الفصل الأول

أداء الاقتصـــاد الكـــلي

أظهر الاقتصاد العراقي في الفترة ما قبل عام 2014 تطور ملموساً في أغلب مؤشراته الاقتصادية إذ أستمر تحسن أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية وارتفاع الطلب العالمي على السلع الأولية والمواد الخام إلى جانب ارتفاع حجم الإنتاج النفطي العراقي عبر جولات التراخيص إلى المساهمة في تحقيق هذا الأداء الجيد مما أنعكس ذلك إيجابياً على عملية التطور والنمو للاقتصاد العراقي ، في حين شهد عامي (2015) و(2016) انخفاضا في الناتج المحلي الإجمالي بسبب انخفاض سعر البرميل من النفط عالميا مع تراجع الطلب عليه ووفرة المعروض النفطي والمخاطر السياسية والتحديات الأمنية المتمثلة بمواجهة إرهاب داعش وما ترتب عليه من تداعيات ، إما في عام 2017 فقد حقق الناتج المحلي الإجمالي معدل نمو قدره (14.6%) مقارنة بعام 2016 .

أولا : الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات النمو الاقتصادي

1. الأسعار الجارية :-

حقق الناتج المحلي الإجمالي مع النفط بالأسعار الجارية انخفاض خلال المدة (2014-2017) إذ وصل في عام 2014 إلى (266332.7) مليار دينار لينخفض إلى حوالي (196924.1) مليار دينار عام 2016 ، ويعزى ذلك الانخفاض بشكل رئيسي إلى انخفاض أسعار النفط عالمياً بسبب تباطوء الاقتصاد العالمي ووفرة المعروض ، وتراجع الطلب على الطاقة في العالم ، الأمر الذي صاحبه انخفاض في معدلات الاستثمار، مما أدى ذلك إلى التأثير سلباً على الاقتصاد العراقي الذي يعتمد بشكل كلي على إنتاج وتصدير النفط الخام إلى الخارج في اقتصاده وتمويل موازنته العامة ، وهذا ما يلاحظ بشكل واضح في انخفاض نشاط النفط الخام خلال المدة (2014-2017) حيث انخفض من (116852.3) مليار دينار عام 2014 إلى (65194.04) مليار دينار عام 2015 بالأسعار الجارية وبمعدل متناقص بلغ (44.2-%) ، ثم ارتفع ليصل إلى (67400.2) مليار دينار عام 2016 وبمعدل نمو (3.4%) إلى إن وصل في عام 2017 إلى حوالي (88664.8) مليار دينار ، والجدول (1) والشكل (1) توضح هذه المؤشرات :-

جدول (1)

الناتج المحلي الإجمالي مع النفط وبدونه بالأسعار الجارية للمدة (2014 – 2017)

(مليار دينار)

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي	الناتج المحلي بدون النفط الخام	نشاط النفط الخام
2014	266332.7	149480.3	116852.3
2015	194681	129486.9	65194.04
2016	196924.1	129523.9	67400.2
2017(*)	225722.4	137057.6	88664.8

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية.

(*) بيانات عام 2017 أولية سنوية.

شكل (1)

الناتج المحلي الإجمالي مع النفط وبدونه بالأسعار الجارية للمدة (2014 –2017)

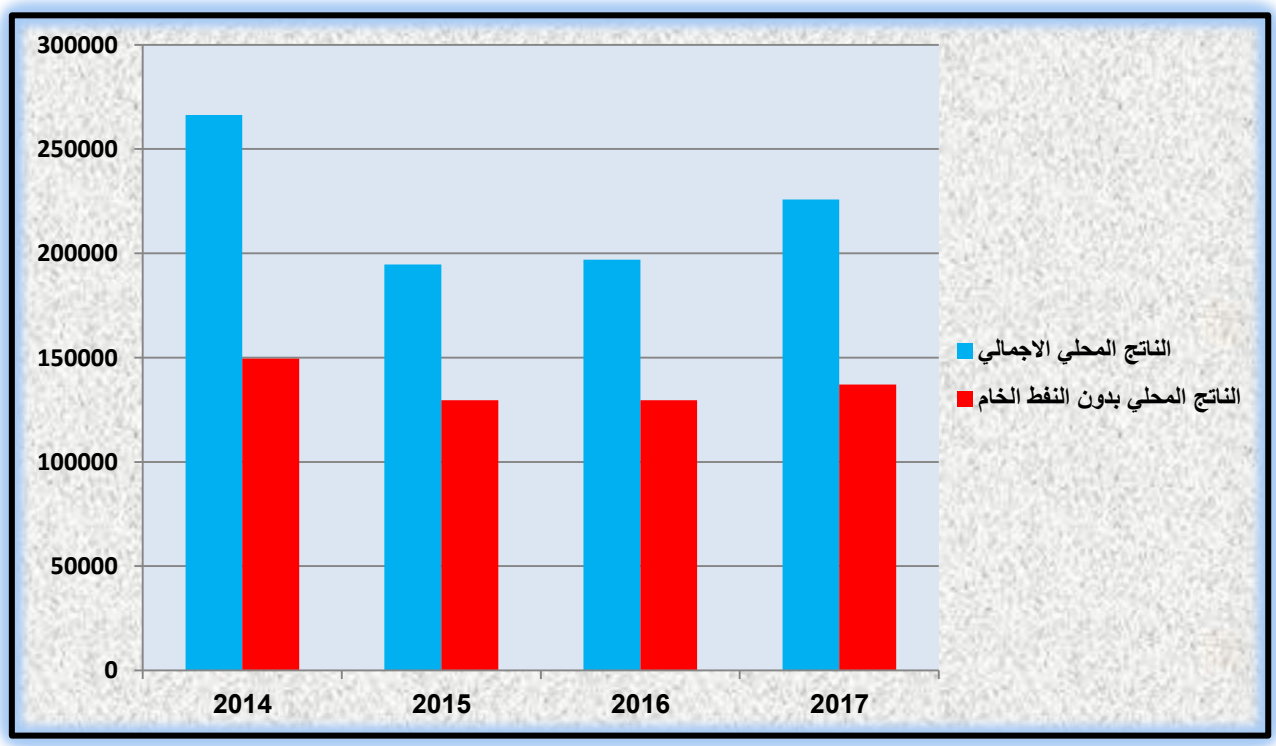

2. الأسعار الثابتة (2007=100) :-

حقق الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (2007=100) خلال المدة (2014-2017) ، إذ وصل في عام 2014 إلى (175335.4) مليار دينار ليرتفع إلى حوالي (20893.1) مليار دينار عام 2016 ، وشكل نشاط النفط الخام المرتبة الأولى من حيث مساهمته بالناتج المحلي الإجمالي لعام 2016 بنسبة (46.4%) ، فيما احتل نشاط الخدمات الاجتماعية (الحكومة العامة) المرتبة الثانية للعام ذاته بنسبة (9.8%) مقابل ضعف مساهمة القطاعات الإنتاجية الأخرى وخصوصاً قطاعي الصناعة التحويلية والزراعة ، إذ بلغت نسبة المساهمة للقطاعات أعلاه خلال العام 2016 بـ (0.9%) للصناعة التحويلية و(2.2%) للقطاع الزراعي والغابات وصيد الأسماك ، واستمر هذا الاتجاه في الناتج المحلي الإجمالي وبالتحديد خلال العقود الأخيرة ، وأدت الظروف التي مر بها الاقتصاد العراقي إلى تكريس حالة الاعتماد شبه الكلي على النفط باعتباره المصدر الرئيس للإيرادات ومن ثم الإنفاق العام ومنه الإنفاق الاستثماري ، مما جعل النمو الاقتصادي مرهون بحركة المورد النفطي ، ولمعرفة الأثر الاقتصادي لتراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية وأعمال داعش الإرهابية وانعكاس ذلك على معدلات النمو المتحققة خلال السنوات الأخيرة ، فقد شهدت الفترة بعد عام 2014 ركوداً اقتصادياً ملحوظاً نتيجة انخفاض حجم الإنفاق الاستثماري كانعكاس للانخفاض في أسعار النفط مقارنة خلال عامي 2014-2015 التي شهدت تراجعاً كبيرا في أسعار النفط مما انعكس بشكل مباشر على معدلات النمو الاقتصادي في العراق بالتزامن مع احتلال تنظيم داعش الإرهابي لعدد من المحافظات العراقية وما ترتب على ذلك من تدمير للبنى التحتية واتساع ظاهرة النزوح والهجرة واتساع حجم العجز المالي في الموازنة العامة نتيجة لتناقص حجم الإيرادات من جهة وارتفاع حجم الإنفاق التشغيلي من جهة أخرى ، والجدول (2) والشكل (2) يوضحان اتجاهات الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والثابتة خلال المدة (2014-2017) ، حيث يبين الفجوة بين الاثنين والتي تعكس بالدرجة الأولى تطورات أسعار النفط على الناتج المحلي الإجمالي باعتباره المكون الأساسي له ، مقابل التراجع الواضح في مساهمة القطاعات السلعية ، الأمر الذي يتطلب تفعيل دور القطاعات غير النفطية بغية جعل الاقتصاد أكثر قوة ومتانة في مواجهة الصدمات الخارجية وتقليل اعتماده على مصدر واحد

للدخل والسعي نحو خلق بدائل لتحويل التنمية والتطور من خلال توفير مناخ استثماري محلي وأجنبي وتوسيع دور القطاع الخاص ليأخذ دوره في خلق قاعدة إنتاجية سلعية .

إما عامي 2016 و 2017 فقد شهد الناتج المحلي بالأسعار الثابتة تحسناً نسبياً إذ بلغ (201059.4) مليار دينار عام 2017 مقارنة بعام 2016 والذي بلغ (20893.1) مليار دينار ، ويعزى ذلك إلى ارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية وانخفاض الإنفاق العسكري ، فضلاً عن عودة بعض العوائل النازحة إلى مناطقهم ، الأمر الذي تبلورت تداعياته بارتفاع قيمة الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2017 .

جدول (2)

الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والثابتة للمدة (2014-2017) (2007=100)

(مليار دينار)

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة
2014	266332.7	175335.4
2015	194681	183616.3
2016	196924.1	20893.1
2017(*)	225722.4	201059.4

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية.

(*) بيانات عام 2017 أولية سنوية.

شكل (2)

الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والثابتة للمدة (2014-2017)

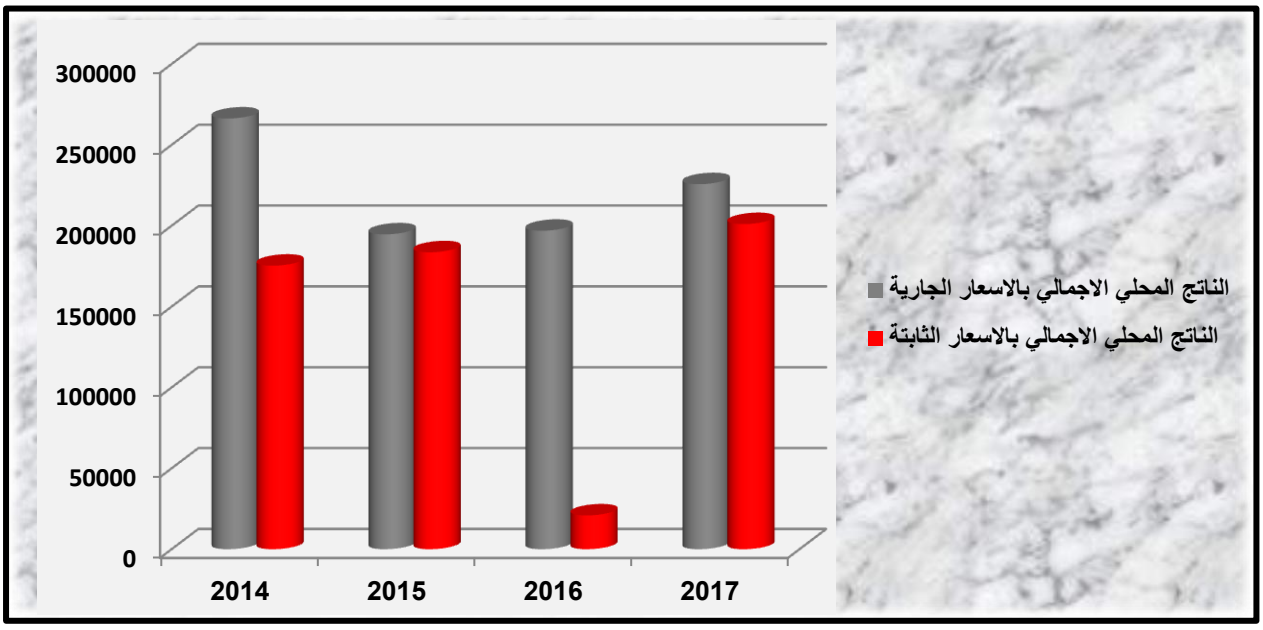

أما بخصوص متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فتشير البيانات المتوفرة بأن النمو الاقتصادي المتحقق في الناتج المحلي الإجمالي خلال المدة (2014-2017) قد شهد انخفاضاً في مستوى معيشة المواطنين من خلال انخفاض متوسط نصيب الفرد للناتج بالأسعار الجارية من (7.6) مليون دينار عام 2014 إلى (5.5) مليون دينار عام (2015) بمعدل للنمو (27.6-%) ، ويعزى سبب هذا الانخفاض في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى إن معدل النمو السكان يفوق معدل النمو المتحقق في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ، إما فيما يخص عامي 2016 و 2017 فيشير الجدول إلى تحسن متوسط نصيب الفرد إذ ارتفع من بلغ (5.4) مليون دينار عام 2016 إلى (6.1) مليون دينار عام 2017 نتيجة ارتفاع أسعار النفط الخام عالمياً والذي أدى إلى زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وكما موضح في الجدول (3) والشكل (3) :-

جدول (3)

متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للمدة (2014 – 2017)

(مليون دينار)

السنوات	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي
2014	7.6
2015	5.5
2016	5.4
2017(*)	6.1

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية.

(*) بيانات عام 2017 أولية سنوية.

شكل (3)

متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للمدة (2014 –2017)

أما بخصوص الدخل القومي فقد انخفض من (185550.9) مليار دينار عام 2015 إلى (236708.03) مليار دينار عام 2014 ومن ثم انخفض إلى (6397.3) مليار دينار عام 2016 مما انعكس ذلك على متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي والذي انخفض من حوالي (5.3) مليون دينار عام 2015 إلى (6.8) مليون دينار عام 2014 ، إلا انه من الملاحظ حصول انخفاض واضح في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي ليصل إلى (5.2) مليون دينار عام 2016 ، وهذا يعود إلى انخفاض الدخل القومي خلال المدة (2014–2016) ليشهد الدخل القومي تحسناً ملحوظاً عام 2017 مسجلاً (220905.6) مليار دينار وهذا انعكس إيجابا على متوسط نصيب الفرد إذ بلغ (6) مليون دينار لنفس العام.

جدول (4)

الدخل القومي للمدة (2014-2017)

(مليار دينار)

السنوات	الدخل القومي
2014	23608.03
2015	185550.9
2016	186397.3
2017(*)	220905.6

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية الحسابات القومية.

(*) بيانات عام 2017 أولية سنوية.

شكل (4)

الدخل القومي للمدة (2014-2017)

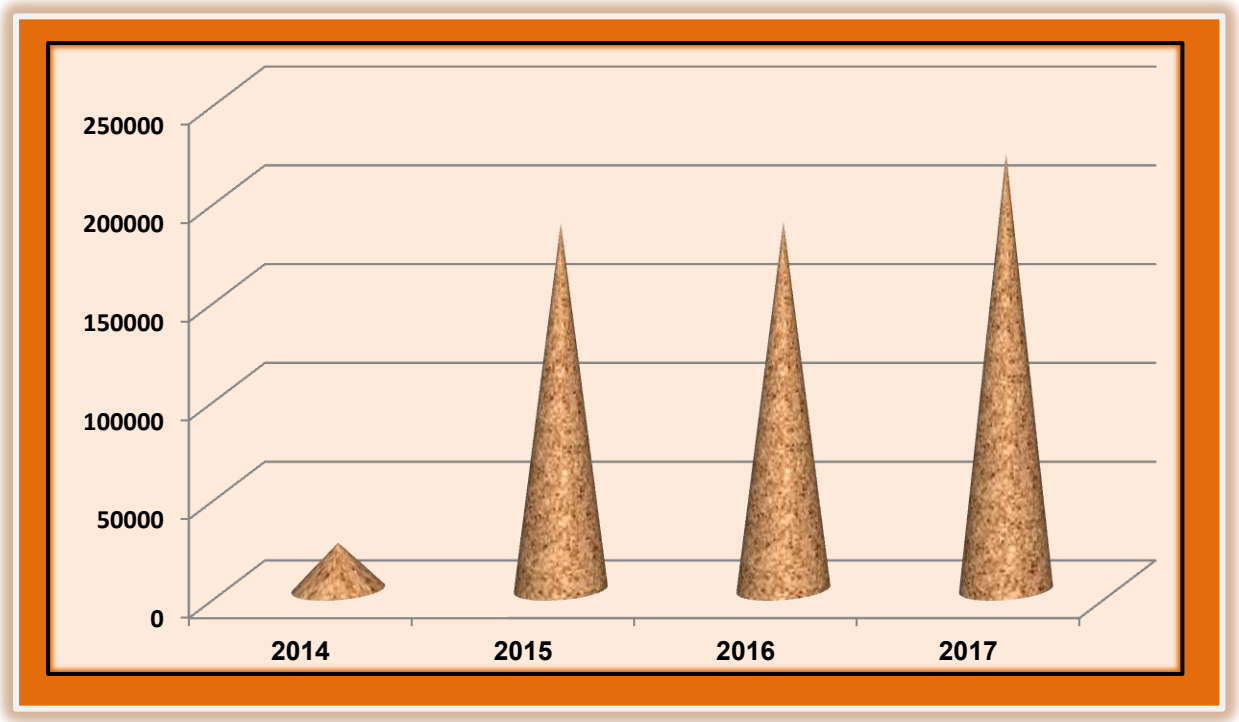

جدول (5)

متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي للمدة (2014-2017)

(مليون دينار)

السنوات	متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي
2014	6.8
2015	5.3
2016	5.2
2017(*)	6

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية.

(*) بيانات عام 2017 أولية سنوية.

شكل (5)

متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي للمدة (2014-2017)

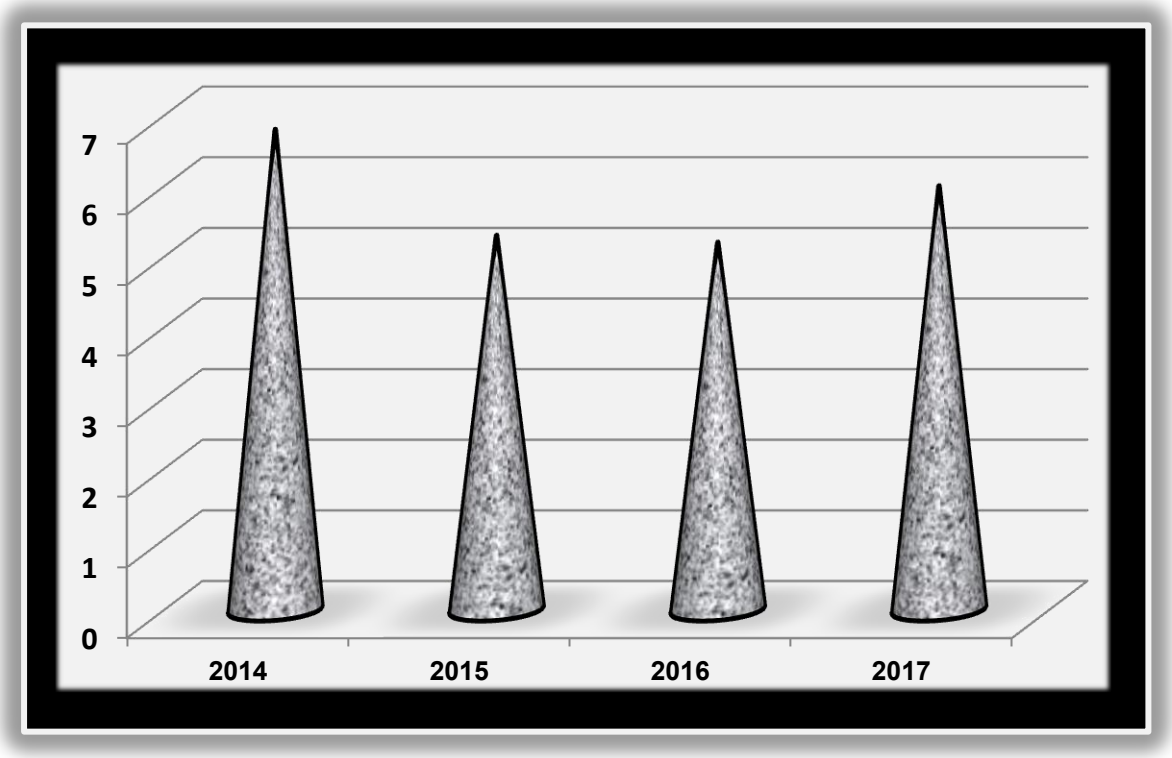

ثانياً :- التوزيع القطاعي والاختلال الهيكلي للناتج المحلي الإجمالي

إن دراسة دور القطاعات الاقتصادية في النمو الكلي مهمة ضرورية لتغيير هيكلية الاقتصاد ومستوى تطوره وعن مدى مساهمة هذه القطاعات في نمو العرض الكلي من السلع والخدمات ، فقد اتسم الاقتصاد العراقي بالاختلال الهيكلي في تركيبة الناتج المحلي الإجمالي بفعل الاعتماد الأساسي والرئيسي على النفط الخام في تمويل موارده الذي تسبب بزيادة نسبة مساهمة الصناعات الاستخراجية في توليد الناتج المحلي الإجمالي على حساب تراجع إنتاجية قطاعات الاقتصاد الأساسية المتمثلة بالزراعة والصناعة التحويلية والسياحة وغيرها من النشاطات ، الأمر الذي انعكس في عدم تحقيق التوازن الاقتصادي ، حيث استمر تراجع نسبة مساهمة هذه القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي وعدم دعم الحكومة للمنتوج المحلي لمنافسة المنتوجات المستوردة ، فهذه والاختلالات نجدها متجسدة بشكل واضح في الأنشطة الاقتصادية المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي ، إذ هنالك تحيز واضح نحو الأنشطة السلعية على حساب الأنشطة الخدمية والتوزيعية عدا النفط الخام ، ويمكن إن تبين المساهمات النسبية للقطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي مع النفط وبدونه للمدة (2014- 2017) وبالأسعار الجارية من خلال جدول (2) في الملحق (2) ، إذ يلاحظ انخفاض الأهمية النسبية **للأنشطة السلعية** في توليد الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية وبنسبة (60.03%) في عام 2014 إلا أنها أخذت بالانخفاض إلى (49.2%) عام 2015 إلى إن وصل إلى (49.7%) عام 2016 ليتحسن في عام 2017 مسجلاً ما نسبته (52.9%).

في حين شكلت **الأنشطة التوزيعية** بالأسعار الجارية ما نسبته (16.3%) في عام 2014 لتستمر بالارتفاع إلى عام 2016 محققة ما نسبته (22.5%) في حين انخفض عام 2017 لتصل إلى (20.3%).

إما بالنسبة **للأنشطة الخدمية** في توليد الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية فقد سجلت نسبة (23.7%) لتشهد انخفاضاً خلال الأعوام 2015 و 2016 و 2017 لتسجل (28.04%) و (27.9%) و (26.8%) على التوالي .

ومن هنا تبرز ضرورة توليد النمو في القطاع غير النفطي بغية جعل الاقتصاد أكثر قوة ومتانة في مواجهة الصدمات الخارجية وتقليل اعتماده على مصدر واحد للدخل والسعي نحو بدائل لتمويل التنمية والتطور من خلال إعادة النظر في توزيع التخصيصات الاستثمارية على القطاعات الاقتصادية والإجراءات التنفيذية المتبعة باتجاه تعزيز دور القطاعات الأساسية المنتجة والمشغلة للأيدي العاملة بما

يضمن تحفيز النمو في كافة القطاعات الاقتصادية دون حصره في قطاع أو نشاط معين ، وكما في الجدول (6) والشكل (6) أدناه :-

جدول (6)

الأهمية النسبية للأنشطة الاقتصادية لتوليد الناتج مع النفط بالأسعار الجارية للمدة (2014-2017)(%)

الأنشطة الاقتصادية	2014	2015	2016	2017(*)
الأنشطة السلعية	60.03	49.2	44.7	52.9
الأنشطة التوزيعية	16.3	22.8	22.5	20.3
الأنشطة الخدمية	23.7	28.04	27.9	26.8

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية.

(*) بيانات عام 2017 أولية سنوية.

شكل (6)

الأهمية النسبية للأنشطة الاقتصادية لتوليد الناتج مع النفط بالأسعار الجارية للمدة (2014-2017)

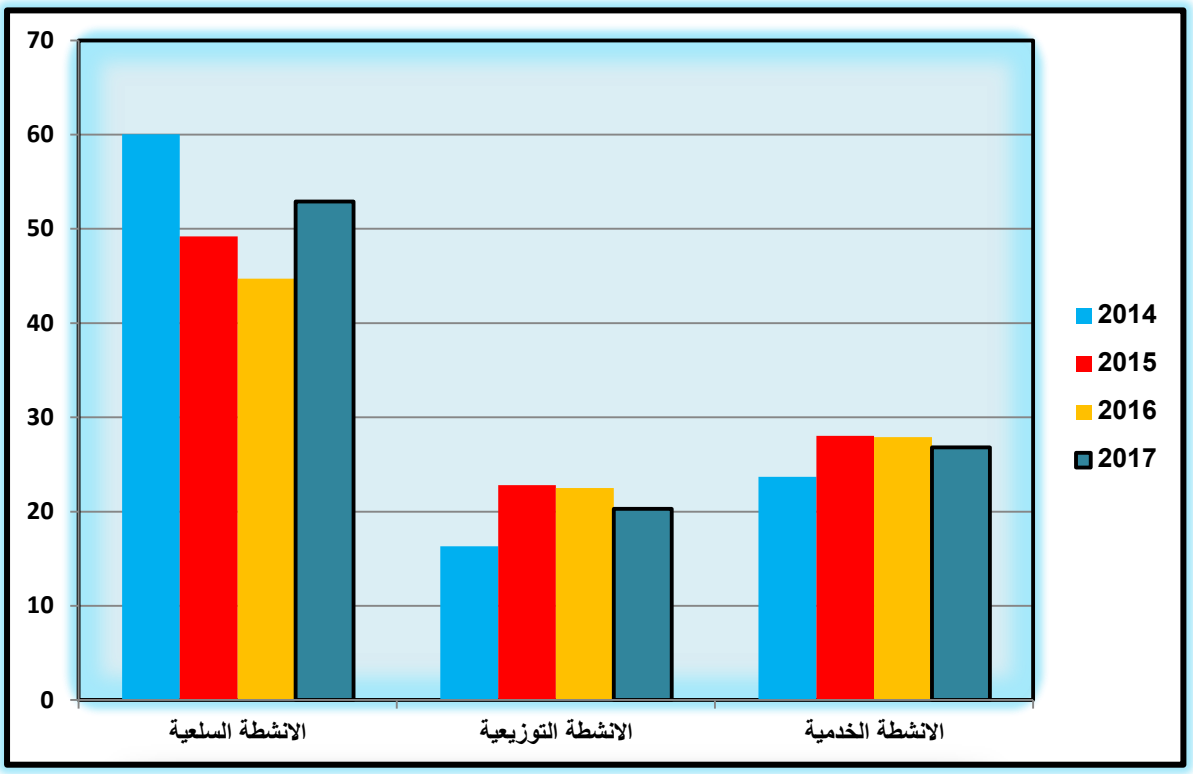

وفيما يخص الأنشطة الاقتصادية المعتمدة على النفط بالدرجة الأولى ، فقد احتل نشاط النفط الخام مركز الصدارة وهذا يعزى بشكل رئيسي إلى الزيادة الإنتاج من النفط الخام ، كون هذا القطاع يشهد تنفيذ المزيد من المشاريع التي يجري العمل فيها حول اكتشاف وتطوير حقول النفط والغاز وفق الأهداف التي تبنتها خطة التنمية الوطنية (2018–2022) وبالتركيز على هذا القطاع بالمدى القريب والمتوسط باعتباره يمثل الثروة السيادية للعراق ، واستمر قطاع النفط الخام بالهيمنة على الاقتصاد العراقي حتى عام 2017 من حيث مساهمته بالناتج المحلي الإجمالي وبنسبة بلغت (38.8%) وحسب البيانات الأولية الفصلية لهذا العام الذي استحوذ على النسبة الأكبر من تخصيصات القطاع الصناعي في الموازنة الاستثمارية مقابل تواضع نسبة مساهمة القطاعات الأخرى وخصوصاً الإنتاجية منها ليؤشر هذا خلل واضح في السياسة الاستثمارية ، وتراجع انخفاض الأهمية النسبية لقطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي وهو ما يعني تراجع كبير في الإنتاج الوطني من السلع المادية الذي يفتح المجال للسلع المستوردة لتلبية الطلب المحلي ، وان السبب الرئيسي الذي يشكل العقبة الرئيسية إمام عدم تحقيق الأهداف هو ضعف التنفيذ المادي للمشاريع خاصة مشاريع القطاعات الأساسية على الرغم من توفر التخصيصات اللازمة .

فقد انخفضت نسبة مساهمة **قطاع الصناعة التحويلية** من (1.9%) في عام 2014 إلى (1.9%) (2.2%) لعام 2015 ، ولأهمية هذا القطاع والدور الذي يلعبه في تصحيح الاختلال الإنتاجي وهيكلية الصادرات ، إذ شهد تزايد نسبي في عام 2016 فوصلت نسبة مشاركته في الناتج المحلي الإجمالي إلى حوالي (2.2%) ، وفيما يخص **قطاع الكهرباء والماء** فقد ارتفعت نسبة مساهمته من (2.2%) في عام 2014 إلى (3.02%) في عام 2015 ومن ثم إلى (3.3%) في عام 2016 لينخفض إلى (2.8%) عام 2017 ، وبالرغم من تركيز الاستثمارات في قطاع الكهرباء على حساب بقية القطاعات الاقتصادية إلا إن مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي لا تتجاوز (4%) على الرغم من حصوله على نسبة مهمة من حجم التخصيصات الاستثمارية وهي مفارقة يجب التوقف عندها ، كما إن ضعف دور القطاع الخاص وضعف الاستثمارات فيه والتي يمكن إن تعود إلى عدم استقرار الوضع الأمني وعدم القدرة على المنافسة مع السلع المستوردة ، وعدم توفر البيئة المناسبة للاستثمار جميعها تعتبر من الأسباب التي تعيق دور القطاع الخاص في تعزيز النمو الاقتصادي .

واحتل **قطاع تجارة الجملة والمفرد والفنادق** على أعلى نسبة مساهمة في فروع الأنشطة التوزيعية، إذ بلغت (7.8%) و(10.9%) في عامي 2014 و 2015 على التوالي لتنخفض إلى (9.4%) عام 2016 لتستمر بالانخفاض إلى (8.04%) عام 2017 .

ثالثاً :- الناتج المحلي الإجمالي للقطاعين العام والخاص

تشير البيانات المتوفرة إلى إن قيمة الناتج المحلي الإجمالي للقطاع العام مع النفط الخام قد شهدت انخفاضاً خلال المدة (2014-2017) إذ بلغت (170412.4) مليار دينار عـام 2014 لتنخفض إلى (114077.8) مليار دينار عام 2015 مسجلاً معدل نمو سنوي قدره (33.1-%) مقارنة بالعام السابق.

وفيما يخص التوزيع النسبي للقطاع العام في الناتج المحلي الإجمالي خلال المدة (2014-2017) فقد انخفض من (63.8%) في عام 2014 إلى (58.1%) لعام 2015 ، ليستمر بالانخفاض ليسجل في عام 2016 (57.5%) ، إلا انه حقق في عام 2017 تحسناً ملحوظاً إذ سجل ما نسبته (62.2%) .

إما التوزيع النسبي للقطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي خلال المدة (2014-2017) وعلى الرغم من اقتصاره على الأنشطة الخدمية في عمليات الإنتاج والتسويق إلا انه حقق نسبة مساهمة مرتفعة خلال المدة أعلاه إذ بلغ في عام 2014 (36.2%) ، واستمر بالارتفاع ليسجل (41.9%) و (42.5%) في عامي 2015 و2016 على التوالي ، إلا انه انخفض إلى (37.8%) في عام 2017.

جدول (7)

التوزيع النسبي للناتج المحلي الإجمالي حسب الملكية بالأسعار الجارية

للمدة (2014-2017) (%)

المؤشرات / السنوات	التوزيع النسبي للناتج المحلي الإجمالي (العام)	التوزيع النسبي للناتج المحلي الإجمالي (الخاص)
2014	63.8	36.2
2015	58.1	41.9
2016	57.5	42.5
2017	62.2	37.8

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية الحسابات القومية.

شكل (7)

التوزيع النسبي للناتج المحلي الإجمالي حسب الملكية بالأسعار الجارية للمدة (2014-2017)

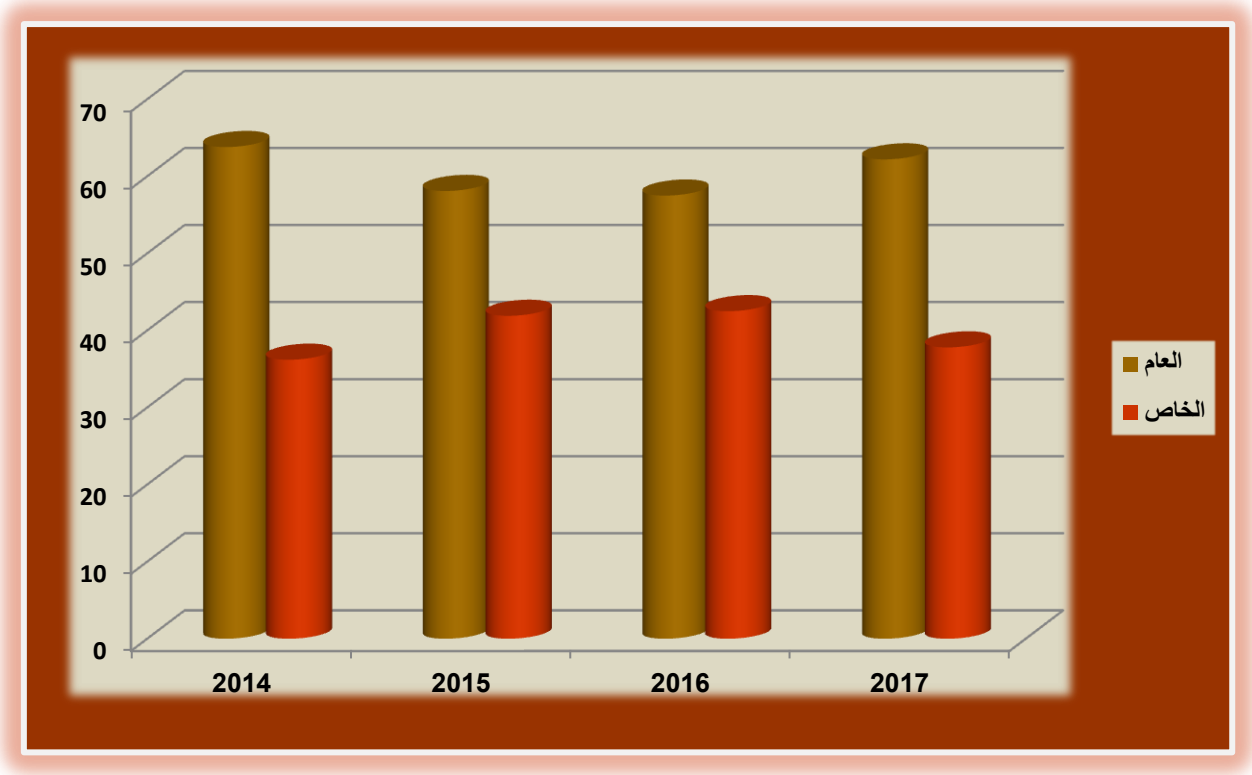

رابعاً : مؤشرات القطاع الحقيقي للربعين الثاني والثالث لعام 2018

1. الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والأسعار الثابتة بأساس 2007

يعد الناتج المحلي الإجمالي احد أهم وأوسع المقاييس الشاملة التي تقيس مستوى الأداء الاقتصادي للبلد خلال فترة زمنية معينة ، ويعرض جدول (8) الناتج المحلي الإجمالي للربع الثالث لعام 2017 والربعين الثاني والثالث لعام 2018 ويلاحظ من خلال المقارنة الأتي :-

أ. حقق الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في الربع الثالث من عام 2018 زيادة وبنسبة (25.8%) مقارنة بالربع الثالث من عام 2017 ، إلى جانب تحقيق زيادة وبنسبة (8%) مقارنة بالربع الثاني من نفس العام، وهذا ناجم عن زيادة مساهمة نشاط النفط في الناتج من خلال زيادة كميته المنتجة وبنسبة بلغت (4.3%) مقارنة بالربع الثالث من عام 2017، إلى جانب تحقيق نسبة تغير بلغت (3.4%) مقارنة بالربع الثاني من عام 2018. فضلا عن زيادة أسعار النفط في الأسواق العالمية وبنسبة تغير(51.2%) مقارنة بالربع الثالث من عام 2017، ونسبة (13.8%) مقارنة بالربع الثاني من عام 2018. وهو ما انعكس بزيادة قيمة النفط

المصدر بالمقارنة مع نفس المدة من عام 2017 وبنسبة بلغت (66.8%) ونسبة (8.8%) مقارنة مع الربع الثاني من عام 2018. هذه الزيادة في قيمة الناتج رافقها زيادة في متوسط نصيب الفرد وبنسبة (22.5%) لنفس المدة قيد البحث، ونسبة (7.4%) مقارنة بالربع الثاني من نفس العام.

ب. إما الناتج المحلي الإجمالي عدا النفط بالأسعار الجارية فقد شهد خلال الربع الثالث من عام 2018 زيادة وبنسبة (7.8%) مقارنة بالربع الثالث من عام 2017، وبنسبة (7.7%) بالمقارنة مع الربع الثاني من عام 2018، وارتفع متوسط نصيب الفرد نسبة (4.9%) لنفس المدة، ونسبة (7.2%) بالقياس إلى الربع الثاني من نفس العام.

ج. بلغ الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بأساس 2007 (52716068) مليون دينار في الربع الثالث لعام 2018 إذ ارتفع بنسبة (3.9%) مقارنة بالربع الثالث من العام 2017 وذلك بسبب ارتفاع كمية إنتاج وتصدير النفط ، وبنسبة (3.9%) عن الربع الثاني لعام 2018 .

د. بلغ الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بأساس 2007 عدا النفط (20121414) مليون دينار في الربع الثالث لعام 2018 بارتفاع نسبته إلى (7.6%) عن الربع الثالث لعام 2017 في حين ارتفع بنسبة (4.6%) عن الربع الثاني لعام 2018 .

هـ. حقق الناتج المحلي خلال الربع الثالث من عام 2018 زيادة وبنسبة (3.9%) مقارنة بالربع الثالث من عام 2017، وهذا ناجم عن زيادة مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج لتسجل الأنشطة الخدمية نسبة (7.1%) والأنشطة التوزيعية بنسبة (5.3%)، والأنشطة السلعية وبنسبة (3.3%)، في حين حافظ خلال الربعين الثاني والثالث من عام 2018 على نفس نسبة التغير، بسبب تراجع نسبة مساهمة الأنشطة الخدمية لتسجل (0.3%) والأنشطة التوزيعية (1%) والأنشطة السلعية (4.8%) ، ويتضح بان الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي ناجمة عن زيادة قيمة النفط الخام لتعطي مدلولا واضحا بتبوأ هذا النشاط المقام الأول في توليد الناتج، الأمر الذي يشوه العلاقة ما بين نمو الدخل النفطي وحركة المتغيرات الكلية في الاقتصاد، ويضعف من درجة التماسك الاقتصادي طويل الأمد ومستقبل التنمية في العراق.

و. بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (1870344) مليون دينار في الربع الثالث لعام 2018 بارتفاع نسبته (22.5%) عن الربع الثالث لعام 2017 في حين ارتفع بنسبة (7.4%) عن الربع الثاني لعام 2018 .

ز. إما متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي عدا النفط بالأسعار الجارية إذ بلغ (1009083) إلف دينار في الربع الثالث لعام 2018 بارتفاع نسبته (4.9%) عن الربع الثالث لعام 2017 وبنسبة (7.2%) عن الربع الثاني لعام 2018 .

ح. فيما بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بأساس 2007 (1387265) مليون دينار في الربع الثالث لعام 2018 بارتفاع نسبته (1.2%) عن الربع الثالث لعام 2017 في حين ارتفع بنسبة (3.3%) عن الربع الثاني لعام 2018 .

ط. بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي عدا النفط بالأسعار الثابتة بأساس 2007 (529511) إلف دينار في الربع الثالث لعام 2018 بارتفاع نسبته (4.8%) عن الربع الثالث لعام 2017 في حين ارتفع بنسبة (4.1%) عن الربع الثاني لعام 2018 .

ي. معدل التضخم : يعرف التضخم بأنه الارتفاع المستمر في الأسعار وهو مؤشر على انخفاض القوة الشرائية للوحدة النقدية ، حيث ارتفع معدل التضخم في الربع الثالث لعام 2018 بنسبة (0.8%) مقارنة مع الربع الثاني لعام 2018 وبنسبة (0.7%) مقارنة مع الربع الثالث لعام 2017 بسبب ارتفاع أسعار بنود المواد الغذائية والمشروبات غير الكحولية والصحة والتعليم .

جدول (8)

مؤشرات الحسابات القومية والتضخم للربع الثالث لعام 2017 والربعين الثاني والثالث لعام 2018

المؤشرات	الدورية	وحدة القياس	الربع الثالث 2017	الربع الثاني 2018	الربع الثالث 2018	نسبة التغير %	نسبة التغير %
			1	2	3	3/1	3/2
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	ربعي	مليون دينار	56510337	65801136	71073065	25.8	8.0
الناتج المحلي الإجمالي عدا النفط بالأسعار الجارية	ربعي	مليون دينار	35585441	35596723	38345167	7.8	7.7
الرقم القياسي لأسعار المستهلك بأساس 2012	ربعي	%	104.6	104.5	105.3	0.7	0.8
متوسط نصيب الفرد من الناتج بالأسعار الجارية	ربعي	دينار	1527306	1740771	1870344	22.5	7.4
متوسط نصيب الفرد من الناتج عدا النفط بالأسعار الجارية	ربعي	دينار	961796	941712	1009083	4.9	7.2
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بأساس 2007	ربعي	مليون دينار	50718393	50758606	52716068	3.9	3.9
الناتج المحلي الإجمالي عدا النفط بالأسعار الثابتة بأساس 2007	ربعي	مليون دينار	18701332.7	19235730	20121414	7.6	4.6
متوسط نصيب الفرد من الناتج بالأسعار الثابتة بأساس 2007	ربعي	دينار	1370767	1342820	1387265	1.2	3.3
متوسط نصيب الفرد من الناتج عدا النفط بالأسعار الثابتة لعام 2007	ربعي	دينار	505441	508882	529511	4.8	4.1
الأنشطة السلعية بالأسعار الثابتة لعام 2007	ربعي	مليون دينار	40294217	39731971	41626204	3.3	4.8
الأنشطة التوزيعية بالأسعار الثابتة لعام 2007	ربعي	مليون دينار	4069670	4242170	4286133	5.3	1.0
الأنشطة الخدمية بالأسعار الثابتة لعام 2007	ربعي	مليون دينار	6354506	6784465	6803731	7.1	0.3

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية الحسابات القومية .

شكل (8)

الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (2007=100) للربع الثالث لعام 2017

والربعين الثاني والثالث لعام 2018

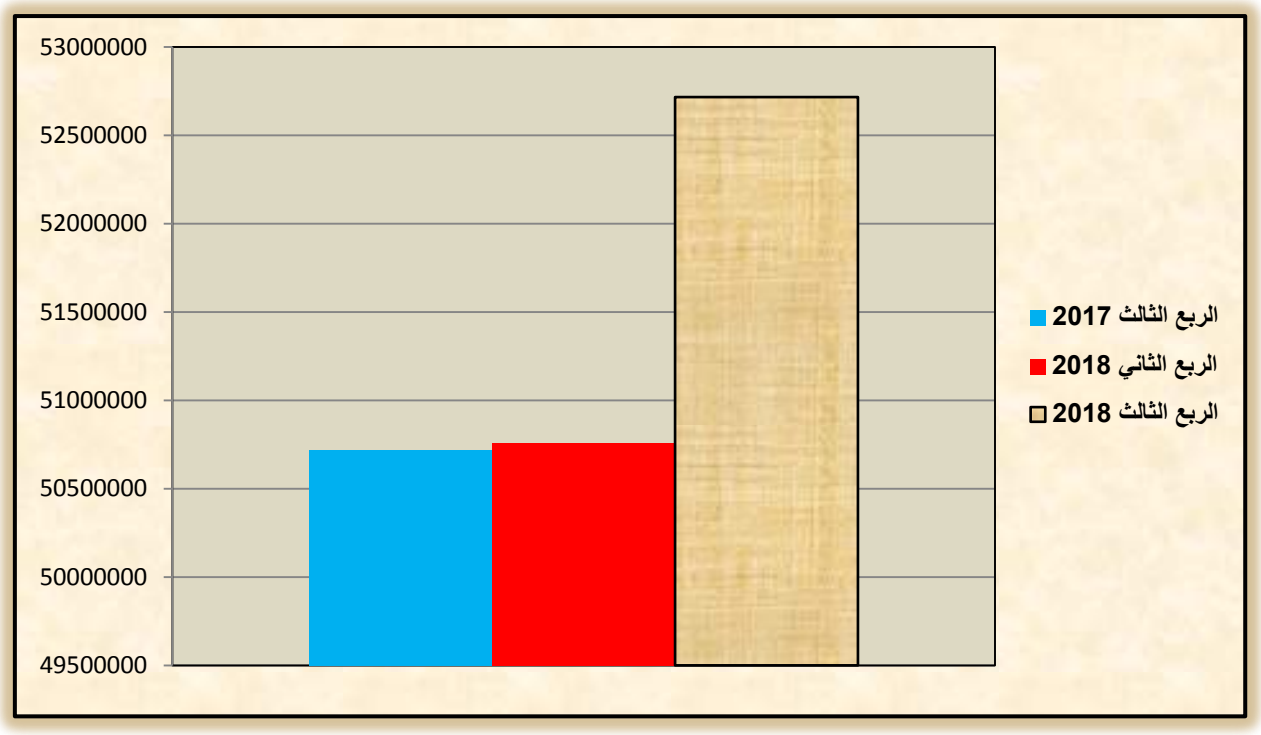

شكل (9)

الرقم القياسي لأسعار المستهلك للربع الثالث لعام 2017 والربعين الثاني والثالث لعام 2018

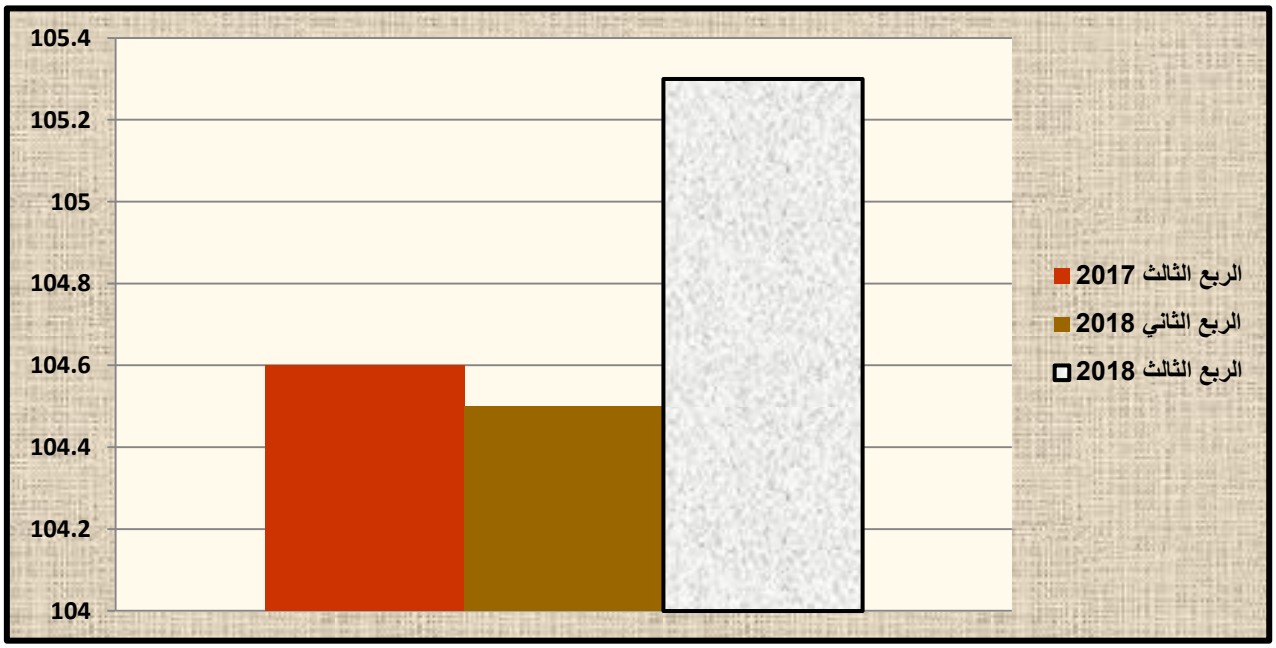

2. نشاط النفط الخام :

يعد نشاط النفط الخام احد أهم الأنشطة الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد العراقي الذي يتصف بأنه اقتصاد أحادي الجانب يعتمد على إيرادات النفط في توليد الدخل بشكل أساسي والذي يمثل مصدر التمويل الرئيس للموازنة العامة للدولة بشقيها الجاري والاستثماري ومن خلال الجدول (9) يتضح لنا كمية النفط الخام المصدر الذي قد وصل إلى حوالي (3.3) مليون برميل في عام 2017 وكانت قيمة النفط المصدر حوالي (162.7) مليار دولار باعتبار إن (49.3) دولار هو سعر البرميل الواحد للعام نفسه .

جدول (9)

كمية النفط الخام المنتج وقيمة النفط الخام المصدر ومعدل سعر البرميل لعام 2017

المؤشرات	وحدة القياس	الكمية/المبلغ
كمية النفط الخام المصدر	مليون برميل	3.3
معدل سعر البرميل	دولار	49.3
قيمة النفط المصدر	مليار دولار	162.7

المصدر : البنك المركزي العراقي ، دائرة الإحصاء والأبحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي 2017.

وفيما يخص نشاط النفط الخام للربع الثالث لعام 2017 والربعين الثاني والثالث لعام 2018 وكما يلي في الجدول (10) :-

- ارتفعت كمية النفط الخام المنتج في الربع الثالث لعام 2018 بنسبة (3.4%) مقارنة مع الربع الثاني لعام 2018 ، في حين ارتفعت بنسبة (4.3%) مقارنة مع الربع الثالث لعام 2017 ، إذ ارتفعت كمية النفط الخام المنتج من (396760.0) إلف برميل في الربع الثاني لعام 2018 إلى (410335.0) إلف برميل في الربع الثالث لعام 2018 ، بعد إن كانت (393387.0) إلف برميل في الربع الثالث لعام 2017 .
- سجلت كمية صادرات النفط الخام في الربع الثالث لعام 2018 ارتفاعاً بلغت نسبة (602%) مقارنة مع الربع الثاني لعام 2018 ، وبنسبة (22.4%) مقارنة مع الربع الثالث لعام 2017 ، إما فيما يخص معدل سعر البرميل المصدر من النفط الخام في الربع الثالث لعام 2018 ، فقد ارتفع بنسبة (13.8%) مقارنة مع الربع الثاني لعام 2018 وبنسبة (51.2%) مقارنة مع الربع الثالث لعام 2017 .

➢ إما فيما يخص قيمة النفط الخام المصدر في الربع الثالث لعام 2018 فقد ارتفعت بنسبة (8.8%) مقارنة مع الربع الثاني لعام 2018 وبنسبة (66.8%) مقارنة مع الربع الثالث لعام 2017 بسبب ارتفاع أسعار النفط العالمية .

جدول (10)

كمية النفط الخام المنتج وقيمة النفط الخام المصدر ومعدل سعر البرميل

للربع الثالث لعام 2017 والربعين الثاني والثالث لعام 2018

المؤشرات	الدورية	وحدة القياس	الربع الثالث لعام 2017 1	الربع الثاني لعام 2018 2	الربع الثالث لعام 2018 3	نسبة التغير % 3/1	نسبة التغير % 3/2
كمية النفط الخام المنتج	ربعي	إلف برميل	393387	396760	410335	4.3	3.4
كمية النفط الخام المصدر	ربعي	إلف برميل	297050	342620	363707	22.4	6.2
معدل سعر البرميل	ربعي	دولار	46.8	62.2	70.8	51.2	13.8
قيمة النفط الخام المصدر	ربعي	إلف دولار	13903929	21316028	23187899	66.8	8.8

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية الحسابات القومية .

شكل (10)

كمية النفط الخام المصدر للربع الثالث لعام 2017 والربعين الثاني والثالث لعام 2018

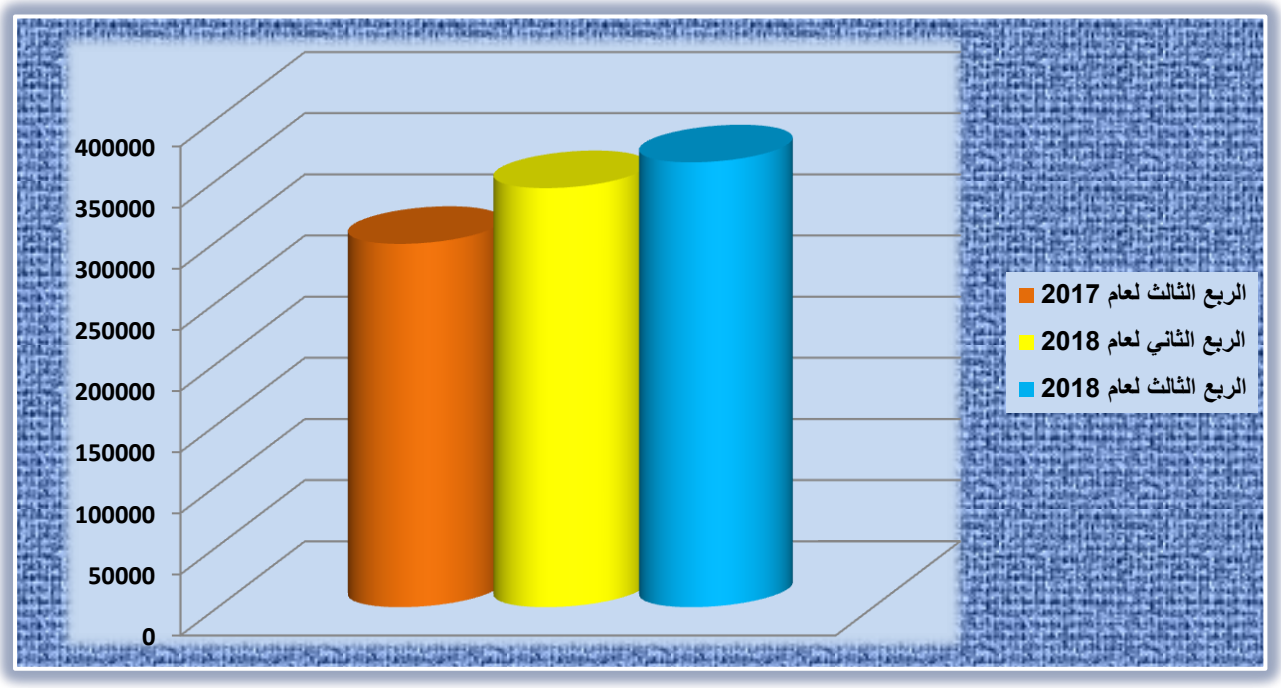

شكل (11)

قيمة النفط الخام المصدر للربع الثالث لعام 2017 والربعين الثاني والثالث لعام 2018

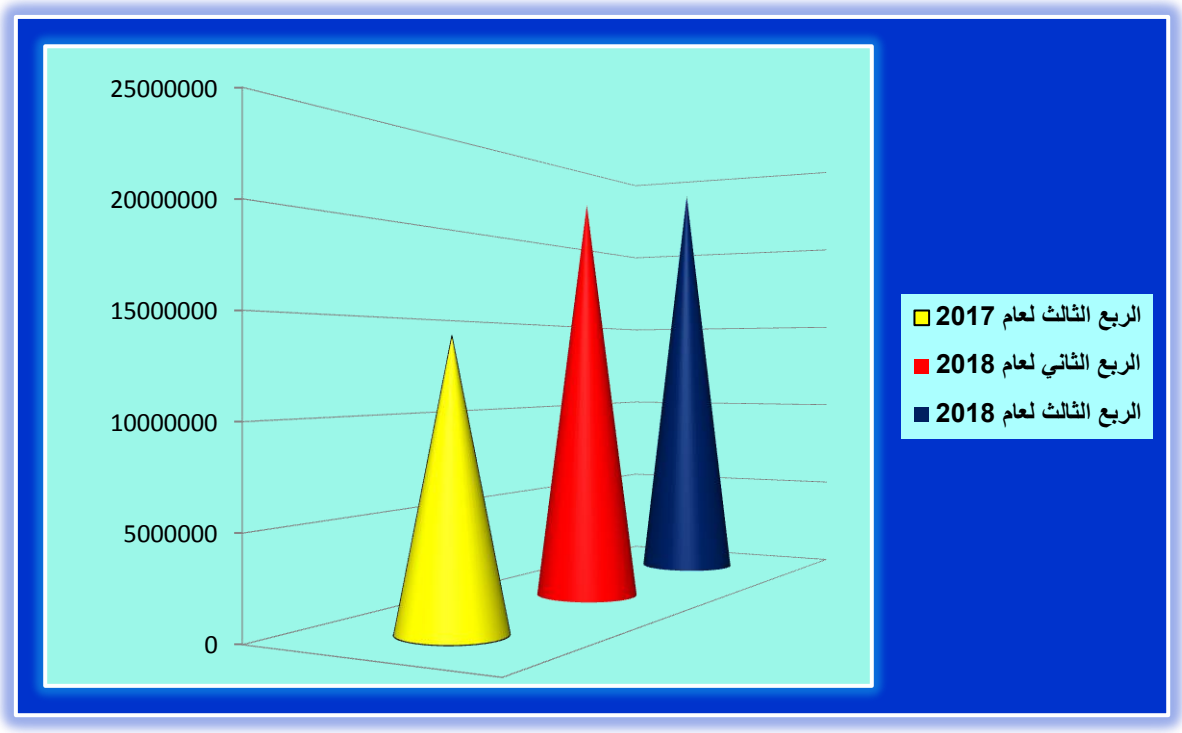

الفصل الثاني

المالية العامة

تعد الموازنـة العامـة لأي بلد بمثابـة خطـة مدروسة في ضوء احتياجات وإمكانيات الوزارات والأقاليم والمحافظات وبناءً على حجم الموارد المالية المتاحة التي يمكن لها تغطية النفقات العامـة، إذ يتم إعداد الموازنة العامة وفق الأسس والمبادئ العامة والتوجهات المعتمدة والتي تعكس الأولويات الضرورية للمرحلة التي يمر بها البلد بوصفها أداة تساعد في تحقيق الأهداف التنموية والاقتصادية ركزت الموازنة في العراق خلال السنوات السابقة على بناء اقتصاد متنوع وكفوء وقادر على تحقيق الأهداف التي جاءت بها الخطط التنموية ، ولتسليط الضوء على واقع المالية العامة في العراق خلال المدة (2014 – 2017) والذي يتجلى من خلال توضيح هيكل الإيرادات العامة والنفقات العامة فضلاً عن العجز أو الفائض في الموازنة.

يتسم الاقتصاد العراقي باعتماده الشديد على النفط والذي لم تقل نسبة إسهام ايرادته عن (85%) وهذا النشاط يعد من الصناعات كثيفة رأس المال، ومن ثم فزيادة الاعتماد عليه يولد المزيد من المشاكل التي تواجه الاقتصاد الكلي وتظهر هذه المشاكل نتيجة لسوء توظيف الإيرادات النفطية بما يحقق التنويع الاقتصادي، لاسيما إن احد الوسائل اللازمة لمعالجة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية يمكن إن يتم من خلال الموازنة العامة بأدواتها النفقات والإيرادات. ففي جانب النفقات بشقيها الجاري والاستثماري يتضح رجحان كفة النفقات الجارية على كفة النفقات الاستثمارية، إذ شكلت النفقات الجارية نسبة إسهام أكثر من (85%) من إجمالي النفقات العامة كمعدل للمدة (2005–2013)، لكنها انخفضت خلال المدة (2014–2017) لتسجل نسبة إسهام بحدود (72%) يعزى هذا الانخفاض إلى تراجع أسعار النفط، وبالمقابل فان النفقات الاستثمارية التي تعد مفتاح التنويع الاقتصادي لاسيما في البلدان النفطية لكنها لم تشكل نسبة إسهام سوى (15%) من مجمل النفقات العامة كمعدل للمدة (2005–2013). ثم عاودت إلى الارتفاع خلال المدة (2014–2017) لتسجل كمعدل نسبة إسهام بحدود (28%) من إجمالي النفقات العامة. ويعزى ذلك إلى ترشيد حجم النفقات الجارية لتقليل نسبة العجز المتوقع. ومع ذلك فأن عجز الموازنة أصبح ملازم للاقتصاد العراقي خلال المدة المدروسة بسبب تظافر العوامل الداخلية والمتمثلة بزيادة الإنفاق العسكري إلى جانب العوامل الخارجية والمتمثلة بانخفاض أسعار النفط ومن ثم تراجع إيراداته. مما يلزم اتخاذ تدابير تحد من تنامي حالة العجز. وللوقوف على مسار السياسة المالية واتجاهاتها والتي تتجلى من خلال تتبع مسار حركة اذرعها والمتمثلة بالإيرادات والنفقات.

أولاً : الإيرادات العامة

تضطلع الحكومات في الوقت الراهن بمهام اقتصادية واجتماعية عديدة ، فهي بصدد انجاز تلك المهام بحاجة إلى تهيئة التمويل المناسب لتغطية التزاماتها فمن بيانات الجدول (11) والشكل (12) يتضح تراجع الإيرادات العامة خلال المدة (2014–2017) فبعد إن سجلت (105609.8) مليار دينار عام 2014 انخفضت خلال عامي 2015 و 2016 لتسجل (72546.3) و (53413.4) مليار دينار على التوالي وذلك بسبب انخفاض الإيرادات النفطية التي سجلت انخفاضاً ملحوظاً في عام 2016 بلغ (44267.1) مليار دينار مقارنة بالعام السابق والتي سجلت في (51312.6) مليار دينار، كما كان لتراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية تداعيات كبيرة على الموازنة العامة وهذا ما أسهم في زيادة نسبة العجز في الموازنة بسبب الاعتماد الشبه الكامل على إيرادات النفط، إلى جانب التحديات الأخرى المتمثلة بارتفاع تكاليف الحرب على الإرهاب وزيادة نفقات إيواء ودعم النازحين في المخيمات مما ولد ضغوطاً إضافية على الموارد العامة، الأمر الذي دفع السلطة المالية لمواجهة هذه الأزمة من خلال مجموعة من الإجراءات اللازمة لضبط الأوضاع المالية والحصول على التمويل سواء الداخلي أم الخارجي، والذي تجسد بارتفاع الضرائب على الدخول والثروات إلى (3229.5) مليار دينار عام 2016 مقارنة بالعامين السابقين 2014 و 2015 التي سجلت (1402.1) و (1618.7) مليار دينار على التوالي، ثم ازدادت لتصل إلى (4533.8) مليار دينار عام 2017. إما حصة الموازنة من إرباح القطاع العام فقد شهدت انخفاضاً من (1497.1) مليار دينار عام 2014 وبنسبة إسهام (1.4%) لتصل إلى (700.8) مليار دينار وبنسبة إسهام (0.9%) عام 2017 والسبب يعود إلى الأعباء المالية الإضافية التي فرضها قرار تحويل رواتب شركات التمويل الذاتي إلى التمويل المركزي وفرض الضرائب على دخولهم، وكذلك الاستقطاع الذي حصل في رواتب الموظفين لدعم القوات الأمنية بكافة صنوفها لمواجهة الإرهاب.

فيما سجلت الإيرادات العامة ارتفاعاً عام 2017 وصل إلى (77335.9) مليار دينار بسبب ارتفاع الإيرادات النفطية التي سجلت (65071.9) مليار دينار نتيجة لتحسن أسعار النفط الذي وصل سعر برميل النفط الخام حوالي (70) دولار إذ كانت نسبة مساهمتها من مجموع الإيرادات العامة (84.1%) والتي استحوذت على النسبة الأكبر من إجمالي الإيرادات.

يتضح مما تقدم أن التحديات السياسية والاقتصادية والأمنية التي واجهها اقتصاد العراق خلال المدة (2014–2017) كان لها الأثر الكبير في تراجع الإيرادات العامة لاسيما تراجع أسعار النفط وما تركته من تداعيات كبيرة على الموازنة العامة والتي انعكست على مجمل الأداء الاقتصادي ومن ثم انخفاض مساهمة الأنشطة الاقتصادية في نمو الناتج المحلي الإجمالي، مما سبب في تفاقم مواطن الضعف والاختلالات الهيكلية وكلفة التعامل مع الأزمة، وبغية تصحيح المسار واستخدام الموارد الاقتصادية للبلد بشكل أفضل قامت السلطة المالية بمواجهة الأزمات التي مرت بها خلال السنوات السابقة بمجموعة من الإجراءات لضبط الموازنة مما أدى إلى ارتفاع نسبة مساهمة الإيرادات إلى الناتج في عام 2017 إلى (34.2%) مقارنتاً بالعام السابق.

جدول (11)

نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية) للمدة (2014–2017)

(مليار دينار)

المؤشرات / السنة	إجمالي الإيرادات العامة (1)	الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية) (2)	نسبة الإيرادات إلى الناتج المحلي الإجمالي (%) (3=1/2)
2014	105609.8	266420.4	39.6
2015	72546.3	199715.7	36.3
2016	53413.4	203869.8	26.2
2017	77335.9	225995.2	34.2

المصدر : البنك المركزي العراقي، النشرة السنوية لعام 2017.

شكل (12)

الإيرادات العامة للموازنة للمدة (2014–2017)

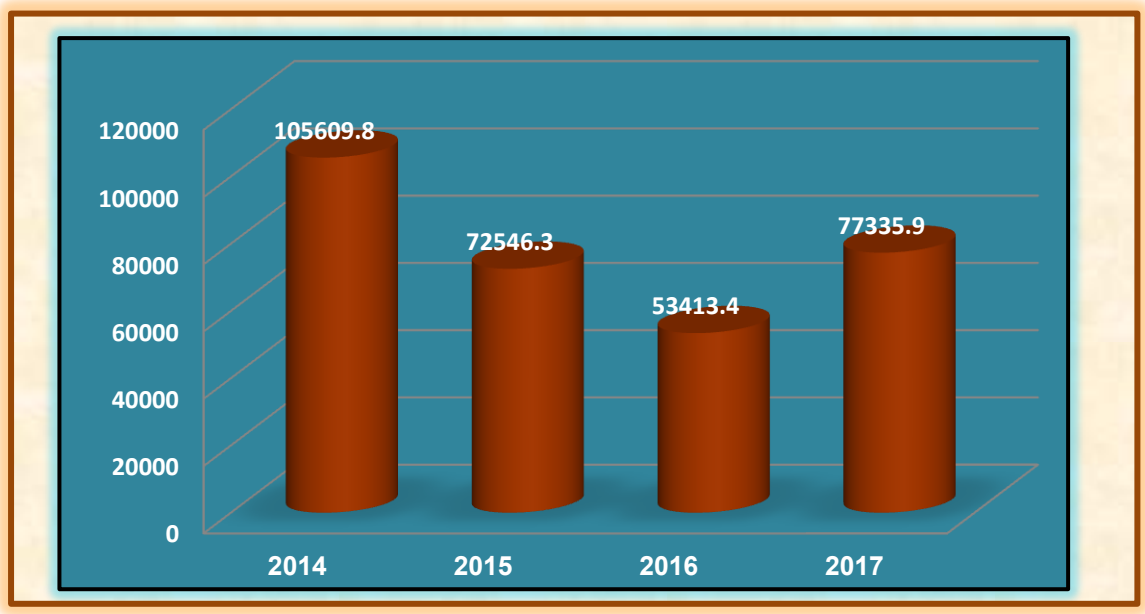

فيما أشرت باقي مكونات الإيرادات العامة ارتفاعاً ملحوظاً حسب نسبة المساهمة الأعلى إذ بلغت **الضرائب على الدخول والثروات** في عام 2014 (1402.1) مليار دينار وبنسبة مساهمة (1.3%) لتستمر بالارتفاع إلى (4533.8) مليار دينار لعام 2017 وكانت نسبة مساهمتها الأعلى التي وصلت (5.9%) بعد نسبة مساهمة الإيرادات النفطية، فيما سجلت **الإيرادات الأخرى** عام 2014 (2653.6) مليار دينار وبنسبة مساهمة (2.5%) من إجمالي الإيرادات العامة إلا أنها انخفضت عام 2017 مسجلة (2217.2) مليار دينار وبنسبة (2.9%)، كما سجلت **الإيرادات التحويلية** ارتفاعاً من (1749.7) مليار دينار عام 2014 إلى (2202.5) مليار دينار عام 2017 وبنسبة مساهمة بلغت (2.8%)، إما **الضرائب السلعية ورسوم الإنتاج** فقد ارتفعت من (489.5) عام 2014 لتصل إلى (1764.5) مليار دينار وذلك في عام 2017 لترتفع نسبة مساهمتها من (0.5%) إلى (2.3%) على التوالي بسبب ترشيد الإنفاق العام وتقليص النفقات السيادية، فضلاً عن فرض الضرائب على المنتجات المستوردة لدعم المنتج الوطني وحمايته وفرض الرسوم على السلع التي يتم إنتاج مثيلتها محلياً، كما ارتفعت نسب مساهمة **إيرادات الرسوم** من (0.6%) عام 2014 لتصل إلى (1%) عام 2017 في حين حافظت **الإيرادات الرأسمالية** على نسب إسهامها لتسجل نسبة (0.1%) على حالها **وحصة الموازنة من إرباح القطاع العام** لتسجل نسبة إسهام (0.9%) وذلك في عام 2017، وكما موضح في الجدول (12) إلى جانب الشكل (13) الذي يوضح الإيرادات العامة خلال المدة المدروسة.

جدول (12)

هيكل الإيرادات العامة للمدة (2014–2017) ونسب الإسهام

(مليار دينار)

السنة / المؤشرات	2014	نسبة المساهمة %	2015	نسبة المساهمة %	2016	نسبة المساهمة %	2017	نسبة المساهمة %
الإيرادات النفطية	97072.4	91.9	51312.6	77.2	44267.1	81.4	65071.9	84.1
الضرائب على الدخول والثروات	1402.1	1.3	1618.7	2.4	3229.5	6	4533.8	5.9
الضرائب السلعية ورسوم الإنتاج	489.5	0.5	396.4	0.6	632.4	1.2	1764.5	2.3
الرسوم	678.6	0.6	608.0	1	669.2	1.2	788.2	1.0
حصة الموازنة من إرباح القطاع العام	1497.1	1.4	1045.3	1.6	682.8	1.3	700.8	0.9
الإيرادات الرأسمالية	66.8	0.1	83.1	0.1	41.0	0.1	56.9	0.1
الإيرادات التحويلية	1749.7	1.7	2153.3	3.2	3020.5	5.6	2202.5	2.8
الإيرادات الأخرى	2653.6	2.5	9253.0	14	1867.0	3.4	2217.2	2.9
المجموع	105609.8	100.0	72546.3	100.0	53413.4	100.0	77335.9	100.0

المصدر : البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي السنوي .

شكل (13)

نسب المساهمة لمكونات الإيرادات العامة لعام 2017

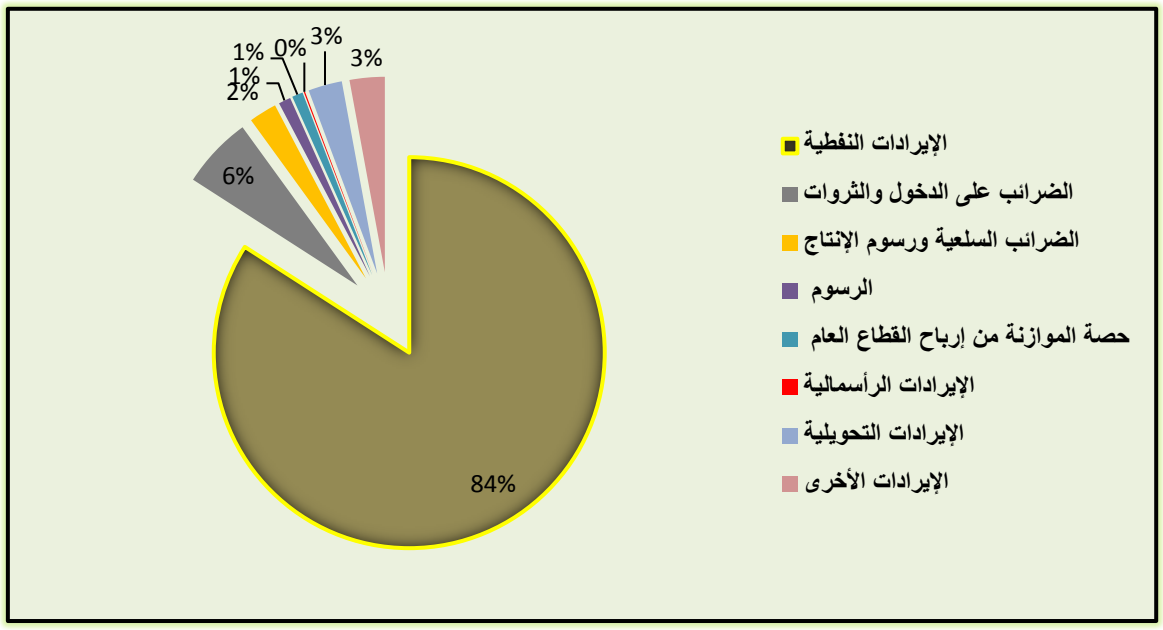

ثانياً : النفقات العامة

تتبع أهمية النفقات العامة من خلال تعاظم دور الحكومة وتوسع سلطتها وزيادة تدخلها في الحياة الاقتصادية، إذ ترجع أهمية هذه النفقات كونها الأداة التي توظفها الحكومة من خلال سياستها الاقتصادية في تحقيق أهدافها النهائية التي تسعى لتحقيقها فهي تعكس كافة الحاجات العامة وسبل تمويلها.

فمن بيانات الجدول (13) والشكل (14) يتضح بأن النفقات العامة قد سجلت انخفاضاً ملحوظاً فبعد إن كانت (115937.8) مليار دينار عام 2014 انخفضت في الأعوام اللاحقة لتسجل في عام 2015 (82813.6) مليار دينار وبنسبة (41.5%) إلى الناتج المحلي الإجمالي وفي عام 2016 بلغت (73571.0) مليار دينار وبنسبة (36.1%) إلى الناتج المحلي الإجمالي وذلك بسبب انخفاض إجمالي الإيرادات نتيجة انخفاض أسعار النفط العالمية التي تمثل عصب تمويل الموازنة العامة للاقتصاد العراقي، فيما شهدت النفقات العامة تحسناً نسبياً في عام 2017 إذ بلغت (75490.1) مليار دينار وبنسبة (33.4%) من الناتج المحلي الإجمالي بسبب زيادة الإيرادات نتيجة التحسن التدريجي لأسعار النفط الذي ساعد في توجيه أكثر للموارد المالية نحو الإنفاق.

جدول (13)

نسبة إجمالي النفقات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للمدة (2014-2017)

(مليار دينار)

المؤشرات / السنة	إجمالي النفقات العامة	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	نسبة النفقات العامة الى الناتج (%)
2014	115937.8	266420.4	43.5
2015	82813.6	199715.7	41.5
2016	73571.0	203869.8	36.1
2017	75490.1	225995.2	33.4

المصدر/ البنك المركزي العراقي، النشرة السنوية لعام 2017.

شكل (14)

النفقات العامة للمدة (2014-2017)

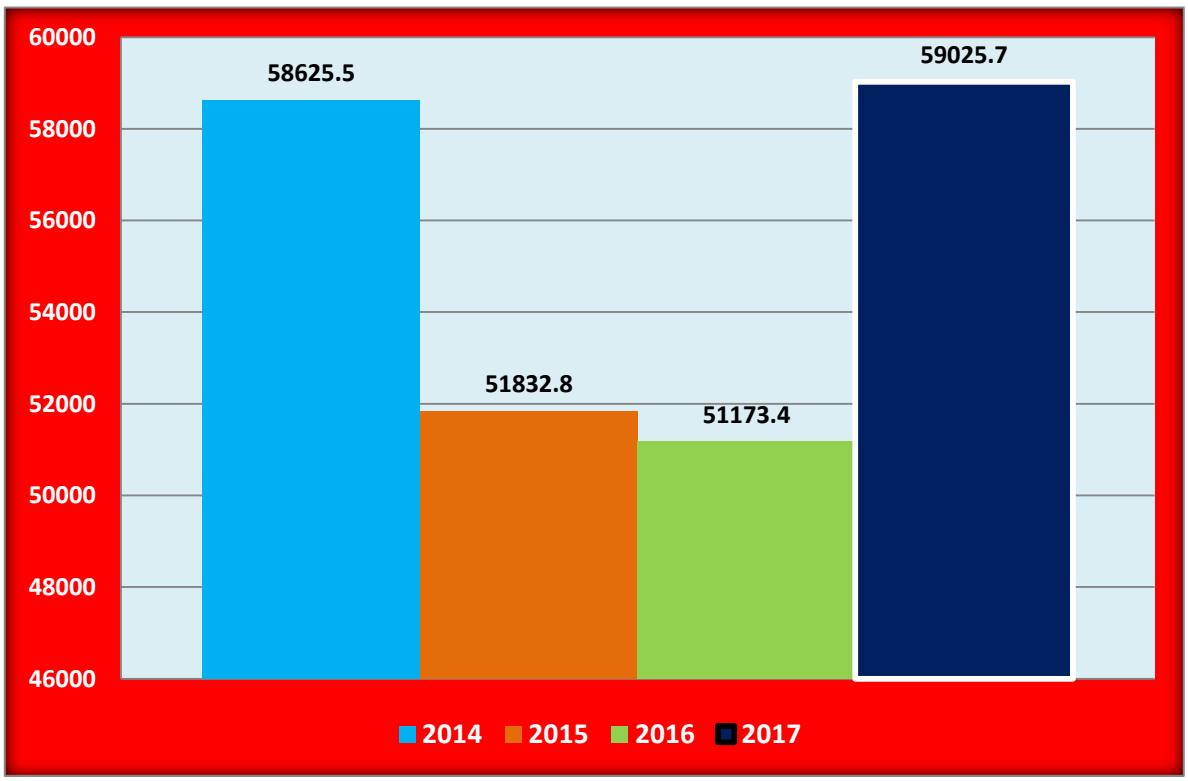

وبغية متابعة مسار النفقات العامة في العراق للمدة (2014–2017) بشقيها الجاري والاستثماري، فمن بيانات الجدول (14) يتضح بأن **النفقات الجارية** خلال هذه المدة قد شهدت تذبذباً واضحاً انخفاضاً وارتفاعاً فبعد إن سجلت في عام 2014 (80412.1) مليار دينار وبنسبة (69.4%) من إجمالي النفقات العامة، انخفضت لتصل في عامي 2015 و 2016 (55381.8) مليار دينار وبنسبة (66.9%) من إجمالي النفقات و (55162.8) مليار دينار وبنسبة (75%) من إجمالي النفقات على التوالي.

فيما عاودت النفقات الجارية إلى الارتفاع في عام 2017 إذ سجلت (59025.7) مليار دينار وبنسبة مساهمة (78.2%) من إجمالي النفقات العامة وذلك بسبب التغير الحاصل في جميع مكوناتها

جدول (14)

النفقات الجارية والاستثمارية ونسبة مساهمتها في إجمالي النفقات العامة للمدة (2014–2017)

(مليار دينار)

المؤشرات / السنة	الإنفاق الجاري	الإنفاق الاستثماري	إجمالي النفقات العامة	نسبة مساهمة الإنفاق الجاري من إجمالي النفقات العامة (%)	نسبة مساهمة الإنفاق الاستثماري من إجمالي النفقات العامة (%)
2014	80412.1	35525.7	115937.8	69.4	30.6
2015	55381.8	27431.8	82813.6	66.9	33.1
2016	55162.8	18408.2	73571.0	75.0	25.0
2017	59025.7	16464.5	75490.1	78.2	21.8

المصدر :البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي السنوي.

شكل (15)

نسب المساهمة للإنفاق الجاري والاستثماري من إجمالي النفقات العامة للمدة (2014-2017)

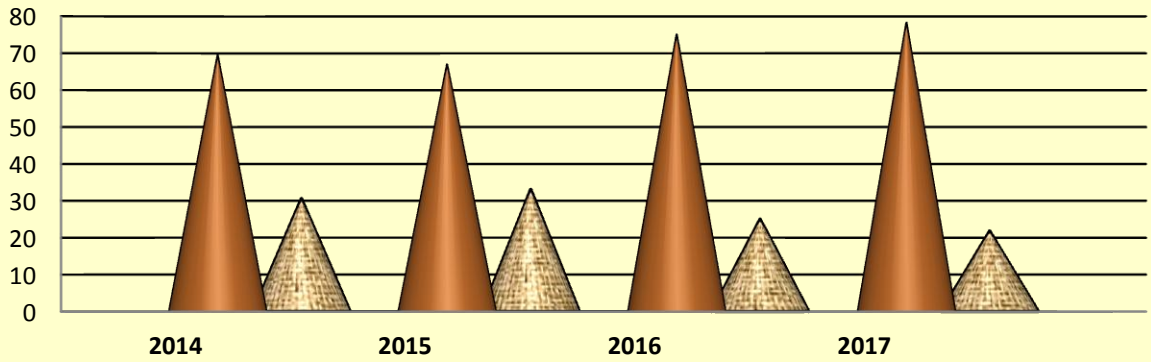

	2014	2015	2016	2017
نسبة مساهمة الإنفاق الجاري من إجمالي النفقات العامة (%)	69.4	66.9	75	78.2
نسبة مساهمة الإنفاق الاستثماري من إجمالي النفقات العامة (%)	30.6	33.1	25	21.8

ولتشخيص هيكل مكونات النفقات العامة بشقيها الجاري والاستثماري فيمكن تتبع أبواب الصرف لمكوناتها. فمن بيانات الجدول (15) الذي يوضح أبواب الصرف لمكونات النفقات الجارية خلال المدة (2014-2017) يتضح إن النسبة الأكبر من الانخفاض جاءت في فقرة تعويضات الموظفين والتي وصلت في عام 2017 إلى (55.7%) من إجمالي النفقات الجارية يعزى ذلك إلى الاستقطاع الذي حصل في رواتب الموظفين والمتقاعدين بنسبة (3.8%) ضمن قرارات مجلس الوزراء إذ يهدف هذا الإجراء إلى دعم الموازنة العامة التي شهدت عجزاً مالياً والناجم عن تزايد الإنفاق العسكري والظرف الاجتماعي المتمثل بنزوح المواطنين بسبب العمليات العسكرية، وجاءت فقرة الرعاية الاجتماعية ثانيةً إذ سجلت ما نسبته (25.1%) من إجمالي النفقات الجارية، فضلاً عن انخفاض نسبة المنح والإعانات وخدمة الدين إلى (11.6%)، فيما تراوحت نسب المكونات الأخرى لأبواب الإنفاق الجاري ما بين (5%) إلى (0.2%).

جدول (15)

أبواب الصرف لمكونات النفقات الجارية للمدة (2014-2017)

(مليار دينار)

أبواب الصرف	2014	2015	2016	2017	نسبة المساهمة % لعام 2017
تعويضات الموظفين	28437.6	32651.6	31833.4	32866.5	55.7
المستلزمات الخدمية	1654.6	581.3	680.8	753.7	1.3
المستلزمات السلعية	3648.9	1658.2	1241.9	2922.5	5.0
صيانة الموجودات	533.3	426.2	327.6	358.5	0.6
النفقات الرأسمالية	466.6	164.5	95.8	112.2	0.2
المنح والإعانات وخدمة الدين	9380.9	4708.1	6514.1	6857.6	11.6
الالتزامات والمساهمات	139.6	138.9	78.9	95.3	0.2
البرامج الخاصة	0.024	56.1	50.4	236.8	0.4
الرعاية الاجتماعية	14363.9	11447.9	10350.6	14822.6	25.1
مجموع النفقات الجارية	58625.5	51832.8	51173.4	59025.7	100.0

المصدر : البنك المركزي العراقي، مديرية الإحصاء والأبحاث، النشرة السنوية لسنوات متفرقة.

شكل (16)

نسب مساهمة أبواب الصرف للنفقات الجارية لعام 2017

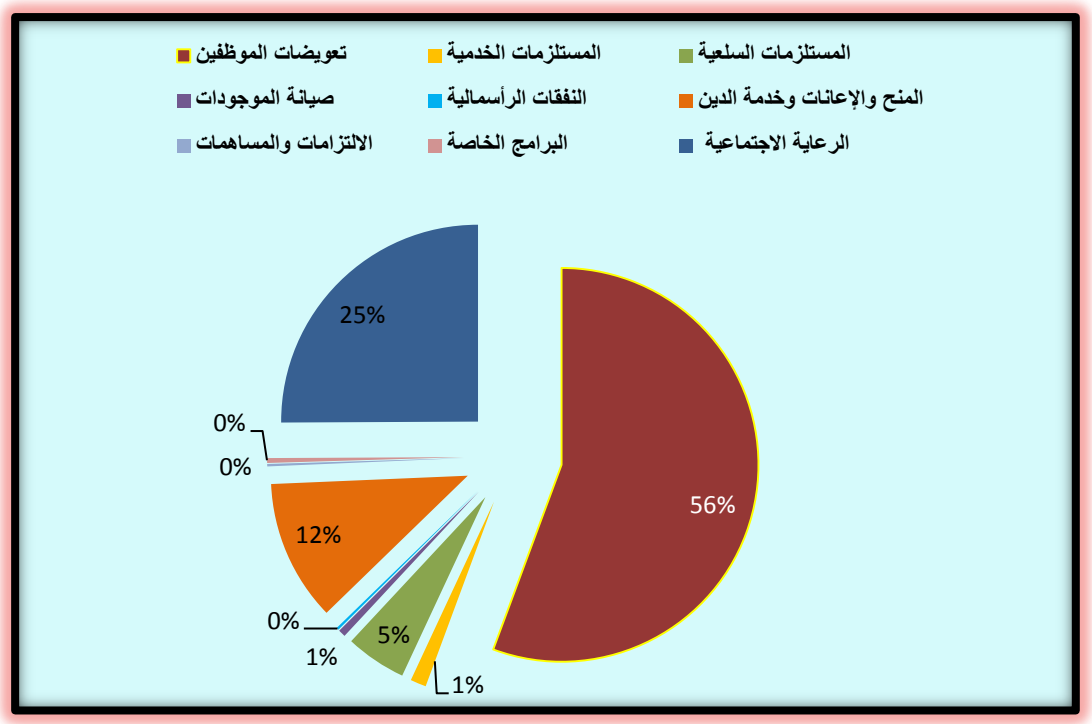

إما جانب النفقات الاستثمارية خلال المدة (2014 – 2017) فقد سجلت انخفاضاً ملحوظاً فبعد إن كانت (35525.7) مليار دينار عام 2014 انخفضت لتصل في عام 2017 إلى (16464.5) مليار دينار وهو أدنى انخفاض لها خلال المدة أعلاه، إذ سجلت نسبته مساهمة بلغت (21.8%) من إجمالي النفقات العامة وذلك بسبب زيادة الأنفاق الحكومي الجاري لسد الأعباء المالية الإضافية كالرواتب والدعم للمناطق التي تعرضت للعمليات العسكرية مما أثر سلباً على حصة الإنفاق الاستثماري من إجمالي النفقات العامة، وكما موضحة في الجدول (16) الذي يوضح أبواب صرف الإنفاق الاستثماري ونسب الإسهام خلال عام 2017 يتضح بان القطاع الصناعي لا يزال يستحوذ على الحصة الأكبر من إجمالي الإنفاق الاستثماري إذ بلغت (86.3%) وذلك يعود إلى هيمنة نشاط النفط كونه نشاط كثيف رأس المال ومن ثم يتطلب أموال كبيرة لديمومته بغية تمويل الأنشطة الاقتصادية الأخرى، ويليه قطاع المباني والخدمات إذ سجل ما نسبته (11.6%)، كما حصل قطاع النقل والاتصالات على ما نسبته (1.4%) ويليه قطاع التربية والتعليم بنسبه بلغت (0.5%) وأخيرا القطاع الزراعي بنسبة (0.3%) وهي أقل نسبة بسبب ما يعانيه هذا القطاع من مشاكل في شحه اغلب الموارد والتي تساعد في نموه.

جدول (16)

أبواب الصرف للنفقات الاستثمارية للمدة (2014-2017)

(مليار دينار)

أبواب الصرف	2014	2015	2016	2017	نسبة المساهمة % لعام 2017
القطاع الزراعي	672.1	918.8	239.6	41.2	0.3
القطاع الصناعي	14595.7	14782.1	13297.5	14203.6	86.3
قطاع النقل والاتصالات	954.2	671.95	273.6	227.8	1.4
قطاع المباني والخدمات	3051.9	1937.3	2014.7	1901.8	11.6
قطاع التربية والتعليم	291.05	254.6	68.6	90.04	0.5
مجموع النفقات الاستثمارية	19564.9	18564.7	15894.0	16464.5	100.0

المصدر : البنك المركزي العراقي، مديرية الإحصاء والأبحاث، النشرة السنوية لسنوات متفرقة.

شكل (17)

نسب مساهمة أبواب الصرف للنفقات الاستثمارية لعام 2017

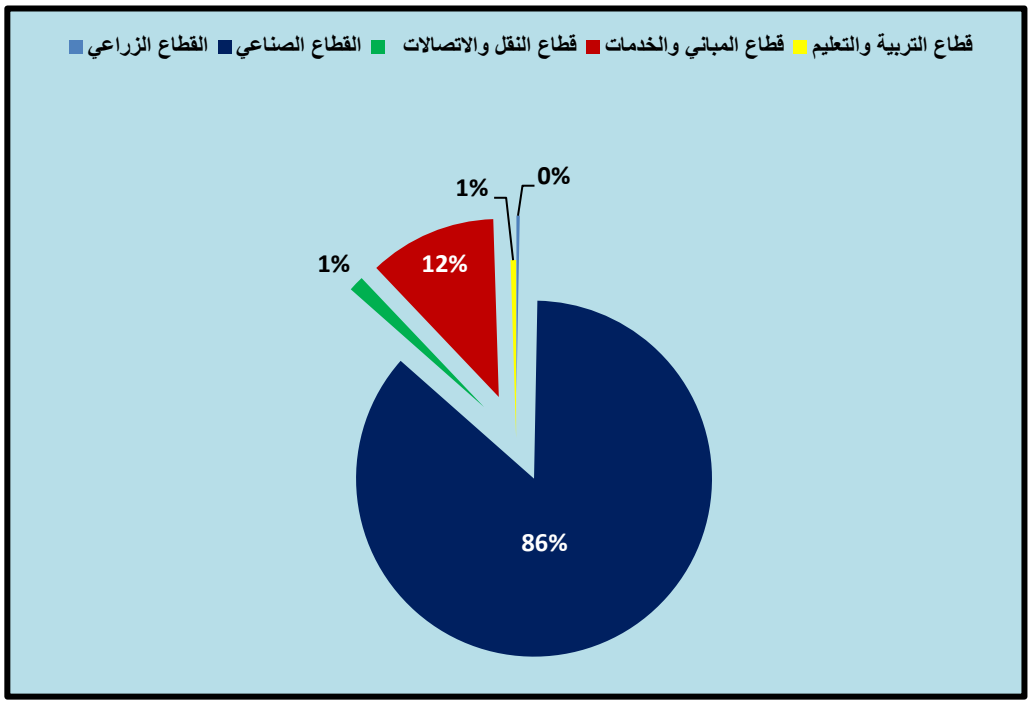

ثالثاً : العجز أو الفائض في الموازنة العامة

كمحصلة لتطورات التي حصلت في الإيرادات والنفقات العامة في الاقتصاد العراقي خلال المدة (2014-2017) سجلت الموازنة العامة عجزاً مالياً خلال الأعوام 2014 و 2015 و 2016 ما مقداره (10328-) مليار دينار في عام 2014 مشكلاً ما نسبته (3.9-%) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ليزداد العجز المالي في عامي 2015 و2016 ليسجل (16343.3-) و(19161.7-) مليار دينار على التوالي محققاً ما نسبته (8.2-%) و(9.4-%) على التوالي من الناتج المحلي الإجمالي، وكانت هذه النتيجة بسبب الانخفاض في الإيرادات العامة المتأتية من الإيرادات النفطية بفعل انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية، فضلاً عن توقف بعض حقول النفط في المناطق الواقعة تحت سيطرة التنظيمات الإرهابية، فضلاً عن زيادة النفقات العسكرية بشكل كبير الأمر الذي أدى إلى حدوث العجز.

إما في عام 2017 حققت الموازنة العامة فائضاً مقداره (1845.8) مليار دينار وبنسبة (0.8%) من الناتج المحلي الإجمالي، ويعزى سبب ذلك إلى زيادة الإيرادات العامة والتحسن التدريجي في أسعار النفط، فضلاً عن توقف العمليات العسكرية بعد تحرر المناطق من العصابات الإرهابية (داعش).

جدول (17)

العجز أو الفائض في الموازنة العامة للمدة (2014-2017)

(مليار دينار)

السنة / المؤشرات	2014	2015	2016	2017
إجمالي الإيرادات	105609.8	66470.3	54409.3	77335.9
إجمالي النفقات	115937.8	82813.6	73571.0	75490.1
العجز أو الفائض	(10328)	(16343.3)	(19161.7)	1845.8
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	266420.4	199715.7	203869.8	225995.2
نسبة العجز أو الفائض إلى الناتج	(3.9)	(8.2)	(9.4)	0.8

المصدر : البنك المركزي العراقي، النشرة السنوية لعام 2017.

شكل (18)

العجز أو الفائض في الموازنة العامة للمدة (2014–2017)

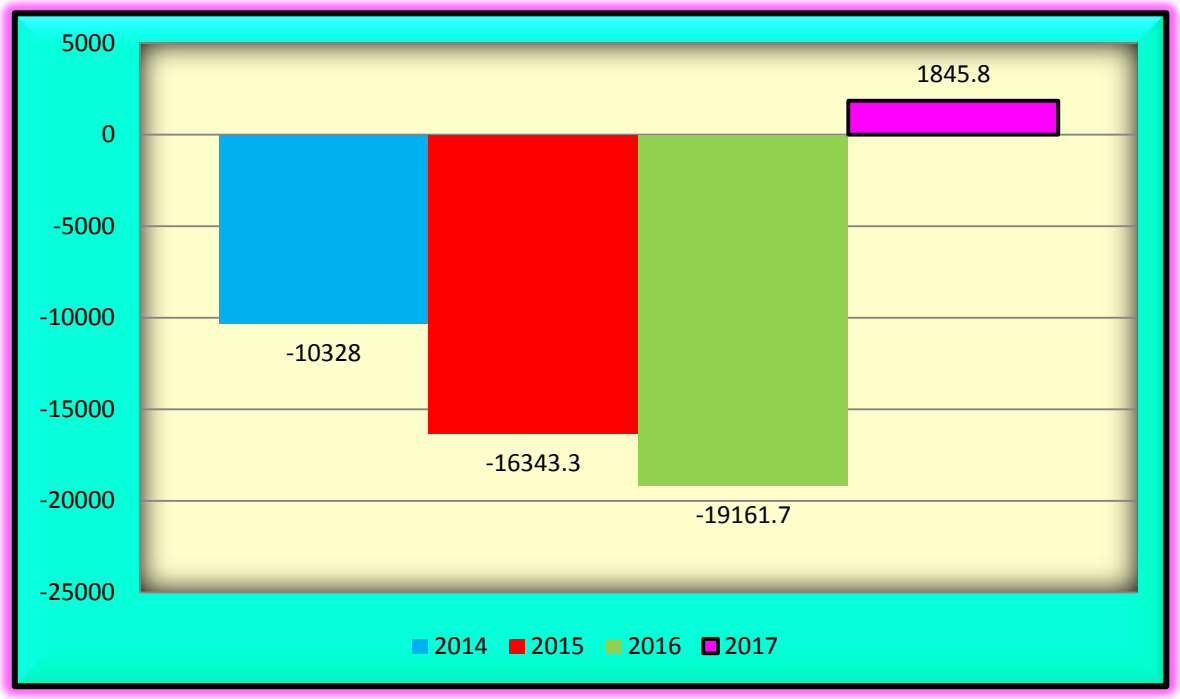

رابعاً : تطورات الدين العام

بغية متابعة تطورات الدين العام سواء كان داخلياً أم خارجياً ومؤشرات استدامته والتي ترتبط بالقدرة على تدويره، فيمكن توضيحها وكالأتي:-

1. الدين الداخلي

سجل الدين الداخلي ارتفاعاً خلال المدة (2014–2017) فبعد إن كان (9520.0) مليار دينار عام 2014 وبنسبة (3.6%) من الناتج المحلي الإجمالي استمر بالارتفاع ليصل إلى (47678.8) مليار دينار عام 2017 وبنسبة (21.1%) من الناتج المحلي الإجمالي، وكان السبب هو ازدياد الحاجة لتمويل النفقات المتزايدة بسبب الإحداث التي شهدها اقتصاد العراق وكما تم ذكره سابقاً، وكان للبنك المركزي دور كبير في ضمان تدوير الدين الداخلي عبر تيسير السيولة واستخدام المزيد من أدوات الدين، والجدول (18) والشكل (19) يوضحان ذلك.

جدول (18)

تطورات الدين الداخلي للمدة (2014-2017)

(مليار دينار)

المؤشرات / السنة	الدين العام الداخلي	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	نسبة الدين إلى الناتج (%)
2014	9520.0	266420.4	3.6
2015	32142.8	199715.7	16.1
2016	47362.3	203869.8	23.2
2017	47678.8	225995.2	21.1

المصدر : البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرة السنوية لسنوات متفرقة.

شكل (19)

تطورات الدين الداخلي للمدة (2014-2017)

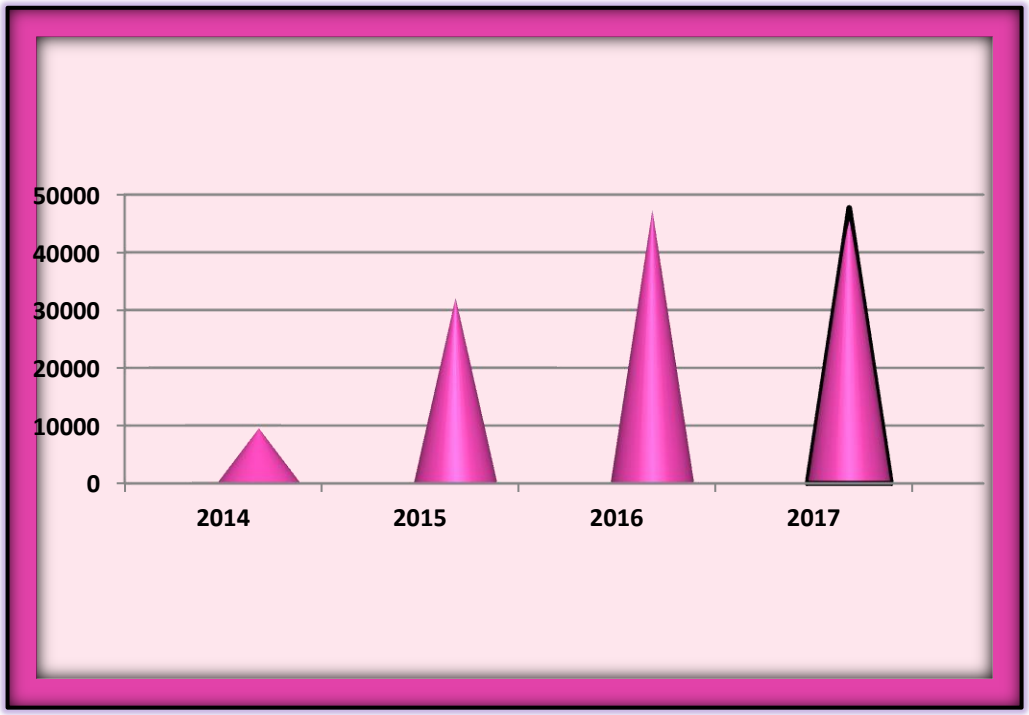

2. الدين الخارجي

سجل الدين الخارجي ارتفاعاً ملحوظاً خلال المدة (2014-2017) فبعد أن كان (68128.2) مليار دينار عام 2014 وبنسبة (25.6%) من الناتج المحلي الإجمالي ارتفع ليصل إلى (78136.6) مليار دينار عام 2017 وبنسبة (34.6%) من الناتج المحلي الإجمالي ، ويعزى هذا الارتفاع بشكل أساسي إلى ثبات الدين التجاري للدائنين.

جدول (19)

تطورات الدين الخارجي للمدة (2014-2017)

(مليار دينار)

المؤشرات / السنة	الدين العام الخارجي	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	نسبة الدين الى الناتج (%)
2014	68128.2	266420.4	25.6
2015	68590.4	199715.7	34.3
2016	71404.8	203869.8	35.0
2017	78136.6	225995.2	34.6

المصدر : البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرة السنوية لسنوات متفرقة.

شكل (20)

تطورات الدين الخارجي للمدة (2014-2017)

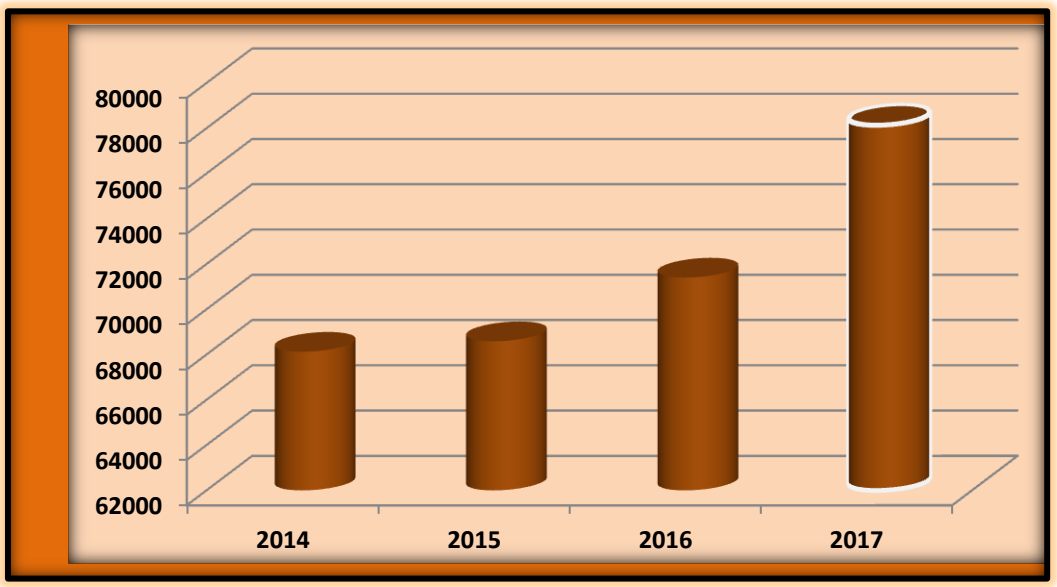

خامساً : مؤشرات المالية العامة للربعين الثاني والثالث لعام 2018

إن النشاط المالي للاقتصاد العراقي يتضمن الايرادات العامة (الايرادات النفطية وغير النفطية) اللازمة لتغطية النفقات العامة (النفقات الجارية والاستثمارية) من اجل إشباع الحاجات العامة للمجتمع ، ويبين الجدول (20) الإيرادات والنفقات العامة للربع الثالث لعام 2017 والربعين الثاني والثالث لعام 2018 ، وكما يلي :-

- بلغت الإيرادات العامة (31115046) مليون دينار للربع الثالث لعام 2018 إذ ارتفعت بنسبة (26.7%) عن الربع الثالث لعام 2017 نتيجة لارتفاع الإيرادات الأخرى بنسبة (33.7%) ، في حين ارتفعت الايرادات العامة بنسبة (30%) عن الربع الثاني لعام 2018 نتيجة لارتفاع الإيرادات الأخرى بنسبة (43.1%) .
- فيما بلغت النفقات العامة (26730152) مليون دينار للربع الثالث لعام 2018 التي ارتفعت بنسبة (10%) عن الربع الثالث لعام 2017 ، بينما ارتفعت بنسبة (53.2%) عن الربع الثاني لعام 2018.
- وبلغ فائض الموازنة الكلي (4384894) مليون دينار للربع الثالث لعام 2018 إذ ارتفع بنسبة (1666%) عن الربع الثالث لعام 2017 ، فيما انخفض بنسبة (32.5-%) عن الربع الثاني لعام 2018.

جدول (20)

الايرادات والنفقات العامة للربع الثالث لعام 2017 والربعين الثاني والثالث لعام 2018

المؤشرات	الدورية	وحدة القياس	الربع الثالث 2017	الربع الثاني 2018	الربع الثالث 2018	نسبة التغير %	نسبة التغير %
			1	2	3	3/1	3/2
الإيرادات العامة	ربعي	مليون دينار	24549812	23936898	31115046	26.7	30
الإيرادات الأخرى بضمنها النفط	ربعي	مليون دينار	22318785	22260945	29842840	33.7	34.1
الإيرادات الضريبية	ربعي	مليون دينار	2231027	1675953	1272206	(43.0)	(24.1)
النفقات العامة	ربعي	مليون دينار	24301510	17445528	26730152	10	53.2
النفقات الجارية	ربعي	مليون دينار	15681500	16288305	19191580	22.4	17.8
النفقات الاستثمارية	ربعي	مليون دينار	8620010	1157223	7583572	(12.5)	55.1
فائض الموازنة	ربعي	مليون دينار	**248302**	**6491370**	**4384894**	**1666**	**(32.5)**

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية الحسابات القومية .

الفصل الثالث

الإنفاق الاستثماري الحكومي وتكوين رأس المال الثابت

يعد الاستثمار بشقيه الحكومي والخاص من العوامل المهمة المساهمة في تعزيز النمو الاقتصادي وإحداث التطور على مستوى ناتج الأنشطة الاقتصادية إلا إن درجة المساهمة هذه في ما يتعلق بالاستثمار الحكومي تحديداً تعتمد على إيرادات تصدير النفط الخام إلى الخارج ومن ثم فإن الاستثمار الحكومي سوف يتأثر بدرجة كبيرة بالعوامل والمتغيرات الدولية والإقليمية لأسعار النفط الخام في السوق العالمية.

أولا : الاستثمار الحكومي وبرنامج تنمية الأقاليم

تبرز أهمية الإنفاق الاستثماري الحكومي من خلال كونه يشكل جزءاً من الإنفاق العام الذي يساهم في إنشاء وإقامة مجموعة واسعة من المشاريع التنموية وتطوير المنشآت والمؤسسات القائمة حالياً في قطاعات وأنشطة الاقتصاد القومي،لذلك فان الإنفاق الحكومي يرتكز بشكل أساسي على الإنفاق على البنية التحتية إلى جانب الإنفاق على المشاريع الإنتاجية، ومن ثم فان هذين الانفاقين ليسا منفصلين تماما وإنما هناك تداخل كبير بينهما مما جعلهما متكاملين، ويرجع ذلك أساسا لصعوبة تحديد الآثار المباشرة وغير مباشرة لكل صنف في توليد القيمة المضافة ورفع القدرة الإنتاجية للأنشطة الاقتصادية.

ويمكن تقسيم الأنفاق الاستثماري على نوعين هما :

1. الأنفاق الاستثماري المباشر في مختلف فروع الإنتاج

ويتمثل أقامة المشاريع الصناعية والزراعية والنقل والاتصالات والتربية والتعليم .... الخ والتي يترتب عليها سلع وخدمات حاصل إنتاجها يؤدي إلى زيادة الناتج القومي الإجمالي، هذه الزيادة تخفف من الضغوط التضخمية وتعزيز رصيد الميزان التجاري وبما يسمح بتحقيق فائض في ميزان المدفوعات، ومن ثم زيادة العرض الكلي فزيادة الصادرات وهكذا.

2. الأنفاق الاستثماري غير المباشر

ويتمثل بالمبالغ المخصصة لإقامة الهياكل الأساسية والبنى الارتكازية اللازمة لتحفيز النشاط الاقتصادي وتؤدي إلى زيادة الإنتاج. إذ تحتاج الحكومة لإقامتها إلى مدة زمنية طويلة، لذا يقع عبئها على الحكومة وليس على القطاع الخاص .

وعلى الرغم من ذلك فان النشاط الاستثماري الحكومي يمثل جزءاً من مكونات الموازنة العامة في العراق إذ إن هذا الإنفاق سيؤدي لاحقا إلى أحداث إضافات في التراكم الرأسمالي أو زيادة الموجودات الرأسمالية الثابتة والتي تشكل القاعدة المادية لتحقيق معدلات النمو ودعم مشاريع الاستثمار وتأهيل البنى التحتية والنهوض بالواقع التنموي والخدمي وخلق فرص العمل في الاقتصاد العراقي. وفي هذا المجال يعد المنهاج الاستثماري الحكومي من أهم أدوات السياسات الاقتصادية الكلية، حيث يعد هذا البرنامج الأداة الأساسية لتنفيذ أولويات مسيرة أعمار وتنمية الاقتصاد العراقي في ضوء أهداف وخطط التنمية الوطنية وسياسات الإصلاح الاقتصادي وفقا للأسس والمبادئ التي تعكس درجة الأولويات الضرورية للمرحلة المقبلة.

ووفقاً لما تقدم فإن اتجاهات تطور الإنفاق الاستثماري تتباين باختلاف المدة الزمنية والمراحل التنموية التي مر بها الاقتصاد العراقي عبر تطوره التاريخي وفي ضوء متطلبات السياسة الاقتصادية والتنموية حيث لا يزال الاقتصاد العراقي يعتمد بصورة أساسية على مصدر واحد والمتمثل بالإيرادات المتحققة عن تصدير النفط الخام إلى الخارج لتمويل مسيرة التنمية والأعمار فيه مع محدودية الإيرادات الأخرى ، إذ في ضوء تنفيذ الأهداف الأساسية للخطط الاقتصادية والتنموية في بناء التنمية الاقتصادية المتوازنة فان الاستثمارات الجديدة تحدد معدل النمو والتطور في البلد مع ضمان تحقيق مستوى من العدالة في توزيع الاستثمارات والدخول بين المحافظات والأقاليم وصولاً إلى تحقيق التوازن والعدالة في هذا التوزيع على مستوى الإفراد وفئات وشرائح المجتمع العراقي كافة.

وفي ضوء هذا التوجه نلاحظ وجود تذبذب في تخصيصات ونفقات البرنامج الاستثماري واختلافها ما بين الزيادة والنقصان بين عام وأخر. إذ إن السياسة الاستثمارية كثيراً ما تواجه تحديات كبيرة على مستوى الاقتصاد العراقي وهذا يعود إلى هيمنة الإيرادات النفطية في تمويل هذا الإنفاق ومحدودية وضآلة مصادر الإيرادات الأخرى ، إذ أن تراجع العوائد النفطية وعدم انتظامها فضلاً عن عدم تمكن القطاع العام من تنويع عوائده المالية عدا النفط الخام في العراق انعكس ذلك على كفاءة أداء اقتصاده، بصورة عامة تاركاً أثارا سلبية على مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيه.

من خلال الجدول (21) يتضح وجود تذبذب في **التخصيصات الاستثمارية** للمدة (2014– 2017) إذ بلغت التخصيصات السنوية لعام 2014 (54552) مليار دينار انخفض في عام 2015 ليصل إلى (40742) مليار دينار وبنسبة (25.3%)، واستمر الانخفاض في حجم التخصيصات السنوية لتصل إلى (25746) مليار دينار وذلك في عام 2016 نتيجة لانخفاض أسعار النفط الخام عالمياً، وزيادة المجهود الحربي بسبب دخول عصابات داعش الإرهابي مما اثر على إنتاج

بعض الحقول النفطية، فضلاً عن إغلاق المنافذ الحدودية في محافظة الانبار ونينوى مما اثر على انخفاض إيرادات الحكومة العراقية الذي انعكس بالتأثير سلباً على تناقص التخصيصات السنوية للمشاريع الاستثمارية في العراق في حين ارتفعت التخصيصات السنوية في عام 2017 لتصل (28532) مليار دينار وبنسبة (11.4) ويعزى ذلك إلى تحسن أسعار النفط في الأسواق العالمية واستقرار الوضع الأمني.

جدول (21)

التخصيصات السنوية والمصروفات الفعلية للموازنة الاستثمارية للمدة (2014-2017)

(مليار دينار)

العام	التخصيصات السنوية 1	المصروفات الفعلية 2	نسبة نمو التخصيصات % 3	نسبة نمو المصروفات % 4	نسب الصرف المالي أو التنفيذ % 5
2014	54552	35450	–	–	67.0
2015	40742	23100	(25.3)	(36.9)	56.7
2016	25620	19187	(37.1)	(16.9)	74.89
2017	28532	17037	11.4	(11.2)	59.7

المصدر : وزارة التخطيط، دائرة البرامج الاستثمارية الحكومية.

فيما يتعلق بنسب أو كفاءة التنفيذ المالي إلى التخصيصات الاستثمارية فبعد أن سجلت في عام 2014 ما نسبته (67%) انخفضت في عام 2015 لتسجل (56.7%) ويعود ذلك إلى ترشيد الإنفاق الاستثماري والناجم عن الصدمات التي تعرض إليها الاقتصاد العراقي. وفي عام 2016 شهدت نسب الصرف المالي ارتفاعاً لتشكل ما نسبته (75%)، وفي عام 2017 بلغت بحدود (60%) هذا التذبذب في نسب الانجاز المالي يعود إلى جملة أسباب منها طول مدة المصادقة على تخصيصات الموازنة الاستثمارية والتأخر في إجراء الإعلان والإحالة للمشاريع غلى جانب التلكؤ في تنفيذ المشاريع المستمرة بسبب إحالتها إلى مقاولين غير كفوئين مما انعكس في تأخر تنفيذ جانباً من المشاريع الحكومية الحيوية والتي لها مساس مباشر باحتياجات السكان، لاسيما في المناطق التي شهدت التوسع في العمليات العسكرية. الأمر الذي يستلزم إخضاع المشاريع الاستثمارية إلى مجموعة معايير لتحقيق التوزيع الأمثل للاستثمارات وبما يضمن الكفاءة المثلى في الاختيار من خلال عدم إدراج مشاريع جديدة ما لم تكن مستوفية لمعايير دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية. إذ ينبغي إن تشير نتائج هذه الدراسات إلى إمكانية تنفيذ المشاريع ونجاحها والتي ستساهم بعد انجازها إلى دعم وتنويع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد العراقي

وزيادة مستويات الإنتاجية وبما يسهم من تقليل الاستيرادات وتخفيض العجز في ميزان المدفوعات، فضلاً عن رفد الموازنة العامة بموارد جديدة.

كل ذلك يتطلب الاستمرار والتركيز في تفعيل استراتيجيات وسياسات اقتصادية تقوم على أساس التحول من الاعتماد على نشاط النفط إلى تطوير الأنشطة الاقتصادية ومن ثم تنويع مصادر الدخل مع اعتماد إستراتيجية التصدير والتنافسية مع العالم الخارجي مع تحقيق نمو متوازن على مستوى الاقتصاد الكلي وبما ينعكس لاحقاً على تطور متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي وزيادة مستوى الرفاهية في العراق.

شكل (21)

إجمالي التخصيصات والمصروفات السنوية لبرامج الاستثمار للمدة (2014-2017)

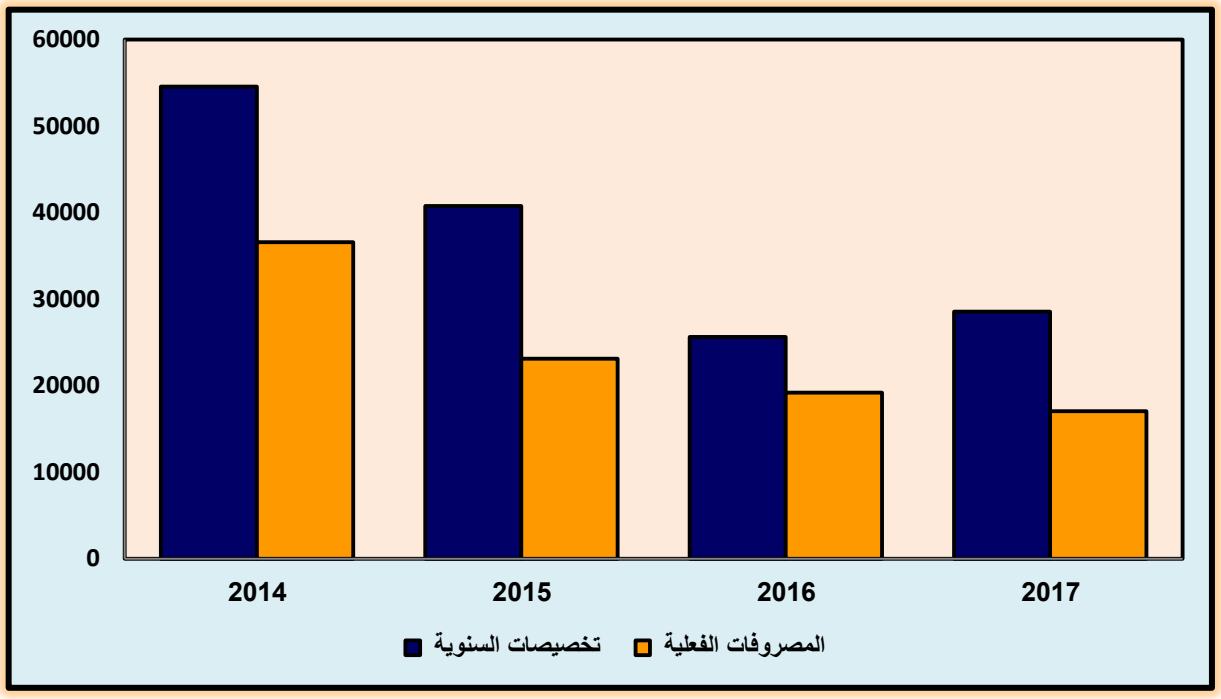

شكل (22)

الأهمية النسبية لنسب الصرف المالي أو التنفيذ على المشاريع الاستثمارية للمدة (2014-2017)

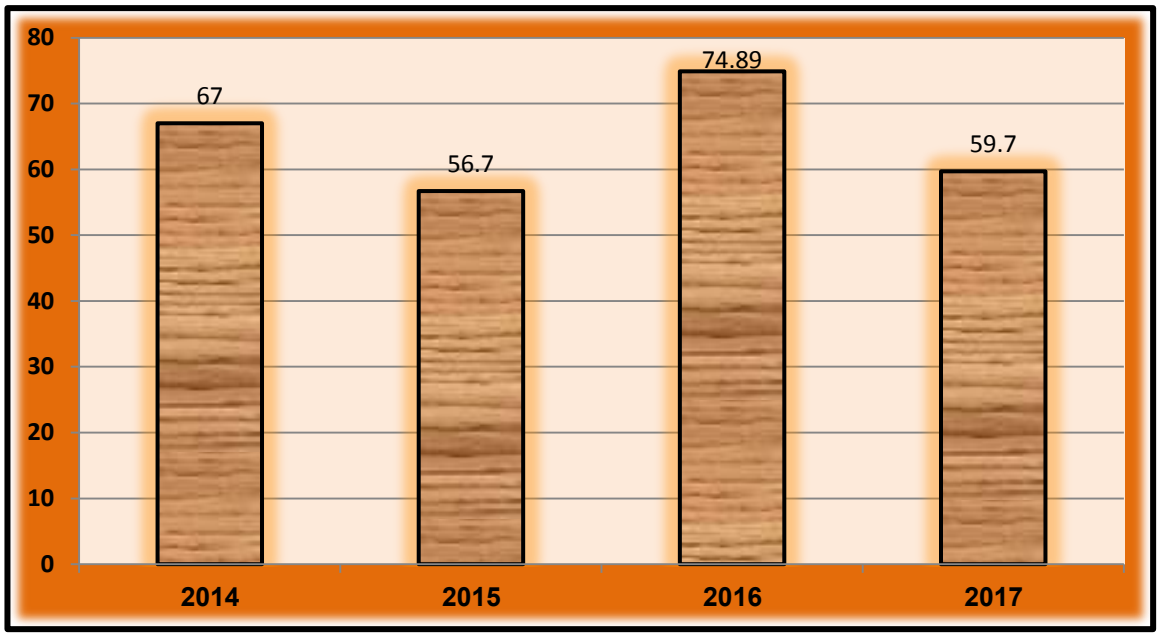

إما فيما يتعلق ببرنامج تنمية الأقاليم وانسجاما مع التوجهات اللامركزية في أدارة الدولة فأن جزء من مهام وصلاحيات الوزارات القطاعية على مستوى اعتماد وتنفيذ الخطط والبرامج والمشاريع الاستثمارية قد تم نقلها إلى المحافظات غير المرتبطة بالإقليم منذ عام 2006 حيث أنها تتولى تحديد احتياجاتها من مشاريع البنى التحتية والخدمات الاجتماعية كمشاريع الصحة والتعليم ومياه الشرب والصرف الصحي وأكساء الشوارع ومشاريع الكهرباء وتحسين البيئة وغيرها من المشاريع ذات المساس المباشر بتطوير وتحسين حياة المواطنين فيها، والجدول (22) في أدناه يوضح التطور الحاصل في تخصيصات برنامج تنمية الأقاليم عدا (إقليم كردستان) والنفقات الفعلية ونسب الصرف المالي لهذا البرنامج للمدة (2014-2016).

جدول (22)

أجمالي التخصيصات والمصروفات الاستثمارية لبرنامج تنمية الأقاليم عدا (إقليم كردستان) للمدة (2014- 2016)

(مليار دينار)

السنوات	تخصيصات برنامج تنمية الأقاليم (1)	المصروفات الفعلية (2)	نسب الصرف المالي أو التنفيذ % (3)	نسبة تغير التخصيصات % (4)	نسبة تغير المصروفات % (5)
2014	5659	5634.2	99.6	(56.5)	(42.4)
2015	4339	1785.5	41.2	23.3	(70.7)
2016	1818.1	8548.2	47.0	(26.2)	(63.8)

المصدر / وزارة التخطيط ، دائرة الاستثمار الحكومي، قسم الموازنة الاستثمارية.

ثانياً : استثمار القطاع الخاص المحلي والأجنبي

يسهم القطاع الخاص بدور مهم وأساسي في بناء اقتصاديات البلدان من خلال مساهمته الفعالة في التنمية الاقتصادية والبشرية التي تنعكس بالمقابل على توفير فرص العمل من جهة ومساعدة القطاع العام من جهة أخرى ناهيك عن زيادة الدخل القومي وتقليل الاعتماد على الواردات وزيادة الصادرات مما يؤدي ذلك إلى الاستقرار الاقتصادي وخلق بيئة مناسبة للاستثمار.

إلا إن التحديات التي واجهها اقتصاد العراق والمتمثلة بعدم الاستقرار الأمني والسياسي وانخفاض مستوى الخدمات بشكل كبير أدى إلى ضعف مساهمة هذا القطاع مما اثر بشكل واضح وكبير على أنشطة اقتصادية واسعة نتيجة الاختلال الهيكلي الذي يعاني منه الاقتصاد العراقي مما انعكس على أداء القطاع الخاص سواء كان المحلي أم الأجنبي وأصبح من غير الممكن إن يعول عليه بمفرده في رفع معدلات الاستثمار فضلا عن عدم فاعلية السياسات الاقتصادية التي تنتهجها الحكومة، إلا انه بعد عام 2003 اتخذ العراق العديد من الخطوات المتجهة نحو تعزيز القطاع الخاص من خلال اعتماد إصلاحات اقتصادية شاملة نذكر منها قانون الاستثمار رقم (13) لعام 2006 والذي يهدف إلى تشجيع الاستثمارات ونقل التقنيات الحديثة للإسهام في عملية تنمية العراق وتطويره وتوسيع قاعدته الإنتاجية والخدمية وتنويعها كما يقوم هذا القانون بتشجيع القطاع الخاص العراقي والأجنبي للاستثمار في العراق من خلال توفير التسهيلات اللازمة لتأسيس المشاريع الاستثمارية وتعزيز القدرة التنافسية للمشاريع المشمولة بأحكام هذا القانون في الأسواق المحلية والأجنبية وتنمية الموارد البشرية حسب متطلبات السوق وتوفير فرص العمل للعراقيين وحماية حقوق وممتلكات المستثمرين وتوسيع الصادرات وتعزيز ميزان المدفوعات والميزان التجاري للعراق.

أما فيما يخص خطة التنمية الوطنية (2018–2022) فقد افترضت الخطة إن القطاع الخاص يساهم بما نسبته (40%) يتوقع إنفاقها على مختلف المجالات والاستثمارات المحددة من قبل الخطة ويوفر(50%) من فرص التشغيل خلال مدة الخطة.

❖ **الاستثمار في ظل الأزمة المالية للعراق**

يمر الاقتصاد العراقي حاليا بظروف من الصعب تخطيها اعتمادا على الإمكانات الذاتية له إذ أصبح من المتعذر عليه القيام بإكمال جميع المشاريع التي اقر إنشاءها أو المخطط لها مستقبلا، ومع انخفاض أسعار النفط الذي يعتبر الممول الرئيسي للدولة والأوضاع الأمنية والحرب على الإرهاب التي تستنزف الكثير من الأموال عبر الإنفاق العسكري أصبح لزاما على الحكومة من إتباع كافة إجراءات تكفل بصورة أو بأخرى استمرارية النشاط الاقتصادي منها ترتيب الأولويات بالنسبة للمشاريع عن طريق

الأهم ثم المهم ثم الأقل أهمية وكذلك عن طريق أسلوب تنفيذ المشاريع بالأجل إلا إن ذلك لايلبي جميع متطلبات النشاط الاقتصادي نتيجة غياب الوضوح في الأهداف وعدم وجود إستراتيجية طويلة الأمد تكون شاملة لجميع قطاعات الاقتصاد العراقي، إذ إننا نجد تعدد الجهات التي تضع لها استراتيجيات دون إن يكون ترابط مع باقي الاستراتيجيات الأخرى وهذا بدوره سوف يضيع الجهود ويهدر الإمكانات، ولما تقدم فإننا نرى إن يكون الاستثمار المحلي والأجنبي للقطاع الخاص هو الأداة الرئيسية في تنفيذ الأهداف التي تسعى لها الحكومة والاستفادة من جميع الإمكانيات التي تستطيع إن يوفرها هذا القطاع من خلال تهيئة جميع سبل النهوض بهذا القطاع سواء كان بيئة الاستثمار أو المناخ الاستثماري وان يتم التركيز على معالجة المشاكل التي تقف في طريقه عن طريق خلية أزمة لديها من الصلاحيات التي تساهم في حل هذه العراقيل على إن تكون الهيئة الوطنية للاستثمار وهيئات المحافظات جزء من هذه الخلية لأنها الواجهة الأولى في التعامل المباشر مع المستثمرين وان توجه برامجها الاستثمارية نحو إيجاد وخلق الفرص الاستثمارية بما يحقق أهداف الخطط والبرامج الاقتصادية، وبحسب بيانات الهيئة الوطنية للاستثمار وهيئات الاستثمار في المحافظات للمدة (2008–2017) فقد بلغ عدد المشاريع التي تم منحها إجازات استيرادية (1524) مشروع وبكلفة إجمالية مقدارها (89815) مليون دولار.

ورغم ما اشرنا إليه في تقاريرنا السابقة بضرورة إن تتجه الإجازات الاستثمارية نحو ما يعزز النشاط الاقتصادي الإنتاجي وخلق فرص استثمارية سواء في قطاعات الزراعة والصناعة والسياحة إلا إن اتجاه هذه الإجازات لم يبتعد عن السنين السابقة إذ إن الاتجاه العام للفرص الاستثمارية استمر على نفس النهج لعام 2016.

❖ **المشاريع الاستثمارية بحسب بيانات الهيئة الوطنية للاستثمار**

ومن البيانات المدرجة في الجدول (23) والمستلمة من قبل الهيئة الوطنية للاستثمار وهيئات المحافظات يتبين لنا إن حجم المشاريع التي تم منح إجازات استثمارية لها قد بلغ (1524) مشروع وبكلفة استثمارية مقدارها (89815) مليون دولار للفترة من عام (2008–2017) موزعة حسب القطاعات منها ما نفذ بنسبة 100% ومنها قيد التنفيذ والقسم الأخر متوقف لإكمال الإجراءات الإدارية للتعاقد على التنفيذ.

ويرافق محاولة جذب الاستثمار إلى العراق عدة مشاكل تجعل من واقع الاستثمار في العراق وبيئته بيئة طاردة للاستثمار نتيجة للظروف المحيطة بعمله منها الوضع الأمني والسياسي والفساد الإداري وغياب البنى التحتية اللازمة لعمل هذه المشاريع، فضلاً عن المشاكل العديدة ومن أبرزها المشاكل الإدارية المتعلقة بتهيئة الإجراءات التعاقدية وشروطها من خلال نافذة واحدة وعدم جعل

المستثمر هو المسؤول عن استحصال الموافقات الأصولية للتعاقد، لذلك لابد إن تتحمل الحكومة عملية الإصلاح الاقتصادي والسياسي لخلق بيئة استثمار واعدة تستقطب المستثمرين من القطاع الخاص المحلي والأجنبي، والجدول التالي يبين إجمالي الإجازات حسب الهيئات وكلفها الاستثمارية للفترة من (2008–2017).

من خلال البيانات لدى الهيئة الوطنية للاستثمار وهيئات الاستثمار في المحافظات يتبين إن إجمالي الإجازات الممنوحة عدا إقليم كردستان قد بلغت (1524) وبكلفة استثمارية (89815) مليون دولار. وقد كانت محافظة بغداد هي الأعلى في عدد الإجازات الممنوحة (292) مشروع تليها هيئة استثمار النجف الاشرف (266) مشروع ثم هيئة استثمار كركوك (162) مشروع في حين كانت هيئتي استثمار واسط وميسان هي الأدنى من حيث عدد الإجازات الممنوحة وبلغت (23) مشروع، إما من حيث التكاليف الاستثمارية فإننا نرى إن الهيئة الوطنية للاستثمار منحت إجازات استثمارية بكلفة (43517.83) مليون دولار تلتها هيئة استثمار بغداد بكلفة (13395.37) مليون دولار ثم هيئة استثمار النجف الاشرف بكلفة (10675.36) مليون دولار واحتلت هيئة استثمار واسط ادني الكلف الاستثمارية وبلغت (424.86) مليون دولار. ويرجع ارتفاع الكلف الاستثمارية للهيئة الوطنية للاستثمار بسبب استثمارها في مجال القطاع السكني، إما سبب ارتفاع الكلف الاستثمارية لهيئة استثمار بغداد لبلوغ عدد الإجازات الممنوحة إلى (144) مشروع ونسبة الانجاز فيها صفر وبمبلغ (8663.14) مليون دولار ولمختلف القطاعات ولنفس الأسباب نجد ذلك في هيئة استثمار النجف للإجازات الاستثمارية للمشاريع التي لم تنفذ (156) مشروع وبكلفة (7691.1) مليون دولار.

جدول (23)

إجمالي الإجازات الاستثمارية الممنوحة من قبل الهيئة الوطنية للاستثمار وهيئات الاستثمار للمحافظات كافة عدا إقليم كردستان وكلفها الإجمالية للمشاريع للمدة (2008- 2017)

ت	هيئات الاستثمار	إجمالي عدد الإجازات	الكلفة بالدولار
1	الهيئة الوطنية للاستثمار	118	43517.83
2	هيئة استثمار نينوى	69	2077.52
3	هيئة استثمار ديالى	24	452.51
4	هيئة استثمار كركوك	162	2947.39
5	هيئة استثمار صلاح الدين	103	1537.31
6	هيئة استثمار الانبار	75	1175.73
7	هيئة استثمار بغداد	292	13395.37
8	هيئة استثمار كربلاء	65	2771.06
9	هيئة استثمار بابل	53	696.42
10	هيئة استثمار النجف	266	10675.36
11	هيئة استثمار الديوانية	17	595.68
12	هيئة استثمار ذي قار	25	1069.17
13	هيئة استثمار ميسان	23	782.065
14	هيئة استثمار واسط	23	424.864
15	هيئة استثمار المثنى	116	4439.51
16	هيئة استثمار البصرة	93	3257.5
	المجموع	**1524**	**89815**

المصدر : بيانات الهيئة الوطنية للاستثمار وهيئات الاستثمار في محافظات العراق.

شكل (23)

إعداد المشاريع للهيئة الوطنية وهيئات المحافظات للمدة (2008 –2017)

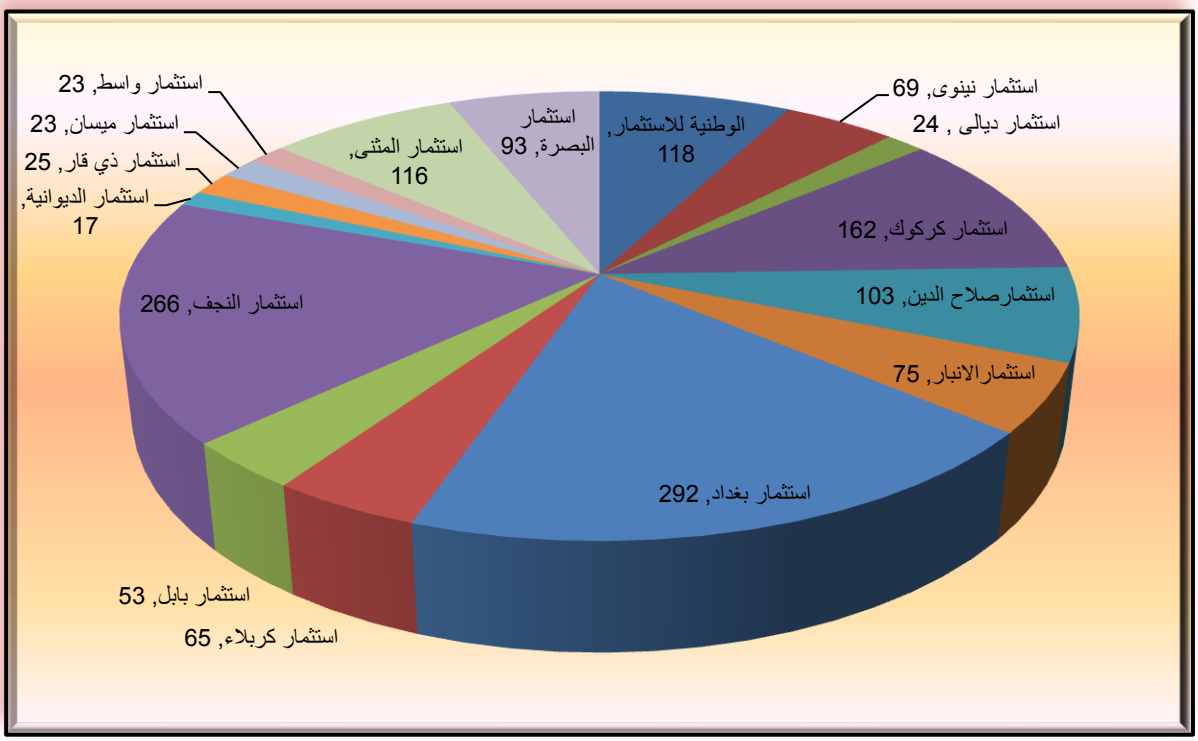

شكل (24)

تكاليف مشاريع هيئات الاستثمار

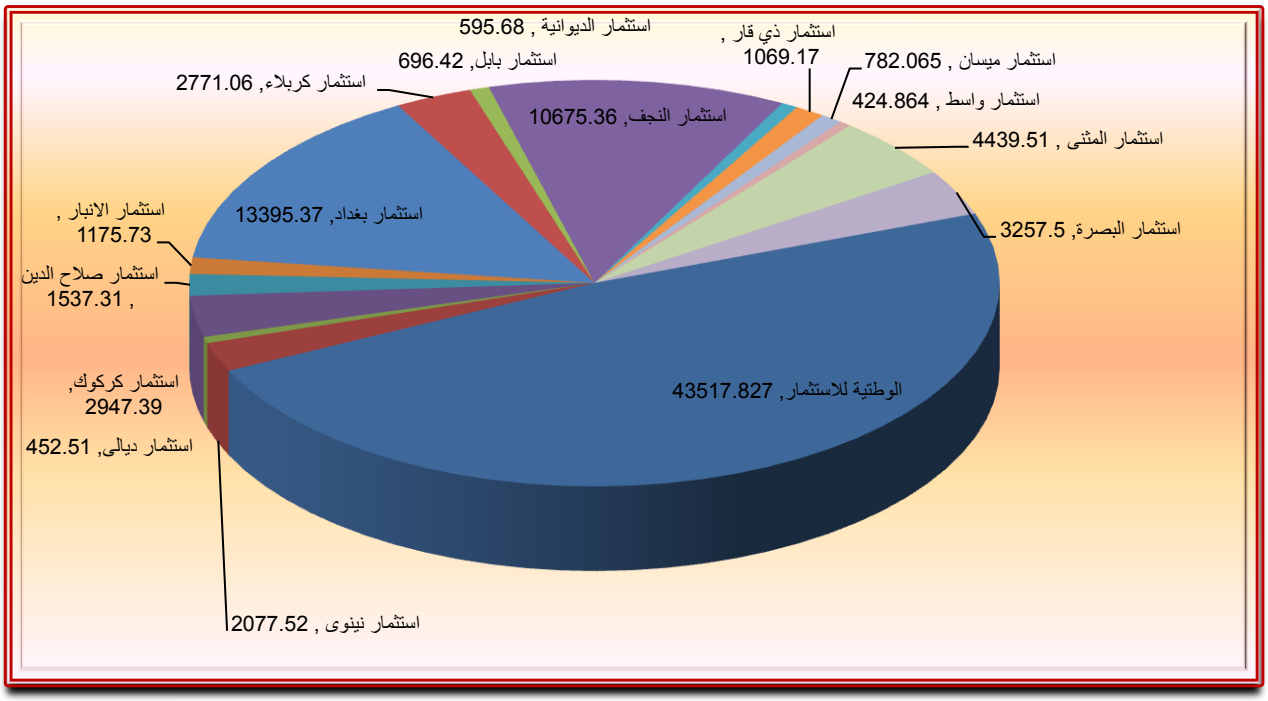

❖ **تحليل البيانات حسب موقف المشروع**

1.المشاريع المنجزة بنسبة 100% لغاية 2017

بلغت المشاريع المنجزة (310) مشروع وبنسبة (20.3%) من إجمالي عدد المشاريع وبكلفة (4339.91) مليون دولار توزعت المراتب الثلاث الأولى كالأتي:-

أ.**هيئة استثمار بغداد** : أنجزت (57) مشروع من إجمالي المشاريع التي منحت لها إجازات استثمار من قبل الهيئة والبالغة (292) مشروع وبنسبة (19.5%) وبلغت الكلفة الاستثمارية لها (814.89) مليون دولار.

ب.**هيئة استثمار النجف الاشرف** : أنجزت (42) مشروع من إجمالي المشاريع التي منحت لها إجازات استثمار من قبل الهيئة والبالغة (266) مشروع وبنسبة (15.8%) وبلغت الكلفة الاستثمارية لها (794.5) مليون دولار.

ج.**هيئة استثمار المثنى** : أنجزت (38) مشروع من إجمالي المشاريع التي منحت لها إجازات استثمار من قبل الهيئة والبالغة (116) مشروع وبنسبة (32.8%) وبلغت الكلفة الاستثمارية لها (66.68) مليون دولار.

د.**هيئة استثمار ميسان** : هي الأدنى من حيث عدد المشاريع المنجزة إذ أنجزت مشروعان فقط من إجمالي المشاريع التي منحت لها إجازات استثمار من قبل الهيئة والبالغة (23) مشروع وبنسبة (8.7%) وبلغت الكلفة الاستثمارية لها (72.07) مليون دولار.

2.المشاريع المستمرة بالعمل لغاية 2017

بلغت المشاريع المستمرة بالعمل (467) مشروع وبنسبة (30.6%) من إجمالي عدد المشاريع وبكلفة (27618.745) مليون دولار توزعت المراتب الثلاث الأولى كالأتي :-

أ.**هيئة استثمار بغداد** : (91) مشروع من إجمالي المشاريع التي منحت لها إجازات استثمار من قبل الهيئة والبالغة (292) مشروع وبنسبة (31.16%) وبلغت الكلفة الاستثمارية لها (3917.34) مليون دولار.

ب.**هيئة استثمار النجف الاشرف** : (68) مشروع من إجمالي المشاريع التي منحت لها إجازات استثمار من قبل الهيئة والبالغة (266) مشروع وبنسبة (35.6%) وبلغت الكلفة الاستثمارية لها (2189.81) مليون دولار.

ج.**هيئة استثمار كركوك** : (52) مشروع من إجمالي المشاريع التي منحت لها إجازات استثمار من قبل الهيئة والبالغة (162) مشروع وبنسبة (32.1%) وبلغت الكلفة الاستثمارية لها (1869.76) مليون دولار.

د.**هيئة استثمار الديوانية** : هي الأدنى من حيث عدد المشاريع المستمرة بالعمل إذ بلغت (5) مشروع من إجمالي المشاريع التي منحت لها إجازات استثمار من قبل الهيئة والبالغة (17) وبنسبة (29.4%) وبلغت الكلفة الاستثمارية لها (349.7) مليون دولار.

3.المشاريع التي لم تنفذ لغاية 2017

بلغت المشاريع التي لم تنفذ (747) مشروع وبنسبة (49%) من إجمالي عدد المشاريع وبكلفة (57856.63) مليون دولار توزعت المراتب الثلاث الأولى كالأتي :-

أ.**هيئة استثمار النجف الاشرف** : (156) مشروع لم ينفذ من إجمالي المشاريع التي منحت لها إجازات استثمار من قبل الهيئة والبالغة (266) وبنسبة (58.7%) وبلغت الكلفة الاستثمارية لها (7691.05) مليون دولار.

ب.**هيئة استثمار بغداد** : (144) مشروع لم ينفذ من إجمالي المشاريع التي منحت لها إجازات استثمار من قبل الهيئة والبالغة (292) مشروع وبنسبة (49.3%) وبلغت الكلفة الاستثمارية لها (8663.14) مليون دولار.

ج.**هيئة استثمار كركوك** : (88) مشروع لم ينفذ من إجمالي المشاريع التي منحت لها إجازات استثمار من قبل الهيئة والبالغة (162) وبنسبة (54.3%) وبلغت الكلفة الاستثمارية لها (868.21) مليون دولار.

د.**هيئة استثمار ذي قار**: هي الأدنى من حيث عدد المشاريع التي لم تنفذ مشروعان من إجمالي المشاريع التي منحت لها إجازات استثمار من قبل الهيئة والبالغة (25) مشاريع وبنسبة (8%). وبلغت الكلفة الاستثمارية لها (279.99) مليون دولار.

تبين لنا إن المشاريع التي لم تنفذ كانت نسبتها هي الأعلى حيث كانت (49%) من إعداد المشاريع التي منح إجازات الاستثمار لها وهي نسبة عالية وهذا مؤشر يدل على إن هناك تباطىء في انجاز المشاريع الذي بدوره سيؤثر على النشاط الاقتصادي بصورة عامة وعلى القطاعات التي تندرج ضمنها هذه المشاريع بصورة خاصة .

مما تقدم نرى إن جميع الإجازات الممنوحة من الهيئة الوطنية للاستثمار وهيئات استثمار المحافظات والتي تم توزيعها حسب طبيعة الانجاز سواء كانت منجزة (100%) أو مستمرة بالعمل أو لم تنفذ لحد الآن والتي تم ذكر إعدادها ونسب هذه المشاريع سابقا من مجمل المشاريع إذ تبين لنا إن نسبة المشاريع المنجزة (100%) كانت هي الأقل بينما جاءت المشاريع المستمرة بالعمل بالترتيب الثاني ثم المشاريع التي لم تنفذ.

جدول (24)

عدد مشاريع هيئات الاستثمار ونسب إنجازها لعام 2017

ت	هيئات الاستثمار	عدد الإجازات الممنوحة	انجاز المشروع						نسبة 1/ اجمالي المشاريع
			100%	نسبة 2/1	مستمر بالعمل	نسبة 4/1	لم يتم المباشرة بها	نسبة 6/1	
		1	2	3	4	5	6	7	
1	الهيئة الوطنية للاستثمار	118	15	12.11	23	19.5	80	67.8	7.74
2	هيئة استثمار نينوى	69	11	15.94	6	8.7	52	75.36	4.53
3	هيئة استثمار ديالى	24	3	12.5	11	45.8	10	41.67	1.57
4	هيئة استثمار كركوك	162	22	13.58	52	32.1	88	54.32	10.63
5	هيئة استثمار صلاح الدين	103	7	6.8	39	37.9	57	55.34	6.759
6	هيئة استثمار الانبار	75	11	14.67	44	58.7	20	26.67	4.92
7	هيئة استثمار بغداد	292	57	19.52	91	31.2	144	49.32	19.16
8	هيئة استثمار كربلاء	65	14	21.54	13	20	38	58.46	4.27
9	هيئة استثمار بابل	53	25	47.17	12	22.6	16	30.19	3.48
10	هيئة استثمار النجف	266	42	15.79	68	35.6	156	58.65	17.45
11	هيئة استثمار الديوانية	17	8	47.07	5	29.4	4	23.53	1.12
12	هيئة استثمار ذي قار	25	10	40	13	52	2	8	1.64
13	هيئة استثمار ميسان	23	2	8.7	10	43.5	11	47.82	1.5
14	هيئة استثمار واسط	23	8	34.78	9	39.1	6	26.09	1.5
15	هيئة استثمار المثنى	116	38	32.76	41	35.3	37	7.61	7.61
16	هيئة استثمار البصرة	93	37	39.78	30	32.3	26	6.1	6.31
المجموع		1524	310		467		747		100%
نسبة المنجز إلى إعداد المشاريع			20.34		30.64		49		

المصدر: بيانات الهيئة الوطنية للاستثمار وهيئات استثمار المحافظات.

جدول (25)

إعداد وكلف المشاريع لعموم هيئات الاستثمار (2008-2017) بحسب طبيعة المشاريع

ت	هيئات الاستثمار	إجمالي عدد الإجازات	المشاريع			الكلفة مليون دولار
			منجز 100%	قيد الانجاز	الانجاز صفر	
1	الهيئة الوطنية للاستثمار	118	1036.577	11241	31240.25	43517.83
2	هيئة استثمار نينوى	69	43.24	15	2019.28	2077.52
3	هيئة استثمار ديالى	24	10.6	168.45	273.46	452.51
4	هيئة استثمار كركوك	162	209.42	1869.76	868.21	2947.39
5	هيئة استثمار صلاح الدين	103	32.44	713.96	790.91	1537.31
6	هيئة استثمار الانبار	75	12.71	15.32	1147.7	1175.73
7	هيئة استثمار بغداد	292	814.89	3917.34	8663.14	13395.37
8	هيئة استثمار كربلاء	65	314.43	779.1	1677.53	2771.06
9	هيئة استثمار بابل	53	153.03	190.37	353.02	696.42
10	هيئة استثمار النجف	266	794.5	2189.81	7691.05	10675.36
11	هيئة استثمار الديوانية	17	26.32	349.7	219.66	595.68
12	هيئة استثمار ذي قار	25	24.31	835.3	209.56	1069.17
13	هيئة استثمار ميسان	23	72.07	430.005	279.99	782.065
14	هيئة استثمار واسط	23	45.094	313.09	66.68	424.864
15	هيئة استثمار المثنى	116	66.68	3019.37	1353.46	4439.51
16	هيئة استثمار البصرة	93	683.6	1571.17	1002.73	3257.5
المجموع		**1524**	**4339.911**	**27618.745**	**57856.63**	**89815**

المصدر : بيانات الهيئة الوطنية للاستثمار وهيئات استثمار المحافظات.

شكل (25)

إعداد مشاريع الهيئات المنجزة 100%

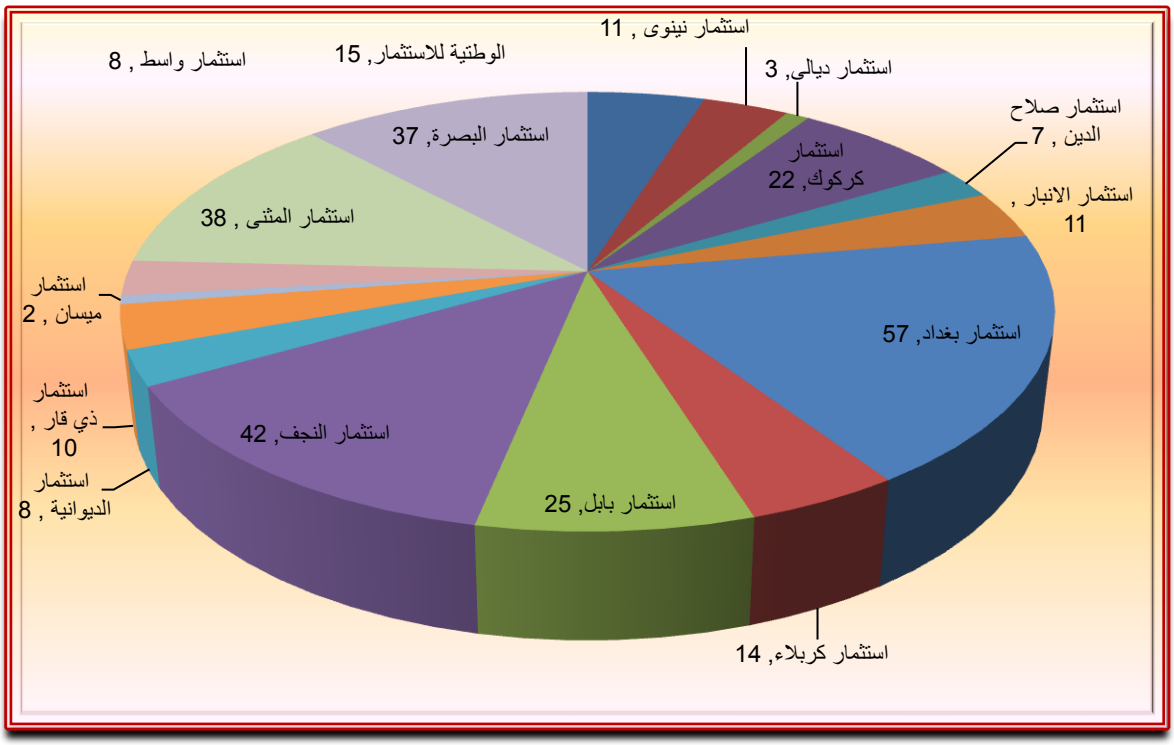

شكل (26)

تكلفة المشاريع المنجزة لهيئات الاستثمار

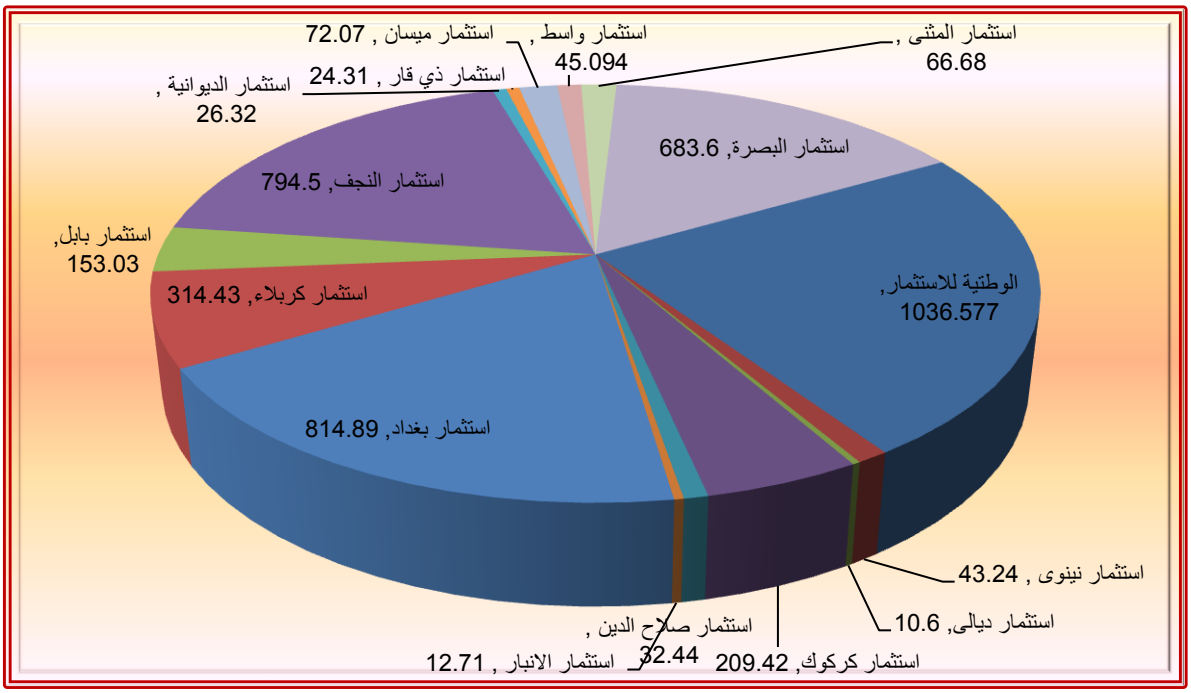

شكل (27)

إعداد المشاريع المستمرة لهيئات الاستثمار

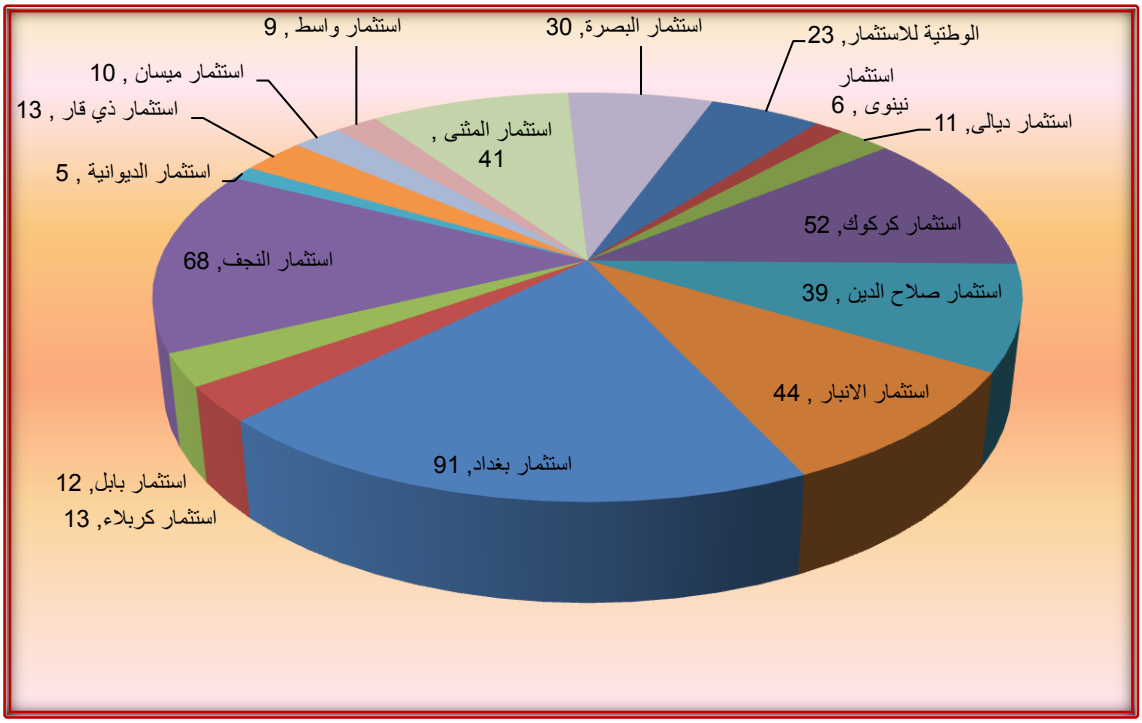

شكل (28)

تكلفة المشاريع المستمرة لهيئات الاستثمار

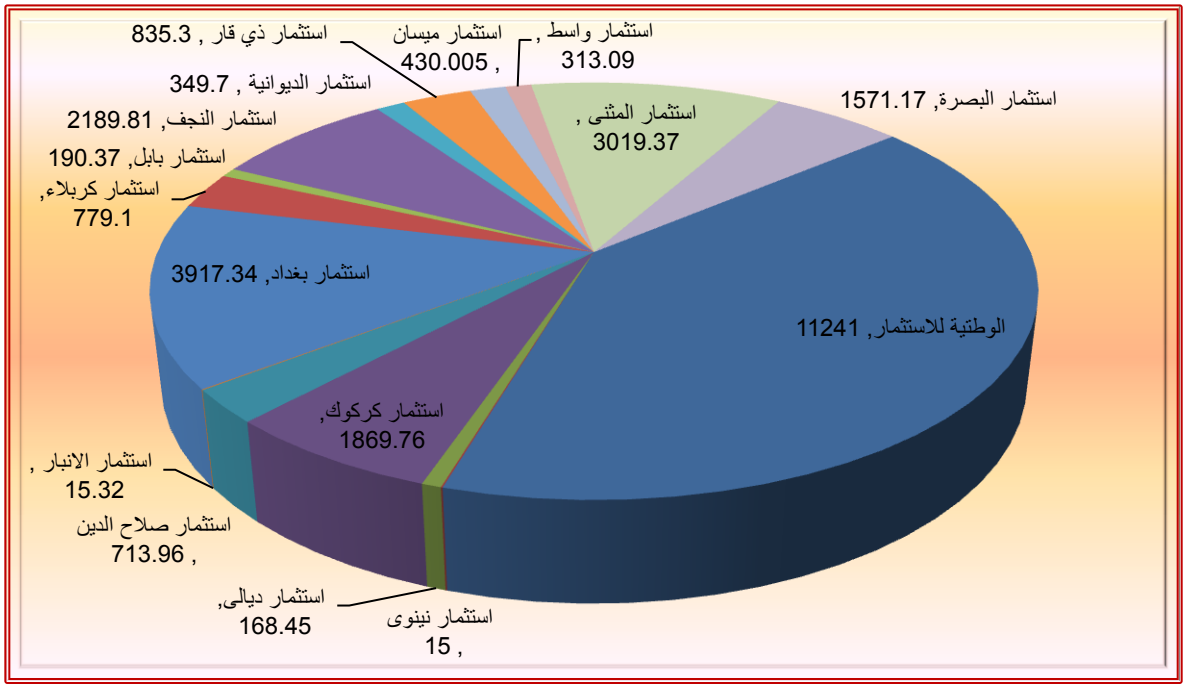

شكل (29)

إعداد المشاريع المتوقفة لهيئات الاستثمار

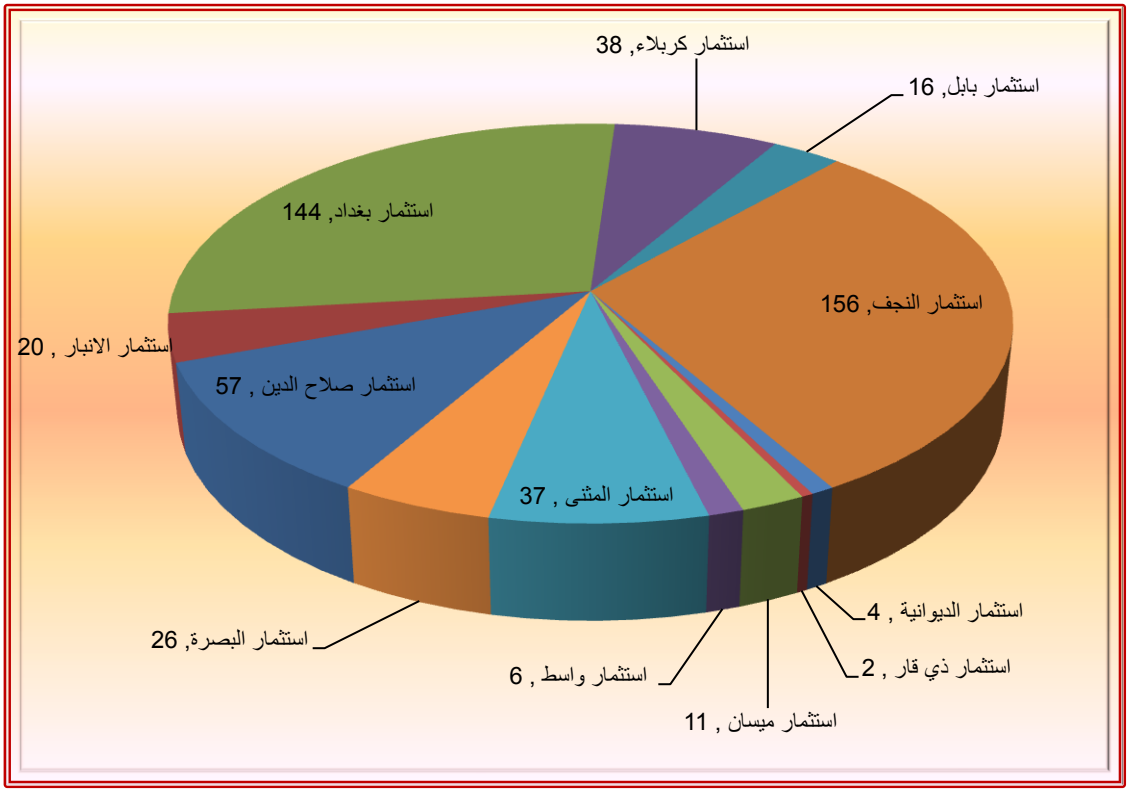

شكل (30)

تكلفة المشاريع المتوقفة لهيئات الاستثمار

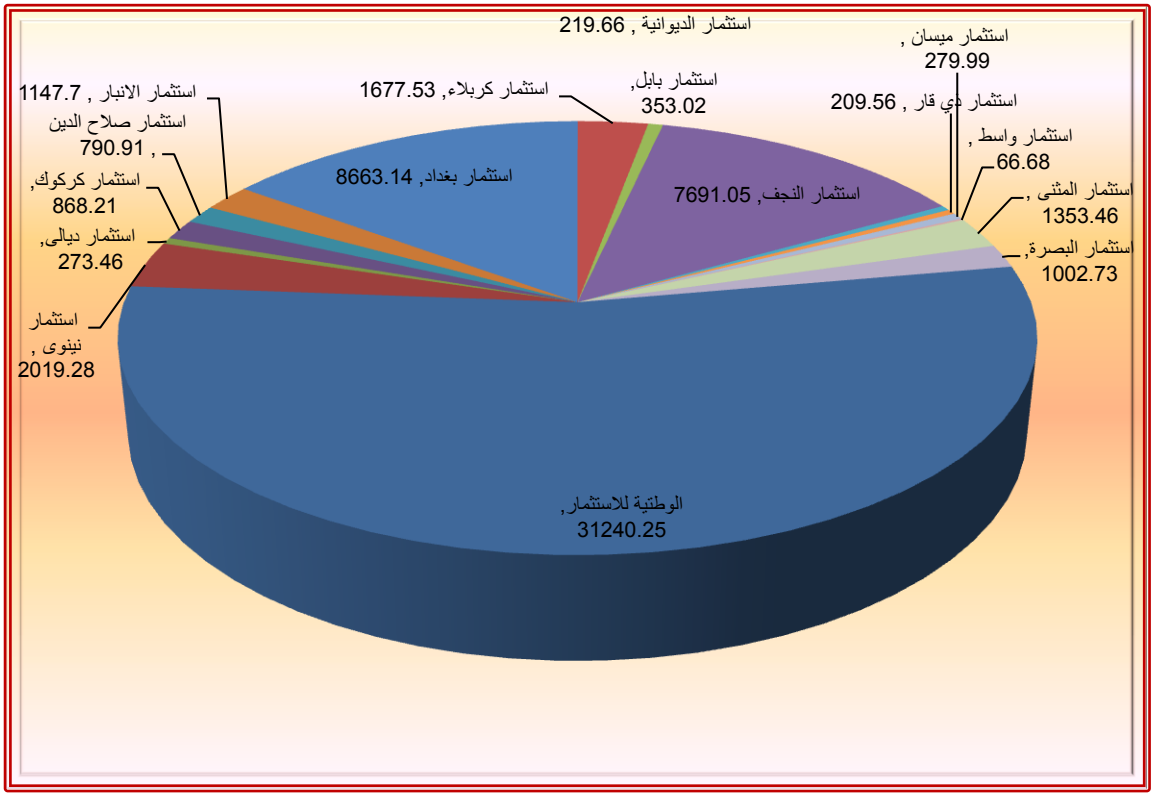

ثالثا: إجمالي تكوين رأس المال الثابت

يعد التكوين الرأسمالي الثابت من ابرز المتغيرات الاقتصادية التي احتلت دوراً حيوياً ومؤثراً في اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية لذلك يعد مؤشر تكوين رأس المال الثابت ذو أهمية كبيرة كونه يشكل عاملا فعالا في عملية التنمية الاقتصادية فهو يحدد مستوى ومعدل النمو في الدخل القومي، كما تتباين خصائص هذا المؤشر مقارنة بعوامل الإنتاج الأخرى إذ يتميز بالقابلية العالية على التوسع عبر بدء واستمرار عمليات الاستثمار والادخار كما إن زيادة رأس المال سوف ينعكس في ارتفاع إنتاجية عناصر الإنتاج الأخرى كالأرض والعمل، وبالتالي فهو عامل محفز للزيادة في الإنتاجية تتمحور في مكافأة نتيجة لتضحية المدخرون والناجم عن تأجيلهم للاستهلاك الحاضر.

وتوجه جزءا منه لتكوين السلع الرأسمالية كالمعدات والتجهيزات والمكائن وغيرها والتي بدورها تعمل على زيادة الكفاءة الإنتاجية، وبمعنى أخر توجيه جزء من الموارد الحالية باتجاه تحقيق رصيد للسلع الرأسمالية التي تستخدم في المستقبل لتطوير وتوسيع الإنتاج الاستهلاكي، ومن خلال ذلك يمثل إجمالي تكوين رأس المال الثابت الإضافة إلى رأس المال القائم في المجتمع، إي بمعنى آخر يمثل الزيادة في الموجودات الثابتة من السلع الرأسمالية التي تدخل نطاق الاقتصاد القومي والتي تتميز عن السلع الاستهلاكية بأن الأخيرة تستهلك كلياً خلال دورة الإنتاج وتأخذ عادة سنة تقويمية . وتشترك السلع الرأسمالية في عملية الإنتاج لعدة سنوات.وبناءاً على ذلك سوف يتضمن هذا المحور التغيرات التي شهدها هذا المؤشر خلال المدة (2014–2016).

1.توزيع إجمالي تكوين رأس المال حسب الملكية بالأسعار الجارية

شهد مستوى النشاط الاقتصادي المحلي انخفاضاً ملحوظا في إجمالي تكوين رأس المال الثابت وبالأسعار الجارية (حسب نوع الملكية) فبعد أن سجل في عام 2014 (55837.4) مليار دينار موزعة للقطاع العام (41889.6) مليار دينار والقطاع الخاص (13947.8) مليار دينار، انخفض في عام 2015 ليصل إلى (50650.6) مليار دينار موزعاً للقطاع العام (33838.6) مليار دينار والقطاع الخاص (16803.8) مليار دينار انظر جدول (26).

وفي عام 2016 سجل (28703.1) مليار دينار موزعه إلى (17389.5) مليار دينار للقطاع العام و (11313.6) مليار دينار للقطاع الخاص، ألان سياسة الاستثمار للقطاع الخاص اتسمت بعدم التنوع والثبات على أنماطها التقليدية على الرغم من سعي خطة التنمية الوطنية (2018–2022) إلى فتح مجالات الاستثمار له في مختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والخدمية، ويلاحظ إن الإضافات الرأسمالية في الاقتصاد العراقي لا يزال يهيمن عليها القطاع العام فكان له الدور المتميز في تكوين رأس المال الثابت وذلك لاستمرار القطاع النفطي بوصفه قطباً تنموياً ومصدراً أساسيا للعملات الأجنبية، وتمويل الاستثمارات مما يفسر الدور المحوري للقطاع العام، فعلى الرغم من التأكيد على دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي المحلي إلا إن مساهمتها في التكوين الرأسمالي يبقى مرتبط بالظروف العامة السياسية والاقتصادية التي تحيط بالبلاد.

جدول (26)

إجمالي تكوين رأس المال الثابت حسب نوع الملكية بالأسعار الجارية للمدة (2014-2016)

(مليار دينار)

الأنشطة الاقتصادية	2014			2015			2016		
	عام	خاص	المجموع	عام	خاص	المجموع	عام	خاص	المجموع
الزراعة والغابات والصيد	330.1	210.8	540.8	54.0	159.4	213.4	168.2	160.3	328.5
التعدين والمقالع	4645.3	182.2	4827.5	28864.6	4.5	28869.1	11594.2	393.6	11987.8
أ . النفط الخام	4579.7	0.0	4579.7	28854.4	0.0	28854.4	11588.6	0	11588.6
ب . أنواع أخرى من التعدين	65.6	182.2	247.8	10.2	4.5	14.7	5.5	393.6	399.1
الصناعة التحويلية	746.9	439.0	1185.9	366.2	485.5	851.7	211.1	1248.4	1459.5
الكهرباء والماء	3733.6	1133.0	4866.6	750.6	1003.9	1754.5	1060.5	1647.1	2707.6
البناء والتشييد	69.8	357.7	427.5	325.2	984.6	1309.8	228.4	5.4	233.8
النقل والمواصلات والخزن	3023.7	4496.3	7520.0	212.3	4729.5	4941.8	274.2	1376.2	1650.4
تجارة الجملة والمفرد والمطاعم والفنادق وما شابه	271.1	661.9	933.0	191.5	1484.9	1676.4	149.3	541.4	690.7
البنوك والتأمين	5.6	103.2	108.8	37.2	142.8	180.1	111.6	202.9	314.5
ملكية دور السكن	0.0	5477.8	5477.8	0.0	4073.1	4073.1	0	4715.1	4715.1
خدمات التنمية الاجتماعية	29063.5	885.9	29949.5	3036.9	3743.8	6780.7	3592.1	1040.2	4632.3
أ . خدمات التنمية الاجتماعية	29063.5	0.0	29063.5	3036.9	0.0	3036.9	3592.1	0	3592.1
ب . الخدمات الشخصية	0.0	885.9	885.9	0.0	3743.8	3743.8	0	1023.2	1023.2
أجمالي تكوين رأس المال الثابت	41889.6	13947.8	55837.4	33838.6	16812.0	50650.6	17389.5	11313.6	28703.1

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية الحسابات القومية ، قسم تكوين رأس المال .

2.توزيع إجمالي تكوين رأس المال الثابت حسب نوع الموجودات

من بيانات الجدولين (27) و(28) يتضح بأن الأبنية غير السكنية قد شغلت الحيز الأكبر لنوع الموجود قياساً بالأنواع الأخرى من الموجودات إذ بلغت في عام 2014 (21470) مليار دينار وبأهمية نسبية بلغت (38%) ثم تلتها الإنشاءات الأخرى لتسجل (9593.4) مليار دينار وبأهمية نسبية بلغت (17.2%) ثم تأتي بعدها المكائن والمعدات (9094.7) مليار دينار وبأهمية نسبية (16.3%)، ووسائط النقل (6162.3) مليار دينار وبأهمية نسبية (11%) والأبنية السكنية (10.5%) والأثاث (5.6%) والموجودات الأخرى وبأهمية نسبيه (0.9%).

وفي عام 2015 احتلت المكائن والمعدات لتسجل (25656) مليار دينار وبأهمية نسبيه بلغت (50.7%) ثم تلتها الإنشاءات الأخرى وبأهمية نسبيه (13.2%) وهكذا بالنسبة لبقيت الأنواع من الموجودات.

وفي عام 2016 حافظت المكائن والمعدات على صدارتها وبالترتيب الأول بحسب نوع الموجود لتسجل (13001) مليار دينار ثم تلتها الإنشاءات الأخرى (6205.8) مليار دينار والأبنية السكنية (4929.7) مليار دينار وهكذا بالنسبة الموجودات الأخرى .

جدول (27)

تكوين رأس المال الثابت حسب نوع الموجود للقطاعين العام والخاص بالأسعار الجارية للمدة (2014-2016)

(مليار دينار)

الأعوام	ألأبنية السكنية	الأبنية غير السكنية	الإنشاءات الأخرى	المكائن والمعدات	الأثاث	وسائط النقل	نباتات وحيوانات	موجودات أخرى	المجموع
2014	5857.4	21470.0	9593.4	9094.7	3108.4	6162.3	57.6	493.6	55837.4
2015	4287.9	4949.4	6701.2	25656.0	2528.7	6286.6	43.5	1977.3	50650.6
2016	4929.7	2134.3	6205.8	13001.0	286.9	1989.9	27.6	127.9	28703.1

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، قسم إجمالي تكوين رأس المال الثابت.

جدول(28)

الأهمية النسبية لتكوين رأس المال الثابت حسب نوع الموجودات للمدة (2014 – 2016)

الأنشطة الاقتصادية	الأهمية النسبية 2014 (%)	الأهمية النسبية 2015 (%)	الأهمية النسبية 2016 (%)
ألأبنية السكنية	10.5	8.5	17.2
الأبنية غير السكنية	38.5	9.8	7.4
الإنشاءات الأخرى	17.2	13.2	21.6
المكائن والمعدات	16.3	50.7	45.3
الأثـاث	5.6	5.0	1
وسـائط النقل	11.0	12.4	6.9
نباتات وحيوانات	0.1	0.1	0.1
موجودات أخرى	0.9	3.9	0.4
المجموع	100	100	100

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، قسم إجمالي تكوين رأس المال الثابت.

شكل (31)

الأهمية النسبية للتكوين الرأسمالي حسب نوع الموجود للمدة (2014–2016)

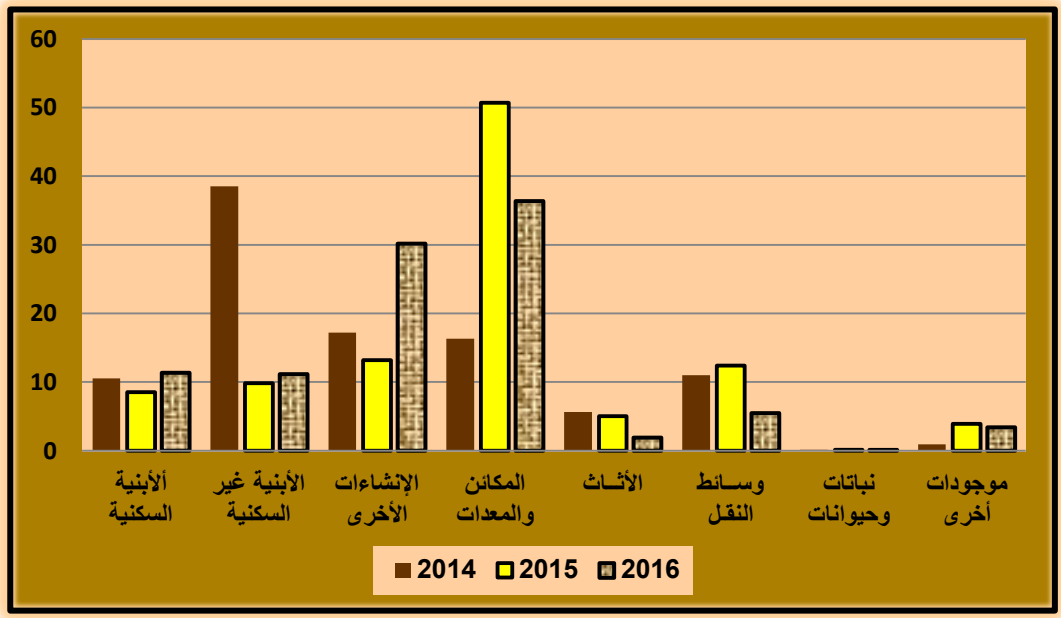

الفصل الرابع

التطورات النقدية

السياسة النقدية

تعد السياسة النقدية واحدة من أهم السياسات الاقتصادية التي تعتمد من قبل الدول لتحقيق جملة من الأهداف أهمها تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي والذي لا يتم إلا عن طريق تعزيز الثقة بالعملة المحلية من جهة والعمل على ثبات سعرها من جهة أخرى. فضلاً عن محاربة التضخم وتحقيق معدلات نمو عالية. والاستخدام الكامل، وكذلك توازن ميزان المدفوعات.. الخ. وهذا يتطلب قبل كل شيء وجود إستراتيجية اقتصادية واضحة المعالم ومرتبطة بأهداف تنموية وطنية.

والجدير بالذكر أن السياسة النقدية في العراق وتحديداً خلال العقود الثلاث الماضية لم تحتل موقعاً فعالاً في تحقيق أهم أهدافها. وبناءً على ذلك ومن أجل تفعيل دور السياسة النقدية في العراق تم إصدار قانون البنك المركزي العراقي رقم 56 لعام 2004 والذي بموجبه قامت السلطة النقدية في العراق باتخاذ العديد من الإجراءات الهامة على الصعيد النقدي أبرزها الاستقلالية التي كفلها قانون البنك المركزي والتي تأتي لتحقيق أهدافه دون أي تدخل.

أولاً :عرض النقد بالمفهوم الضيق (M1)

سجل عرض النقد بالمفهوم الضيق (M1) خلال المدة (2014–2017) انخفاضاً خلال عامي 2014 و 2015 ليبلغ (72692) و (65435) مليار دينار وبمعدل نمو منخفض بلغ (1.5–%) و(10–%) على التوالي، ويعود السبب إلى انخفاض مكونات عرض النقد (M1) لاسيما الودائع الجارية التي انخفضت نسبة مساهمتها من (50.4%) إلى (46.7%) خلال المدة، فيما شهد عرض النقد تحسناً ملحوظاً خلال عامي 2016 و2017 ليسجل (70733) و (71161) مليار دينار على التوالي، ويعزى ذلك إلى نمو الودائع الجارية لتبلغ (30818) مليار دينار في عام 2017 قياساً بعام 2016 ولتشكل نسبة مساهمة (43.3%) من عرض النقد (M1) مقابل (40.5%) لعام 2016، فيما سجلت صافي العملة في التداول انخفاضاً بلغ (40343) مليار دينار عام 2017 بعد إن كانت (42075) مليار دينار لعام 2016، وهذا مؤشر جيد يدل على التحسن النسبي والوعي المصرفي لدى الجمهور والذي انعكس بزيادة الودائع الجارية لدى المصارف على نسبة العملة في التداول لتشكل ما نسبته (56.7%) لعام 2017، والجدول (29) والشكل (32) توضح هذه المؤشرات.

جدول (29)

مكونات عرض النقد بالمفهوم الضيق M1 ونسبة مساهمتها ومعدل نموه للمدة (2014-2017)

(مليار دينار)

السنوات	صافي العملة في التداول	نسبة المساهمة %	الودائع الجارية	نسبة المساهمة %	عرض النقد	معدل النمو
2014	36072	49.6	36620	50.4	72692	(1.5)
2015	34855	53.3	30580	46.7	65435	(10)
2016	42075	59.5	28658	40.5	70733	8.1
2017	**40343**	**56.7**	**30818**	**43.3**	**71161**	**0.6**

المصدر : البنك المركزي العراقي، تقرير السياسة النقدية لسنوات متفرقة.

شكل (32)

عرض النقد ومكوناته للمدة (2014-2017)

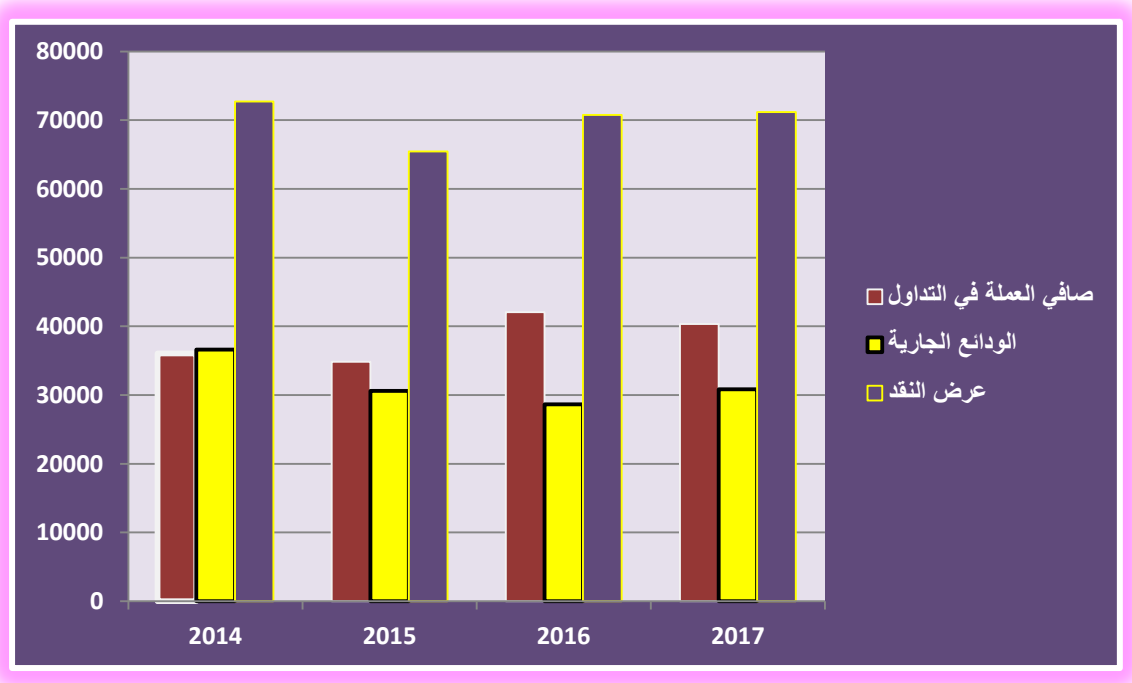

ثانياً :عرض النقد بالمفهوم الواسع (M2)

سجل رصيد عرض النقد بمعناه الواسع (M2) نهاية عام 2014 بمقدار (90728) مليار دينار لينخفض إلى (82595) مليار دينار في عام 2015 بسبب انخفاض مكونات عرض النقد من المفهوم الضيق والودائع الأخرى، في حين سجل ارتفاعاً عام 2016 والبالغ (88082) مليار دينار وبمعدل نمو ايجابي بلغ (6.6%)، ليستمر بالتحسن خلال عام 2017 ليسجل (89441) مليار دينار وبمعدل نمو بلغ (1.5%) ويرجع ذلك إلى الارتفاع الحاصل في عرض النقد M1 ومكوناته وكما هو موضح في الجدول(30) والشكل (33) أدناه.

جدول (30)

مكونات عرض النقد بالمفهوم الواسع (M2) معدل نموه للمدة (2014-2017)

(مليار دينار)

المكونات	2014	2015	2016	2017
عرض النقد بالمفهوم الضيق M1	**72692**	**65435**	**70733**	**71161**
معدل النمو(%)	(1.5)	(10)	8.1	0.6
الودائع الأخرى	18036	17160	17349	18279
معدل النمو(%)	30.2	(4.9)	1.1	5.4
عرض النقد بالمفهوم الواسع M2	**90728**	**82595**	**88082**	**89441**
معدل النمو	3.5	(9)	6.6	1.5

المصدر : البنك المركزي العراقي ، تقرير السياسة النقدية .

شكل (33)

عرض النقد بالمفهوم الواسع للمدة (2014-2017)

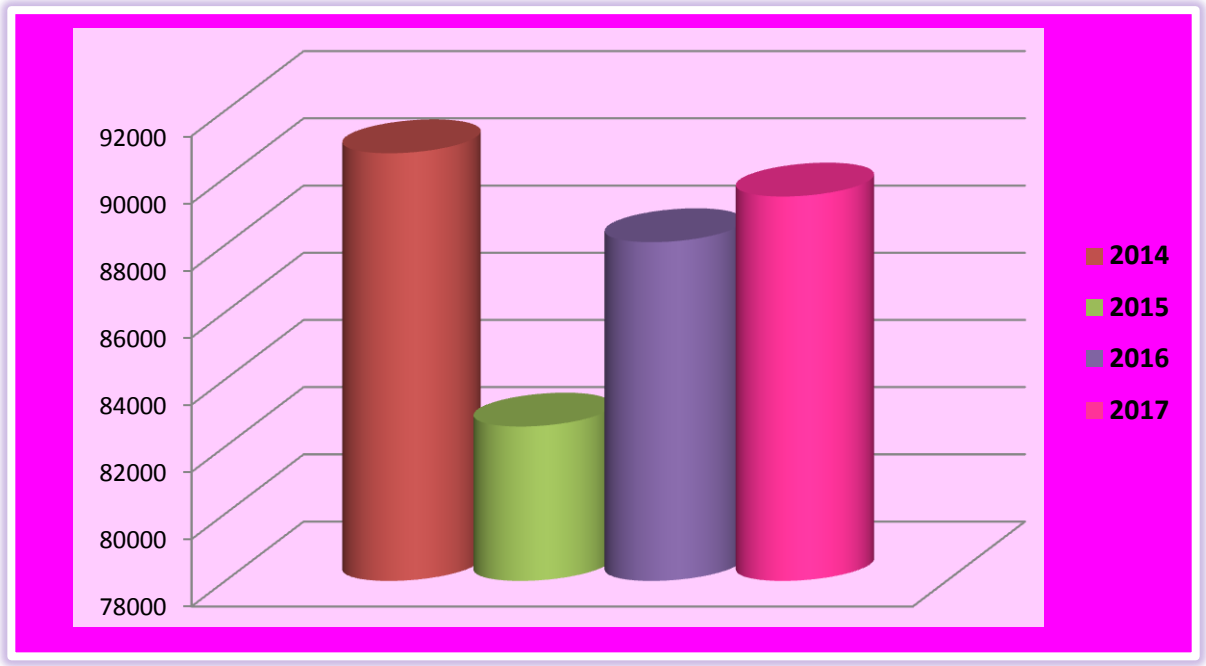

ثالثاً : معدل التضخم وحركة الأسعار

نظراً للازمة المالية والاقتصادية التي يمر بها العراق منذ منتصف عام 2014 والأوضاع الأمنية غير المستقرة ، شهد معدل التضخم خلال المدة (2014-2017) انخفاضاً ملحوظاً ليسجل ما نسبته (1.4%) في عام 2015 مقابل (2.2%) في عام 2014 ثم استمر بالانخفاض ليسجل (0.4%) عام 2016، ويعود السبب إلى ظاهرة الركود التي عاشها الاقتصاد العراقي جراء الانخفاض الحاصل في أسعار النفط في الأسواق العالمية، فضلاً عن إجراءات السياسة النقدية لدعم السيولة المحلية والاستمرار في تحقيق الاستقرار لسعر الصرف من خلال نافذة بيع العملة الأجنبية، كما أسهمت مجموعة من المتغيرات الدولية في تراجع معدل التضخم منها أزمة الركود العالمي وتراجع نمو الأنشطة الاقتصادية كافة تمثلت بعدم استقرار الأسواق والأسعار العالمية لاسيما أسعار السلع الغذائية بحسب منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (FAO) وذلك على خلفية وفرة المعروض في ظل ضعف الطلب العالمي وارتفاع قيمة الدولار.

إما في عام 2017 فقد شهدت الأسواق المحلية استقراراً نسبياً في المستوى العام للأسعار خلال هذا العام إذ سجل معدل التضخم (0.2%) ويعود هذا الاستقرار بالدرجة الأساس إلى السياسة النقدية للبنك المركزي باعتماد آلية جديدة أفصحت عن أبعاد متعددة الأهداف والمهام تأتي في مقدمتها هدف تحقيق الاستقرار في الأسعار الذي انعكس في قيم التضخم.

جدول (31)

معدل التضخم السنوي للمدة (2014-2017)

السنة	معدل التضخم (%)
2014	2.2
2015	1.4
2016	0.4
2017	0.2

المصدر : البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث.

شكل (34)

معدل التضخم السنوي للمدة (2014-2017)

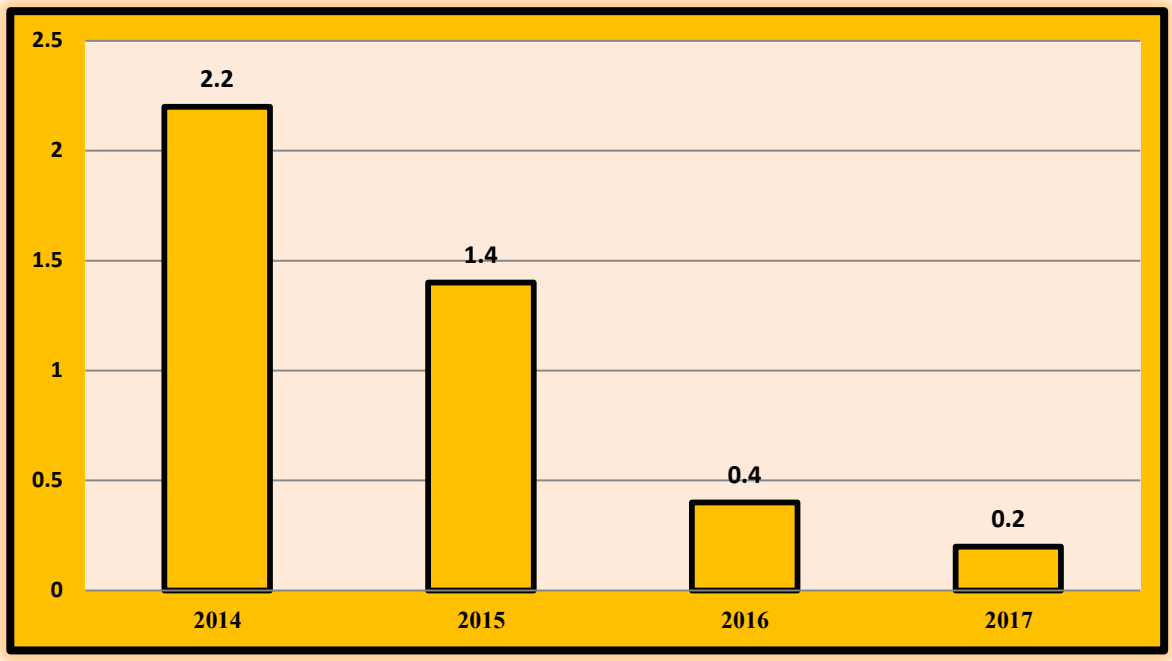

كما شهدت معدلات التضخم تفاوتاً في المحافظات العراقية خلال عام 2017 ويمكن تحليل ذلك في أدناه.

1. شهدت أسواق العاصمة **(بغداد)** أعلى معدل تضخم بلغ (2.2%) خلال عام 2017 مقارنة بعام 2016، حيث وصل الرقم القياسي العام إلى (111.0) نقطة عام 2017 بعد ما كان (108.6) نقطة عام 2016، وجاء هذا نتيجة للارتفاعات الحاصلة في أغلب مكونات سلة المستهلك العراقي.
2. سجلت كل من المحافظات **(دهوك، بابل، البصرة)** معدلات تضخم متقاربة تراوحت ما بين (0.9%- 0.5%) على التوالي خلال عام 2017 مقارنة بعام 2016.
3. في حين شهدت محافظتي **(المثنى، النجف)** معدلات تضخم بلغت (0.3%) خلال عام 2017 مقارنة بعام 2016، وجاء هذا نتيجة الارتفاعات التي شهدتها مكونات سلة المستهلك.
4. إما في حين محافظتي (واسط، كركوك) لم يطرأ عليهم أي تغير في معدلات التضخم.
5. أما على مستوى محافظة **(السليمانية)** فقد شهدت أسواقها خلال عام 2017 انخفاض في معدلة التضخم وبنسبة بلغت (3.7%) خلال عام 2017 مقارنة بعام 2016.
6. في حين سجلت محافظة **(ميسان)** معدل تضخم منخفض بلغ (2.4%) خلال عام 2017 مقارنة بعام 2016.
7. سجلت محافظات (**ديالى، ذي قار، أربيل، القادسية**) انخفاض في معدلات تضخم تراوحت ما بين (1.4% - 0.8%) خلال عام 2017 مقارنة بعام 2016.
8. أما على صعيد محافظة (**كربلاء**) سجل فيها معدل تضخم منخفض وصل إلى (0.1%) خلال عام 2017 مقارنة بعام 2016.

والجدول (32) والشكل (35) يوضحان هذه المؤشرات.

جدول (32)

الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في المحافظات للمدة (2016-2017)

(100=2012)

المحافظات	الرقم القياسي العام		معدل التغير
	2016	2017	%
بغداد	108.6	111	2.2
البصرة	102.7	103.2	0.5
بابل	102.4	103.2	0.8
القادسية	103.4	102.6	(0.8)
واسط	103.1	103.1	0
كربلاء	109.3	109.2	(0.1)
السليمانية	99.3	95.6	(3.7)
كركوك	105.5	105.5	0
ديالى	104.6	103.1	(1.4)
المثنى	109.9	110.2	0.3
النجف	106.1	106.4	0.3
ميسان	103.3	100.8	(2.4)
دهوك	99.3	100.2	0.9
ذي قار	103.7	102.5	(1.2)
أربيل	96.4	95.2	(1.2)

المصدر :الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الأرقام القياسية.

شكل (35)

معدلات التضخم في المحافظات خلال عام 2017 (%)

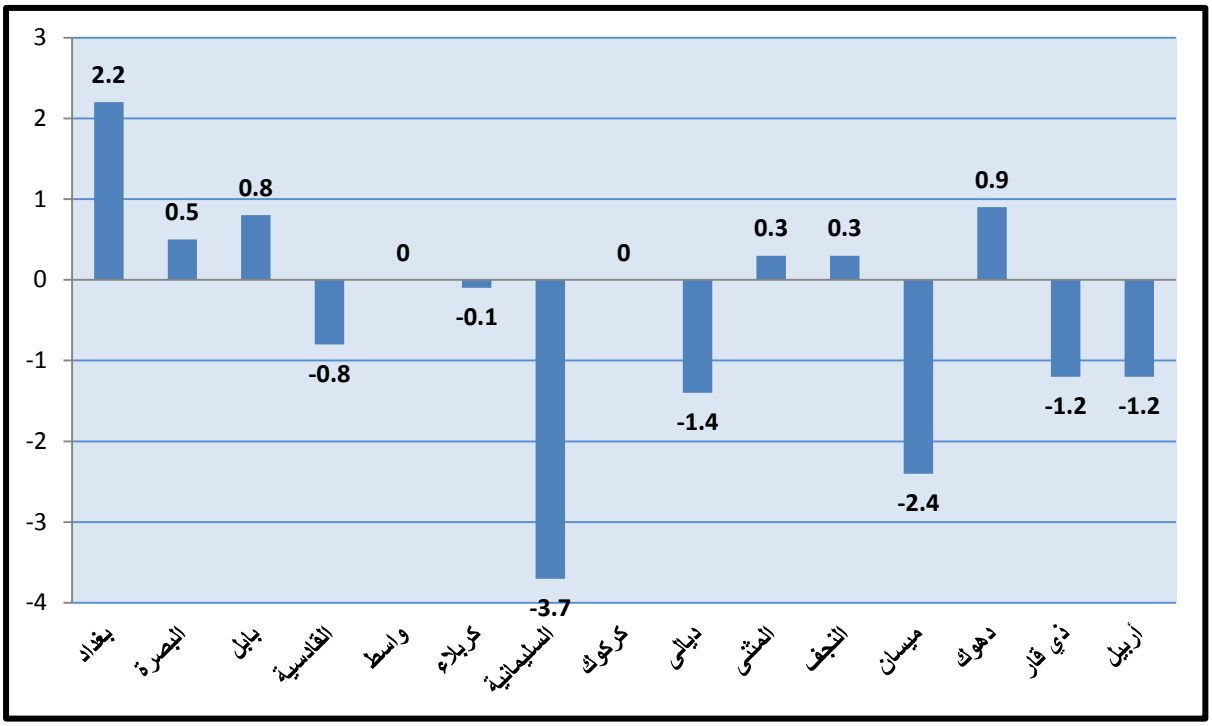

رابعاً : سعر الصرف

انتهج البنك المركزي العراقي بعد عام 2003 سياسة نقدية جديدة لتحسين سعر صرف الدينار والتخلص من التذبذبات التي كان يعاني منها، وذلك عن طريق تبني نافذة بيع وشراء العملة الأجنبية التي حققت نجاحات كبيرة في رفع قيمة الدينار العراقي والذي يعد واحداً من أساليب السياسة النقدية المؤثرة في استقرار الطلب الكلي على النقد الأجنبي والمؤدية إلى استقرار المستوى العام للأسعار وخفض التضخم عبر التأثير المباشر في نمو الكتلة النقدية وضبط مناسيب السيولة، وقد تمكن من توحيد معدلات الصرف إزاء الدينار العراقي، فضلاً عن تحقيق تجانس آلية سوق الصرف من خلال إشباع رغبة السوق من العملة الأجنبية وسد احتياجات القطاع الخاص لتمويل استيراداته كافة ضمن معدلات صرف توازنية، إذ شهد سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي ارتفاعاً خلال المدة (2014-2017) وبلغ معدل سعره الأساس (الرسمي) خلال عام 2014 (1166) دينار لكل دولار من خلال بيع العملة بشكل يومي، فيما بقي السعر الأساس محافظاً على معدله خلال الأعوام (2015-2017) بمعدل بلغ (1190) دينار لكل دولار التي تعد من أكبر عمليات السوق المفتوحة في السيطرة على مناسيب السيولة المحلية ووضع الفائض النقدي في مساراته السليمة في الموازنة

العامة، إذ أصدر البنك المركزي تعليمات جديدة تقتضي بتعزيز أرصدة المصارف الراغبة بالشراء لدى مراسليها في الخارج لتمويل العمليات المصرفية المسموح بها قانونا لضمان استقرار السعر وتمويل التجارة والعمليات الأخرى، فيما بلغ معدل سعره اتجاه الدولار في السوق المحلية أي (سعر الصرف الموازي) الذي شهد انخفاضاً في عام 2014 ليبلغ (1214) دينار لكل دولار مسجلاً معدل نمو منخفض بلغ (1.5-%) ويعزى السبب إلى قيام البنك المركزي بإصدار تعليمات جديدة لبيع وشراء العملة الأجنبية إذ شدد في سياسته على فرض قيود على المصارف كرد فعل للمخاوف من غسل الأموال والتدفقات الخارجية غير القانونية للنقد الأجنبي والمرتبطة بزيادة الطلب على العملة الأجنبية.

وارتفع معدل سعر صرف الدينار العراقي تجاه الدولار الأمريكي في السوق المحلية لعام 2015 ليبلغ (1247) دينار لكل دولار أمريكي مسجلا بذلك معدل نمو بلغ (2.7%) ، ويعزى ذلك إلى تفاعل عوامل الطلب الاعتيادي والطلب الناتج عن توقعات المضاربة، الأمر الذي انعكس في تزايد الفجوة بين سعر الصرف الرسمي وسعر صرف الموازي، كما كان لانخفاض أسعار النفط (المصدر الأساس لتوفير الدولار) دوراً كبيراً في انخفاض واردات العراق من العملة، إلا انه استمر بالارتفاع في عام 2016 ليبلغ (1275) دينار لكل دولار بمعدل نمو بلغ (2.2%) ويعود السبب إلى ارتفاع احتياجات المواطنين للعملة الأجنبية لإغراض السفر والمعالجة الطبية، فضلاً عن تطوير البنك المركزي لإجراءات بيع العملة من خلال تشجيع المصارف على اعتماد آلية فتح اعتمادات مستنديه بدل من الحوالات، إلا إن معدل سعر الصرف الموازي شهد انخفاضاً في عام 2017 ليسجل (1258) دينار لكل دولار وبمعدل نمو انخفض إلى (1.3-%) والسبب هو ارتفاع أسعار النفط مما أسهم بشكل كبير في ارتفاع واردات العراق من العملة الأجنبية (الدولار) الأمر الذي انعكس على زيادة الكمية المشتراة من وزارة المالية من قبل البنك المركزي، والجدول (33) والشكل (36) يوضحان هذه المؤشرات.

جدول (33)

سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي في السوق الرسمي والموازي للمدة (2014-2017)

(دينار / دولار)

السنة	سعر الصرف الرسمي	سعر الصرف الموازي	معدل النمو سعر الصرف الموازي %
2014	1166	1214	-1.5
2015	1190	1247	2.7
2016	1190	1275	2.2
2017	1190	1258	-1.3

المصدر : البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث.

شكل (36)

سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي في

السوق الرسمي والموازي للمدة (2014-2017)

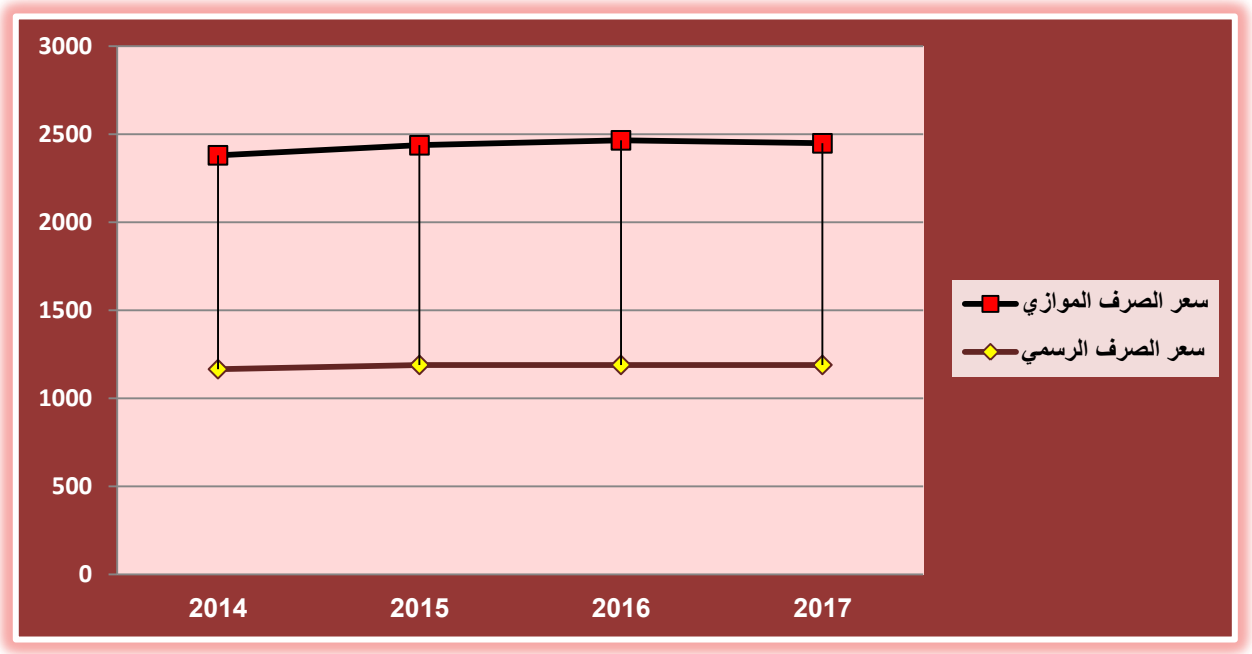

خامساً : سعر الفائدة

تنفيذاً للسياسة النقدية التي يعتمدها البنك المركزي على الإسهام في تحفيز المصارف لتحسين النمو الاقتصادي عن طريق توفير الائتمان المناسب لأنشطة القطاع الخاص، إذ يلاحظ من الجدول (34) والشكل (37) إن البنك المركزي استمر بالاعتماد على سعر الفائدة (سعر السياسة) (6%) سنوياً والمعمول به منذ عام 2010 مما انعكس ايجابياً على رصيد المصارف التجارية من رؤوس الأموال لتمويل مشاريع القطاع الخاص ودعم التنمية، واستمر سعر الفائدة بهذا المستوى حتى عام 2015، إلا انه انخفض في عامي 2016 و 2017 ليبلغ (4.33%) و (4%) على التوالي.

فيما سجلت **أسعار الفائدة على الائتمان الأولي** (8%) خلال عامي (2014-2015) لتنخفض في عامي 2016 و 2017 إلى (6.33%) و (6%) على التوالي، إما **الفائدة على الائتمان الثانوي** اتخذ نفس مسار الائتمان الأولي إذ استقر خلال عامي (2014-2015) على (9%) لينخفض إلى (7%) في عام 2017، كما كان **لفائدة مقرض الملجأ الأخير** انخفاضاً من (9.50%) عام 2014 إلى (7.50%) عام 2017.

جدول (34)

معدل أسعار الفائدة لدى البنك المركزي للمدة (2014-2017)

(%)

السنة / المؤشرات	2014	2015	2016	2017
سعر السياسة	6.00	6.00	4.33	4.00
الفائدة على الائتمان الأولي	8.00	8.00	6.33	6.00
الفائدة على الائتمان الثانوي	9.00	9.00	7.33	7.00
فائدة مقرض الملجأ الأخير	9.50	9.50	7.83	7.50

المصدر: البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث.

شكل (37)

معدل أسعار الفائدة لدى البنك المركزي للمدة (2014-2017)

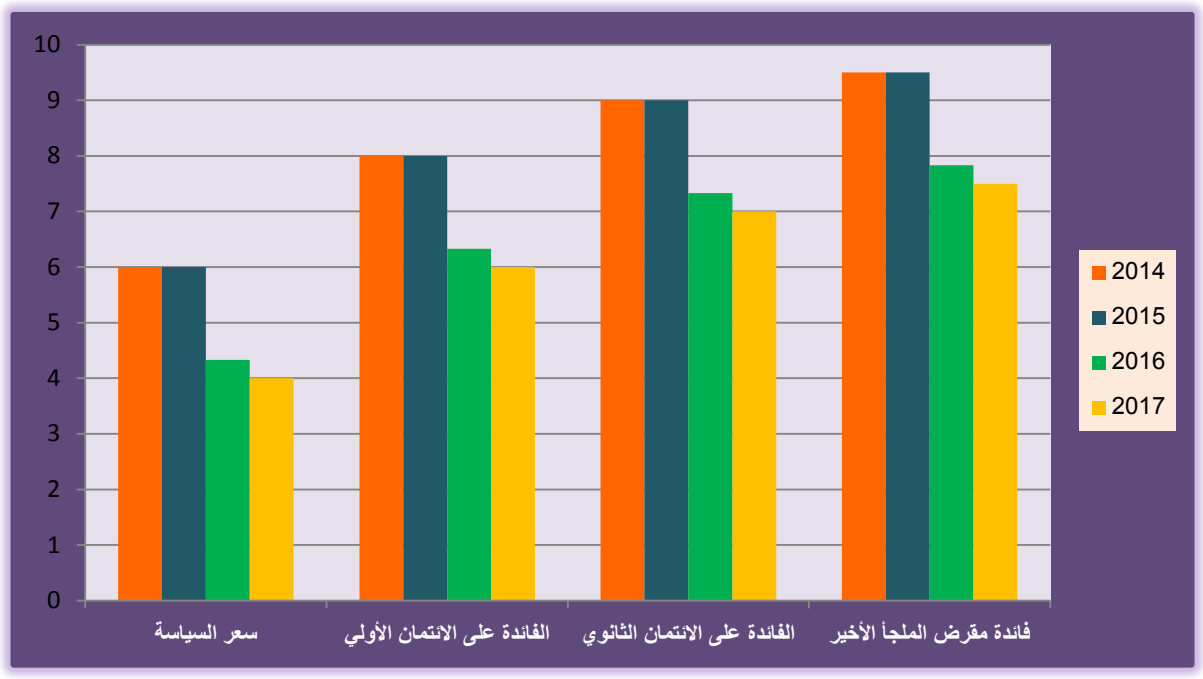

ولسعر الفائدة آثار عديدة على المتغيرات الاقتصادية فضلاً عن أثرها في الاستثمار. إذ يمتد أثر سعر الفائدة حتى يصل تأثيره في سعر الصرف وميزان المدفوعات وسوق الأوراق المالية وغيرها من المتغيرات الاقتصادية الأخرى، فعند ارتفاع سعر الفائدة يؤدي ذلك إلى انخفاض الائتمان والذي يؤثر في الاستثمار والإنتاج سلباً مما يؤثر بشكل أو بآخر على حركة التجارة الخارجية بجانبيها الاستيرادات والصادرات. ومن ثم على المستوى التوازني للدخل ومعدل دخل الفرد.

سادساً : الجهاز المصرفي

يعود العمل المصرفي في العراق إلى القرن السادس عشر. ق.م، إذ كان منح القروض وتعاطي الودائع تتم في هياكل بابل إلا إن الصيرفة الحديثة تأخر ظهورها في العراق إلى نهاية القرن التاسع عشر، مع ضعف الدولة العثمانية من جهة وتغلغل النفوذ الانكليزي من جهة أخرى شجع الانكليز على فتح مصرف لهم في بغداد عام 1890 وكان فرعاً للمصرف العثماني، وبعدها تم فتح المصرف الشرقي البريطاني فرعاً له في بغداد ثم تلاه فتح فروع أخرى في عدة مدن عراقية غير إن البداية الحقيقية للعمل المصرفي يبدأ بتأسيس مصرف الرافدين في 19 مارس1941 ، ثم تلاه تأسيس عدد من المصارف العراقية إلى جانب الفروع الأجنبية وهي المصرف الوطني العراقي عام 1947 (البنك المركزي حالياً) والمصرف التجاري العراقي ومصرف بغداد عام 1964، إذ صدر قانون رقم (100) والذي بموجبة أممت المصارف الحكومية ومنها فروع المصارف الأجنبية وآلت ملكيتها للحكومة، وترتب على عملية التأميم إجراءات عدة منها دمج المصارف التجارية في أربع مجموعات في بادي الأمر ومن ثم إلى مجموعتين وأخيراً في مجموعة واحدة في ظل مصرف الرافدين نفسه مما جعل الجهاز المصرف التجاري العراقي مكون من مصرف تجاري واحد وهو مصرف الرافدين واستمر ذلك حتى نهاية عام 1988، إذ صدر قانون رقم (52) لسنة 1988 والذي بموجبة تم تأسيس مصرف الرشيد برأس مال قدرة (100) مليون دينار دفع بالكامل، وبعد حرب الخليج الثانية صدر القانون رقم (12) لسنة 1991الذي بموجبة عدل قانون البنك المركزي العراقي رقم (64) لسنة 1976 وبمقتضاه أجيزت الشركات المساهمة في ظل إحكام قانون الشركات تأسيس مصارف خاصة لدعم ورفع السقف المصرفي للنقد في العراق وتزامن ذلك مع الحصار المفروض على العراق عام 1990 لكي تكون هذه المصارف رديفاً للمصارف الرسمية وهذه المصارف بدأت بدايتها عام 2003 بعد الاحتلال، إذ كانت التوقعات تشير إلى إغلاق المصارف الضعيفة وخلق اندماجات اكبر بين المصارف لزيادة قدرتها على المنافسة بعد صدور قانون(56) لسنة 2004 غير إن الواقع يشير إلى عكس ذلك إذ اقتصر الاستثمار

المصرفي على بعض مصارف ولم يحصل اندماج فيما بينها، إذ بلغ عدد المصارف التجارية (16) مصرفاً عام 2003 واستمرت الزيادة حتى وصل العدد (69) مصرفاً عام 2017، منها (7) مصارف حكومية تتوزع بين مصارف تجارية وأخرى متخصصة ومصرف إسلامي و (62) مصرفاً تجارياً خاصاً منها (24) مصرفاً تجارياً محلياً و(22) مصرف إسلامي منها (19) مصرف إسلامي محلي و(3) مصارف إسلامية أجنبية و(16) مصرف تجاري أجنبي ، وبلغ عدد فروعها (843) منها (430) فرع للمصارف الحكومية شكلت ما نسبته (51%) من مجموع الفروع، بينما بلغ عدد فروع المصارف التجارية الخاصة (413) شكلت ما نسبته (49%) من مجموع الفروع وتوزعت فروع المصارف بنسبة (38%) في بغداد و(62%) في المحافظات الوسطى والجنوبية والشمالية.

وبلغ **إجمالي رأس المال للمصارف التجارية العاملة** في العراق نهاية عام 2017(14474.5) مليار دينار منها (3376.6) مليار دينار للمصارف الحكومية شكلت ما نسبته (23.3%) من إجمالي رؤوس الأموال في حين بلغت رؤوس أموال المصارف التجارية الخاصة (11097.9) مليار دينار شكلت ما نسبته (76.7%) من إجمالي رؤوس الأموال، وتعود هذه الزيادة إلى استجابة المصارف التجارية لتعليمات ولوائح البنك المركزي والمتضمنة زيادة رؤوس أموالها ليصل الحد الأدنى إلى (250) مليار دينار في غضون ثلاث سنوات ابتداء من2010/6/30، إذ استجابة أكثر من (60%) من المصارف التجارية الخاصة لقرار البنك المركزي، فضلاً عن تحويل شركات التحويل المالي إلى مصارف إسلامية خاصة، وكذلك رغبة المصارف التجارية الخاصة في توسيع إعمالها للحصول على أعلى تصنيف ائتماني ممكن فضلاً عن تحقيق المصارف إرباحاً انعكست ايجابياً على حقوق المساهمين، في حين مازالت رؤوس أموال المصارف التجارية الحكومية في مستوياتها ولم تصل إلى سقوف الزيادة المقررة والبالغة (400) مليار دينار لمصرف الرافدين و(300) مليار دينار لمصرف الرشيد و(200) مليار دينار للمصارف المتخصصة.

جدول (35)

تطور رؤوس أموال المصارف العاملة في العراق للمدة (2014-2017)

(مليار دينار)

التفاصيل	2014	2015	2016	2017	الأهمية النسبية 2017 (%)
مجموع رؤوس أموال المصارف	9105.8	10172.4	11826.9	14474.5	100
مصارف حكومية	1501.6	2251.6	2301.6	3376.6	23.3
مصارف خاصة	7604.2	7920.8	9525.3	11097.9	76.7

المصدر : البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث .

شكل (38)

مجموع رؤوس أموال المصارف العاملة في العراق للقطاعين الحكومي والخاص للمدة (2014-2017)

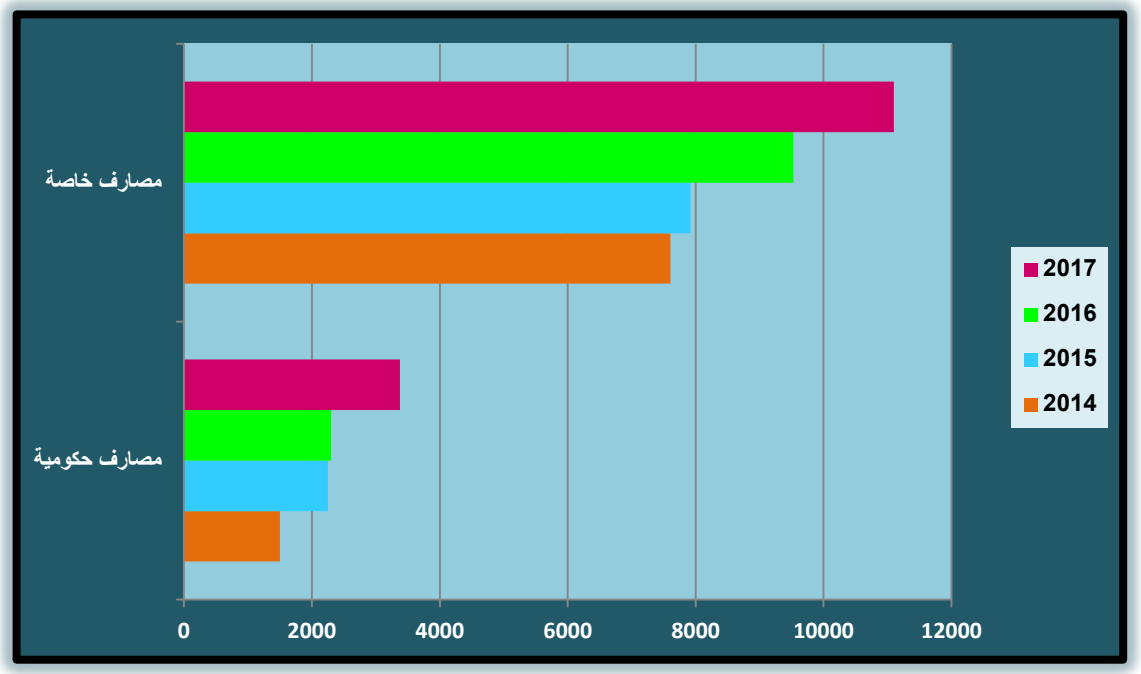

إما **جانب الموجودات** في ميزانية المصارف التجارية العاملة والتي توضح كيفية استثمار الأموال لتنفيذ عمليات المصرف والتي تقسم إلى موجودات ثابتة وموجودات (سائلة) متداولة استناداً إلى استخداماتها وطبيعتها، ويلاحظ من الجدول (36) والشكل (39) إن إجمالي الموجودات للمصارف العاملة في العراق بلغ (156691.1) مليار دينار عام 2017 بعد إن كانت (221362.7) مليار دينار عام 2016 وبنسبة انخفاض (29.2-%) ، واستمر رصيد الموجودات للمصارف الحكومية محافظاً على مركز الصدارة بنسبة (83.8%) من إجمالي الموجودات للمصارف العاملة في العراق، في حين بلغت الأهمية النسبية للمصارف الخاصة (16.2%) من إجمالي الموجودات عام 2017، بالمقابل انخفض رصيد الموجودات للمصارف الحكومية إلى (131354.9) مليار دينار عام 2017 وبنسبة انخفاض (33.5-%) عن عام 2016 والبالغ رصيدها (197604) مليار دينار، في حين ارتفع رصيد الموجودات للمصارف الخاصة من (23758.7) مليار دينار عام 2016 إلى (25336.3) مليار دينار عام2017 وبنسبة ارتفاع (6.6%) وهذا يدل على ضعف إدارة المصارف في استثمار أموالها بسبب انحرافها عن عملها الرئيسي والمتمثل بتقديم الائتمان للمشروعات والإفراد والاكتفاء في الاستثمار ببيئة آمنة كأدوات السياسة النقدية والمضاربة في مزاد العملة.

جدول (36)

تطور موجودات المصارف التجارية العاملة في العراق للمدة (2014-2017)

(مليار دينار)

التفاصيل	2014	2015	2016	2017	الأهمية النسبية 2017(%)	نسبة التغير 2017 (%)
إجمالي الموجودات	226821.9	222998.6	221362.7	156691.1	100	(29.20)
موجودات المصارف الحكومية	204547.3	200537.5	197604	131354.9	83.8	(33.5)
موجودات المصارف الخاصة	22274.5	22461.2	23758.7	25336.3	16.2	6.6

المصدر : البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث .

شكل (39)

موجودات المصارف الحكومية والخاصة للمدة (2014-2017)

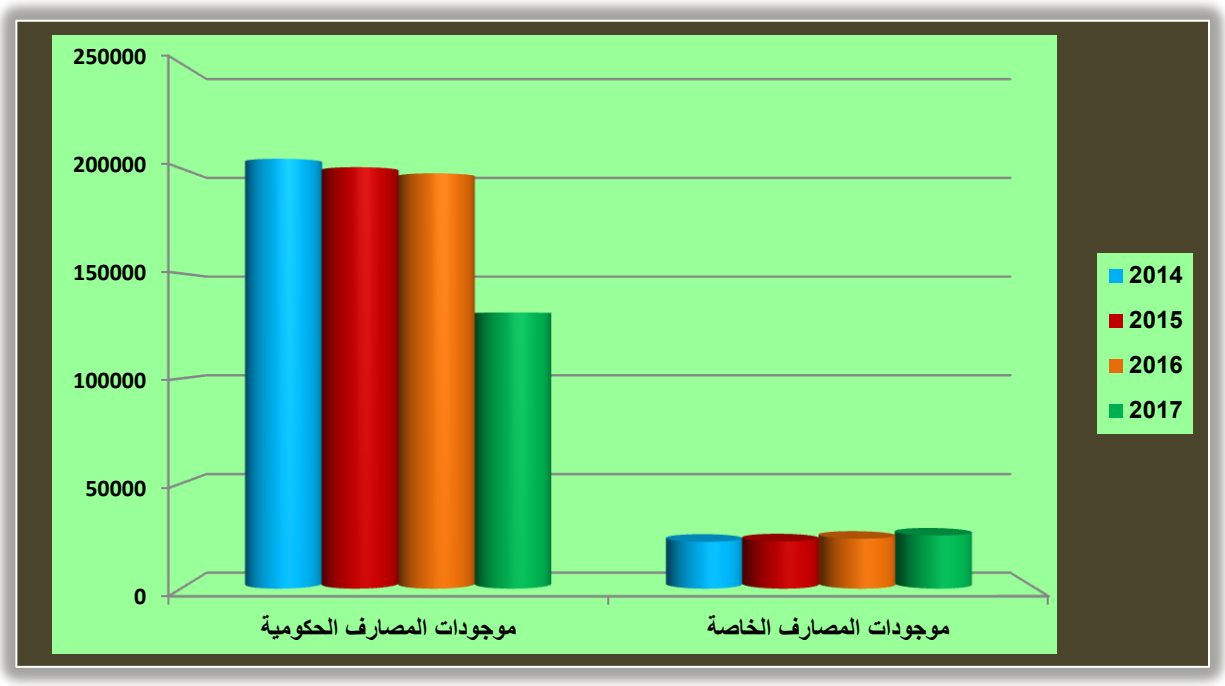

شكل (40)

الأهمية النسبية لموجودات المصارف التجارية العاملة في العراق خلال عام 2017

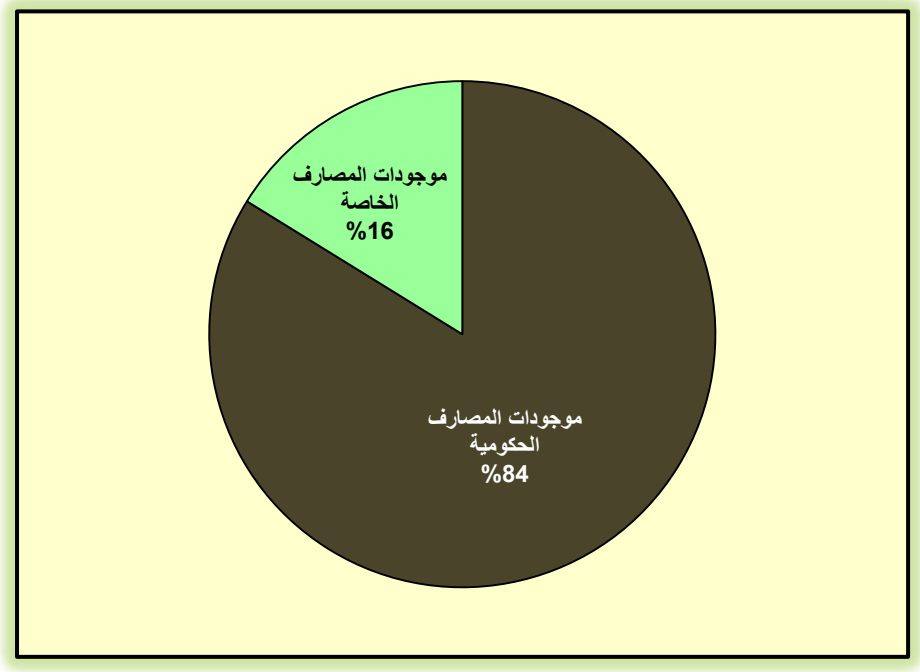

إما جانب المطلوبات إذ تمثل الودائع الجزء الأكبر من مطلوبات المصرف كونه يتعامل بأموال الغير ويلاحظ من الجدول (37) والشكل (41) إن هناك تذبذب واضح في إجمالي الودائع للمدة (2014–2017) ، إذ بلغت (74073.3) مليار دينار عام 2014 في حين انخفضت عام 2015 إذ بلغت (64344.1) مليار دينار، واستمر هذا الانخفاض عام 2016 لتبلغ (62398.7) مليار دينار على الرغم من ارتفاع أسعار الفائدة وذلك لتردي الوضع الأمني وخروج بعض المحافظات من سيطرة الدولة، فضلاً عن انخفاض أسعار النفط وزيادة سحوبات الودائع من قبل الجمهور، وزيادة الهجرة إلى الخارج وانخفاض عدد فروع المصارف ليصل إلى (820) فرعاً، وذلك لاندماج بعض فروع المصارف، فضلاً عن إغلاق فروع المصارف في بعض محافظات العراق والذي أدى إلى انخفاض الكتلة النقدية إلى (65400) مليار دينار عام 2015 مقارنة بكمية الكتلة النقدية البالغة (72700) مليار دينار عام 2014، فضلاً عن انخفاض مبيعات البنك المركزي من الدولار، ثم عادت للارتفاع عام 2017 إذ بلغت (67048.6) مليار دولار ويعد هذا الارتفاع إلى إعادة سيطرة الدولة على المحافظات الغربية بعد القضاء على العصابات الإرهابية وعودة فروع المصارف إلى هذه المناطق وزيادة الكتلة النقدية لتصل (70733.1) مليار دينار، فضلاً عن قيام الحكومة بتوطين رواتب موظفيها لدى المصارف الحكومية والخاصة، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع الودائع بشكل ملحوظ واستحوذت المصارف الحكومية على الحصة الأكبر من ودائع الجهاز المصرفي، إذ بلغت كمتوسط (86.4%) من إجمالي الودائع للمدة ذاتها على الرغم من قلت عدد المصارف الحكومية إذ لم يتجاوز (7) مصارف وانخفاض أسعار

الفائدة على الودائع لدى هذه المصارف، وهذا يعود إلى كون المصارف الحكومية مضمونه من قبل الحكومة كونها تابعه إلى وزارة المالية فضلاً عن قيام المؤسسات الحكومية بإيداع أموالها لدى هذه المصارف، بالمقابل نجد إن نصيب المصارف التجارية الخاصة من إجمالي الودائع لم يتجاوز كمتوسط (13.6%) بالرغم من كونها تشكل أكثر من (89%) من الجهاز المصرفي التجاري في العراق، وهذا إن دل أنما يدل على ضعف ثقة الإفراد والشركات الخاصة والمؤسسات الحكومية بالمصارف التجارية الخاصة، بالرغم من كونها تمتلك أكثر من (87%) من رؤوس أموال الجهاز المصرفي التجاري في العراق.

جدول (37)

إجمالي الودائع للمصارف التجارية في العراق للمدة (2014-2017)

(مليار دينار)

التفاصيل	2014	2015	2016	2017	متوسط الأهمية النسبية (%)
الودائع لدى المصارف الحكومية	62376.2	55230.9	53806.6	58492.5	86.4
الودائع لدى المصارف الخاصة	9697.1	9113.2	8592.2	8556.2	13.6
إجمالي الودائع	74073.3	64344.1	62398.7	67048.6	100

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث .

شكل (41)

إجمالي الودائع للمصارف التجارية في العراق للمدة (2014-2017)

سابعاً : المؤشرات النقدية للربعين الثاني والثالث لعام 2018

1. مؤشرات القطاع النقدي

يبين الجدول (38) المؤشرات النقدية للربع الثالث لعام 2017 وللربعين الثاني والثالث لعام 2018، وكما يلي :-

- سجلت أسعار الفائدة على القروض خلال الربع الثالث من عام 2018 تراجعا وبنسبة (2.7-%) مقارنة بالربع الثالث من العام السابق، في حين سجلت خلال الربعين الثاني والثالث من عام 2018 نسبة بلغت (0.7-%) ، وهو ما يشير إلى انتهاج سياسة نقدية توسعية من خلال فسح المجال إمام المواطنين للحصول على التمويل المناسب.
- سجل معدل سعر الفائدة المدفوعة من قبل المصارف التجارية على الودائع الثابتة (5.31%) في الربع الثالث لعام 2018 والذي انخفض بنسبة (3.6-%) عن الربع الثالث لعام 2017 بينما ارتفع بنسبة (0.4%) عن الربع الثاني لعام 2018 ، في حين بلغ سعر الفائدة على ودائع التوفير (3.83%) في الربع الثالث لعام 2018 بانخفاض نسبته إلى (4.25-%) عن الربع الثالث لعام 2017 ، بينما ارتفع وبنسبة (0.52%) عن الربع الثاني لعام 2018 .
- بلغ رصيد العملة المصدرة للتداول (43804463) مليون دينار في الربع الثالث لعام 2018 والذي انخفض بنسبة (2.1-%) عن الربع الثالث لعام 2017 ، بينما انخفض بنسبة (0.6-%) عن الربع الثاني لعام 2018 .
- بلغ عرض النقد (M1) بالمفهوم الضيق (69927099) مليون دينار في الربع الثالث لعام 2018 والذي حافظ على مستواه إذ لم يشهد تغيير يذكر عن الربع الثالث لعام 2017 وبنسبة (0.0%) ، بينما انخفض بنسبة (0.1-%) عن الربع الثاني لعام 2018 .
- بلغ عرض النقد (M2) بالمفهوم الواسع (92105276) مليون دينار في الربع الثالث لعام 2018 والذي ارتفع بنسبة (4.9%) عن الربع الثالث لعام 2017 ، بينما ارتفع بنسبة (4.2%) عن الربع الثاني لعام 2018 .
- بلغ رصيد القاعدة النقدية (الاحتياطي النقدي) (61221837) مليون دينار في الربع الثالث لعام 2018 والذي ارتفع بنسبة (6.6%) عن الربع الثالث لعام 2017 ، بينما ارتفع بنسبة (4.7%) عن الربع الثاني لعام 2018 .
- بلغ الدين الداخلي (43617784) مليون دينار في الربع الثالث لعام 2018 اذ انخفض بنسبة (7.1-%) عن الربع الثالث لعام 2017 ، في حين انخفض بنسبة (5.4-%) عن الربع

الثاني لعام 2018 ، ويعود سبب انخفاض الدين إلى تحسن الإيرادات العامة والناجم عن ارتفاع أسعار النفط العالمية .

- بلغ سعر الصرف (1190) دينار للربع الثالث لعام 2017 مقابل الدولار الأمريكي إذ حافظ على هذا السعر في الربعين الثاني والثالث لعام 2018 .

جدول (38)

المؤشرات النقدية للربع الثالث لعام 2017 والربعين الثاني والثالث لعام 2018

المؤشرات	الدورية	وحدة القياس	الربع الثالث 2017 (1)	الربع الثاني 2018 (2)	الربع الثالث 2018 (3)	نسبة التغير % 3/1	نسبة التغير % 3/2
سعر الفائدة على القروض	شهري / ربعي	%	12.53	12.8	12.19	(2.7)	(0.7)
سعر الفائدة على الودائع الثابتة	شهري / ربعي	%	5.51	5.29	5.31	(3.6)	0.4
الفائدة على التوفير	شهري / ربعي	%	4.0	3.81	3.83	(4.25)	0.52
سعر الفائدة الحقيقي	شهري / ربعي	%	–	–	–	–	–
العملة المصدرة	شهري / ربعي	مليون دينار	44748527	44073305	43804863	(2.1)	(0.6)
عرض النقد (M1)	شهري / ربعي	مليون دينار	69943366	69984743	69927099	0.0	(0.1)
عرض النقد (M2)	شهري / ربعي	مليون دينار	87814580	88362883	92105276	4.9	4.2
الاحتياطي النقدي	شهري / ربعي	مليون دينار	57452499	58448813	61221837	6.6	4.7
الدين الداخلي	شهري / ربعي	مليون دينار	46936236	46129145	43617784	(7.1)	(5.4)
الدين الخارجي	سنوي	مليون دولار	–	–	–	–	–
معدل سعر الصرف	شهري / ربعي	دينار عراقي/دولار أمريكي	1190	1190	1190	0.0	0.0

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية الحسابات القومية .

(–) عدم توفر بيانات .

شكل (42)

عرض النقد (M1) والدين العام الداخلي للربع الثالث لعام 2017 والربعين الثاني والثالث لعام 2018

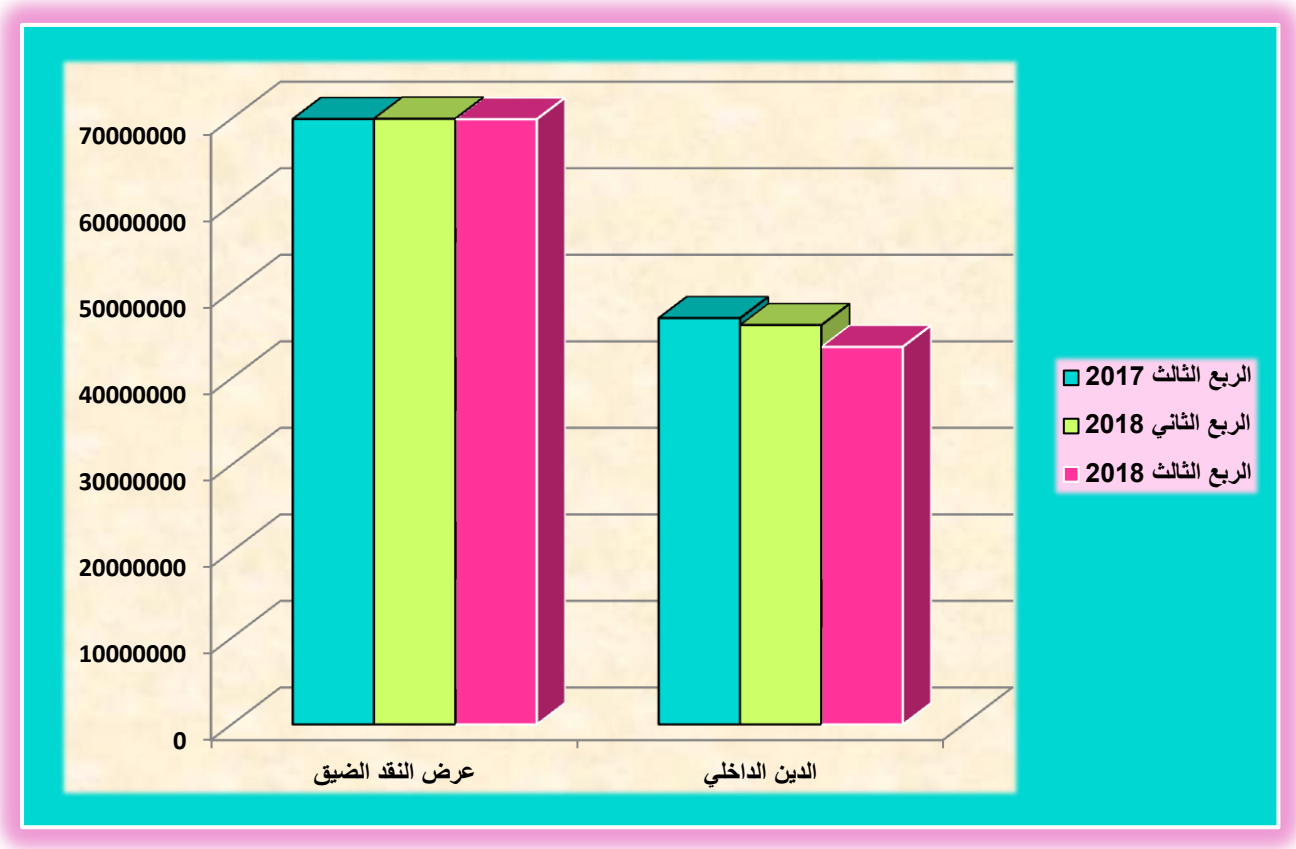

2. مؤشرات القطاع المصرفي

وهي المؤشرات التي تعكس أداء الجهاز المصرفي واحتمالات تعرضه للازمات المالية ، إذ يبين جدول (39) أهم مؤشرات القطاع المصرفي للربع الثالث لعام 2017 والربعين الثاني والثالث لعام 2018 ، وكما يلي :-

- **إجمالي الموجودات لدى المصارف التجارية** : بلغ إجمالي الموجودات لدى المصارف التجارية (122191927) مليون دينار في الربع الثالث لعام 2018 والذي انخفض بنسبة (7.5-%) مقارنة مع الربع الثالث 2018 ، بينما ارتفع بنسبة (7.0%) عن الربع الثاني لعام 2018 .
- **معدل العائد على الموجودات** : بلغ معدل العائد على الموجودات (0.53) دينار في الربع الثالث لعام 2018 إذ انخفض بنسبة (5.4-%) مقارنة مع الربع الثالث لعام 2017 ، بينما ارتفع بنسبة (10.4%) عن الربع الثاني لعام 2018 .

- **حقوق الملكية** : بلغ رصيد حقوق الملكية (14901001) مليون دينار في الربع الثالث لعام 2018 إذ ارتفعت بنسبة (9.4%) مقارنة مع الربع الثالث لعام 2017 وبنسبة (0.3%) عن الربع الثاني 2018 بسبب زيادة رؤوس أموال المصارف التجارية الخاصة .
- **معدل العائد على حقوق الملكية** : بلغ معدل العائد على حقوق الملكية (4.36) دينار في الربع الثالث لعام 2018 إذ انخفض بنسبة (19.4-%) مقارنة مع الربع الثالث لعام 2017 في حين ارتفع بنسبة (18.2%) عن الربع الثاني لعام 2018 .
- **نسبة القروض إلى الموجودات** : بلغت نسبة القروض الممنوحة إلى إجمالي الموجودات للمصارف (25.36%) في الربع الثالث لعام 2018 إذ ارتفعت بنسبة (8.5%) مقارنة مع الربع الثالث لعام 2017 في حين انخفضت بنسبة (8.0-%) عن الربع الثاني لعام 2018 .
- **نسبة حقوق الملكية إلى الموجودات** : بلغت نسبة حقوق الملكية إلى الموجودات (12.19%) في الربع الثالث لعام 2018 إذ ارتفعت بنسبة (18.3%) مقارنة مع الربع الثالث لعام 2017 بينما انخفضت وبنسبة (6.3-%) عن الربع الثاني لعام 2018 .
- **نسبة الديون المشكوك في تحصيلها إلى إجمالي القروض المصرفية** : بلغت النسبة (15.37%) في الربع الثالث لعام 2018 إذ ارتفعت بنسبة (43.6%) مقارنة بالربع الثالث لعام 2017 وانخفضت بنسبة (0.5-%) عن الربع الثاني لعام 2018 ، إذ إن ارتفاع هذه النسبة يدل على استمرار الأزمة المالية التي يتعرض لها الاقتصاد نتيجة انخفاض السيولة النقدية لدى الجمهور والتي انعكست سلباً على قدرتهم على تسديد الديون وفوائدها .
- **نسبة السيولة** : بلغت نسبة السيولة (51) دينار في الربع الثالث لعام 2018 اذ ارتفعت بنسبة (15.9%) مقارنة بالربع الثالث لعام 2017 بينما وبنسبة (26.1-%) عن الربع الثاني لعام 2018 .
- **إجمالي الائتمان المقدم من قبل المصارف التجارية** : بلغ إجمالي الائتمان المقدم من قبل المصارف التجارية لمختلف القطاعات (38508930) مليون دينار في الربع الثالث لعام 2018 إذ ارتفع بنسبة (2.5%) مقارنة بالربع الثالث 2018 في حين انخفض بنسبة (1.6-%) عن الربع الثاني لعام 2018 .

- **ودائع الجمهور لدى المصارف** : بلغت ودائع الجمهور لدى المصارف (25652283) مليون دينار في الربع الثالث لعام 2018 إذ ارتفعت بنسبة (5.7%) مقارنة بالربع الثالث لعام 2017 وبنسبة (4.1%) عن الربع الثاني لعام 2018 ، وذلك نتيجة زيادة الوعي المصرفي ، فضلاً عن التقنيات الحديثة المستخدمة من قبل الجهاز المصرفي وتوطين الرواتب في المصارف المختلفة .
- **عدد المصارف** : يستدل على هذا المؤشر من خلال تغطية خدمات المصارف لعموم إفراد المجتمع، إذ تحسب من خلال قسمة عدد المصارف على عدد السكان فكلما ازدادت النسبة دل على إن هناك تغطية مصرفية، والعكس صحيح. فبعد أن سجلت نسبة التغطية المصرفية في الربع الثالث من عام 2017 (0.017%) ازدادت وبنسبة طفيفة خلال الربعين الثاني والثالث من عام 2018 إذ بلغت (0.018%) وهو ما يعكس نسبة التغطية المصرفية.

جدول (39)

مؤشرات الجهاز المصرفي للربع الثالث لعام 2017 والربعين الثاني والثالث لعام 2018

المؤشرات	الدورية	وحدة القياس	الربع الثالث 2017 (1)	الربع الثاني 2018 (2)	الربع الثالث 2018 (3)	نسبة التغير% 3/1	نسبة التغير% 3/2
إجمالي الموجودات لدى المصارف التجارية	شهري / ربعي	مليون دينار	132153670	114192381	122191927	(7.5)	7.0
معدل العائد على الموجودات	شهري / ربعي	دينار	0.56	0.48	0.53	(5.4)	10.4
حقوق الملكية	شهري / ربعي	مليون دينار	13615673	14853825	14901001	9.4	0.3
معدل العائد على حقوق الملكية	شهري / ربعي	دينار	5.41	3.69	4.36	(19.4)	18.2
نسبة القروض إلى الموجودات	ربعي	%	23.37	27.56	25.36	8.5	(8.0)
نسبة حقوق الملكية إلى الموجودات	ربعي	%	10.30	13.01	12.19	18.3	(6.3)
نسبة الديون المشكوك في تحصيلها إلى إجمالي القروض المصرفية	ربعي	%	10.70	15.45	15.37	43.6	(0.5)
نسبة السيولة	شهري / ربعي	دينار	44	69	51	15.9	(26.1)
إجمالي الائتمان	شهري / ربعي	مليون دينار	37562494	39128568	38508930	2.5	(1.6)
ودائع الجمهور لدى المصارف	شهري / ربعي	مليون دينار	24280248	24637939	25652283	5.7	4.1
عدد المصارف	سنوي	عدد	67	69	69	3.0	0.0

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية الحسابات القومية .

شكل (43)

نسبتي القروض وحقوق الملكية إلى الموجودات للربع الثالث لعام 2017 والربعين الثاني والثالث لعام 018

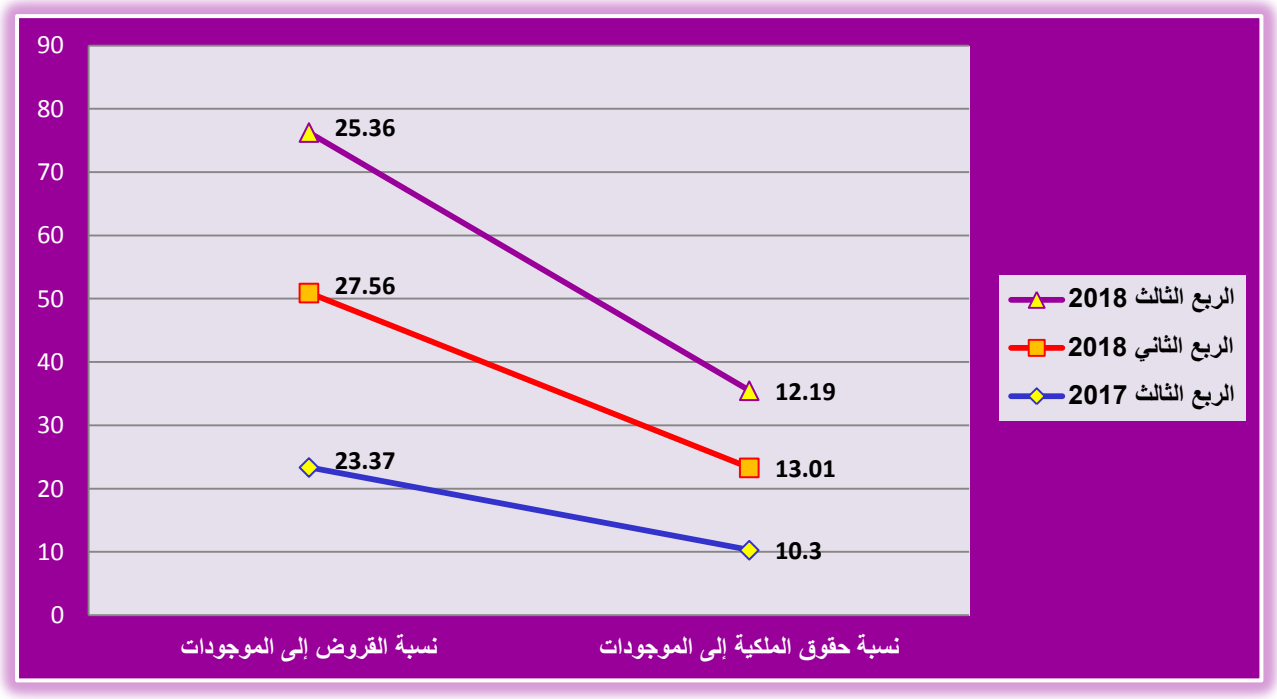

شكل (44)

نسبة الديون المشكوك في تحصيلها إلى إجمالي القروض المصرفية للربع الثالث لعام 2017 والربعين الثاني والثالث لعام 2018

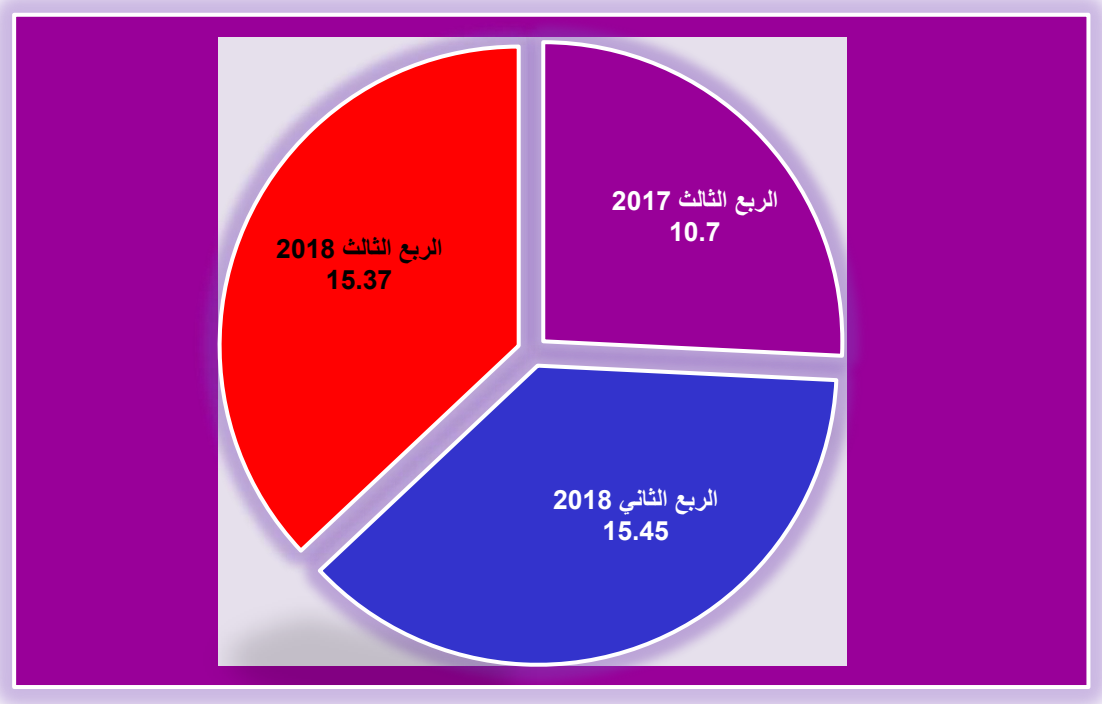

الفصل الخامس

ميزان المدفوعات

يعد ميزان المدفوعات النافذة التي يطل منها الاقتصاد الوطني على الاقتصاد العالمي وبالعكس، كونه السجل الذي تندرج فيه كافة المعاملات الاقتصادية التي تتم بين الاقتصاد الوطني بالاقتصاد العالمي من خلال علاقات تبادلية مزدوجة تندرج فيها القيود الدائنة والقيود المدينة، ويتبوأ ميزان المدفوعات أهمية بالغة على المستوى الاقتصادي لأية بلد، فضلاً عن ما يدرج فيه من معاملات اقتصادية توضح درجة تداخل الاقتصاد المحلي بالاقتصاد الكلي، إذ يعكس من حيث المحتوى هيكل الإنتاج وقوة الاقتصاد الوطني وقدرته التنافسية، ومدى استجابته لتطور قوى الإنتاج دولياً.

وهناك عدة تعاريف تحدد مفهوم ميزان المدفوعات إلا إن جميع هذه التعاريف لا تخرج أو تتجاهل الدلالات التي يتضمنها التعريف التالي الذي يعرف ميزان المدفوعات بأنة (**سجل إحصائي يبين جميع المعاملات الاقتصادية التي تحدث بين اقتصاد معين والعالم الخارجي خلال مدة زمنية معينة وغالباً ما تكون سنه**)، لذلك فهو يسجل القيمة النقدية للسلع المتبادلة بين البلدان ومشترياتها ومبيعاتها من الأصول والخدمات بمختلف أشكالها، وكذلك الهبات الممنوحة إلى أو المتلقاة من بقية العالم، فجميع المعاملات الاقتصادية المتنوعة التي تعبر حدود البلد يتم التقاطها وتلخيصها في ميزان المدفوعات.

ومهما اختلفت صيغ التعاريف لميزان المدفوعات فهي تتفق على كونه يضم ثلاثة عناصر رئيسة :- يتمثل الأول في المعاملات الاقتصادية للبلد مع الأجانب (غير المقيمين) التي تشمل تجارة السلع والخدمات (الميزان التجاري) وحركة رأس المال والتحويلات من جانب واحد سواء أكانت نقدية أم على شكل سلع مادية، ويتمثل العنصر الثاني في صفة المقيمين التي تشمل الأشخاص والشركات والوكالات الحكومية والخاصة، في حين يشمل العنصر الثالث قياس المعاملات الاقتصادية المذكورة خلال مدة زمنية أمدها سنة واحدة.

ومن جانب أخر يبين ميزان المدفوعات العرض والطلب على العملة الوطنية اتجاه العملات الأجنبية، وذلك بما يساهم في تحديد القيمة الفعلية لعملة البلد في سوق الصرف الأجنبي، وهنا يمكن الاعتماد على الميزان المذكور كمؤشر لكيفية استخدام سعر الصرف في تعديل المعاملات الاقتصادية الدولية بهدف امتصاص الفائض أو إزالة العجز بوصفة كأداة لكبح أو التخفيف من حدة التضخم أو الركود الناجم عن اختلال ميزان المدفوعات.

مما تقدم يتضح بان سجل ميزان المدفوعات يوفر أداة اقتصادية تحليلية شاملة للاقتصاد المعني من حيث هيكله الإنتاجي وهيكله التصديري والعوامل المؤثرة فيهما، كحجم الاستثمارات ودرجة استغلال الطاقة الإنتاجية، ومستوى التكاليف والأسعار، والمستوى العلمي والتقني، ونوعية الإنتاج وغيرها، فضلا عن انه يمثل أداة مهمة لرسم السياسة الخارجية للبلد، وفي هذا السياق تظهر أهمية الميزان في اللجوء إليه من قبل الجهات الحكومية لتكوين التصورات اللازمة عن الوضع المالي للدولة لمساعدتها في التوصل إلى قرارات بصدد السياسات النقدية والمالية من ناحية، وبصدد مسائل التجارة والمدفوعات من جهة أخرى.

وفي ضوء ما متوفر من بيانات أولية، أظهرت نتائج ميزان المدفوعات العراقي لعام 2017 عجزاً بلغ (8115.8-) مليون دولار، بعد ما كان (4991.8-) مليون دولار عام 2016، وقد أسهمت عدة عوامل في تسجيل هذا العجز وكما مبين أدناه.

أولا : الحساب الجاري

يشتمل الحساب الجاري على كافة المعاملات التي تتضمن قيماً اقتصادية والتي تمت بين العراق والعالم الخارجي، كذلك يشمل القيود المعادلة للقيم الاقتصادية الجارية المقدمة أو المستلمة دون مقابل، فضلاً عن ذلك فالحساب يؤثر على مستوى الفعاليات الاقتصادية الداخلية من خلال تأثيره في الناتج المحلي الإجمالي بوصفه احد المؤشرات الرئيسية في صياغة السياسة الاقتصادية وتنفيذها.

ضمن بيانات الجدول (40) يلاحظ إن صافي الحساب الجاري للمدة (2014- 2017) قد سجل انخفاض وبنسبة (42%)، فقد كان (24427.9) مليون دولار في عام 2014 انخفض إلى (13954.5) مليون دولار 2017، ويعود سبب انخفاض صافي الحساب الجاري لعام 2017 بالدرجة الأساس إلى انخفاض فائض الميزان التجاري، وفيما يلي توضيح لمكونات الحساب الجاري.

جدول (40)

مكونات ميزان المدفوعات للمدة (2014-2017)

(مليون دولار)

الفقرات	FOB			
	2014	2015	2016	2017
أولا: الحساب الجاري	24427.9	(1913.1)	2157.8	13954.5
1 -الميزان التجاري	38780.8	10519.2	12221.3	24608.3
الصادرات	83980.9	51327.7	41298.3	57559.1
الاستيرادات	45200.1	40808.5	29077	32950.8
2 -صافي الخدمات	(10659.3)	(11459.2)	(9507.8)	(10396.4)
3 -الدخل الأولي	(530.8)	(1516.5)	(1561.2)	(1440.7)
4 -الدخل الثانوي	(3162.8)	543.4	1005.5	1183.3
ثانياً: الحساب الرأسمالي	(9.5)	(1.5)	(0.5)	(0.9)
ثالثاً: الحساب المالي	(15456.1)	(16363.4)	(2834.5)	5837.8
رابعاً: صافي السهو والخطأ	(39874.5)	(14448.8)	(4991.8)	(8115.8)

المصدر : البنك المركزي العراقي، مديرية الإحصاء والأبحاث.

1.الميزان التجاري

يتعلق الميزان التجاري بتجارة السلع إي صادرات السلع وارداتها خلال المدة محل الحساب وهو الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات، إي ميزان التجارة المنظورة، ويعد الميزان التجاري المكون الرئيسي في ميزان المدفوعات العراقي لما له من أهمية في تقرير المركز الخارجي للاقتصاد سواء كان في حالة فائضاً أم عجزاً، وجاءت هذه الأهمية مستوحاة من خلال تصدير النفط الخام الذي يسهم بدور بارز في تمويل الاقتصاد العراقي من خلال توفير العملة الصعبة لتغطية قيم الاستيرادات، وقد سجلت نتائج الميزان التجاري لعام 2017 ارتفاعاً واضحاً إذ بلغ (24608.3) مليون دولار مقابل (12221.3) مليون دولار لعام 2016، وبفائض مقداره (12387) مليون دولار، ويعود هذا الفائض إلى زيادة كمية النفط الخام المصدر، إذ بلغت (3.4) م/ بـ باليوم وارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، إذ بلغ معدل سعر برميل النفط (49.3) دولار للبرميل الواحد، الأمر الذي انعكس على ارتفاع قيمة الصادرات المتأتية من إيرادات النفط، إذ سجلت الصادرات الكلية ما مقداره (57559.1) مليون دولار التي تحققت أغلبها من عوائد تصدير النفط الخام، والتي تشكل أكثر من (99.3%) من إجمالي الصادرات،

كما بلغت قيمة صادرات المنتجات النفطية (213.5) مليون دولار، فضلاً عن (215.8) مليون دولار قيمة الصادرات الأخرى، وبالمقابل فقد سجلت الاستيرادات الكلية مبلغاً مقداره (32950.8) مليون دولار إي بزيادة مقدارها (3873.8) مليون دولار عن عام 2016 منها (5622.7) مليون دولار تمثل الاستيرادات الحكومية و(27328.1) مليون دولار تمثل إستيرادات القطاع الخاص، ويعود سبب ارتفاع الاستيرادات لعام 2017 إلى عجز الناتج المحلي عن تلبية الطلب المحلي المتنامي والناجم عن ضعف الجهاز الإنتاجي، فضلاً عن إعادة أعمار المناطق المحررة وما تتطلبه من تهيئة المستلزمات اللازمة لذلك.

شكل (45)

تطور الحساب الجاري للمدة (2014-2017)

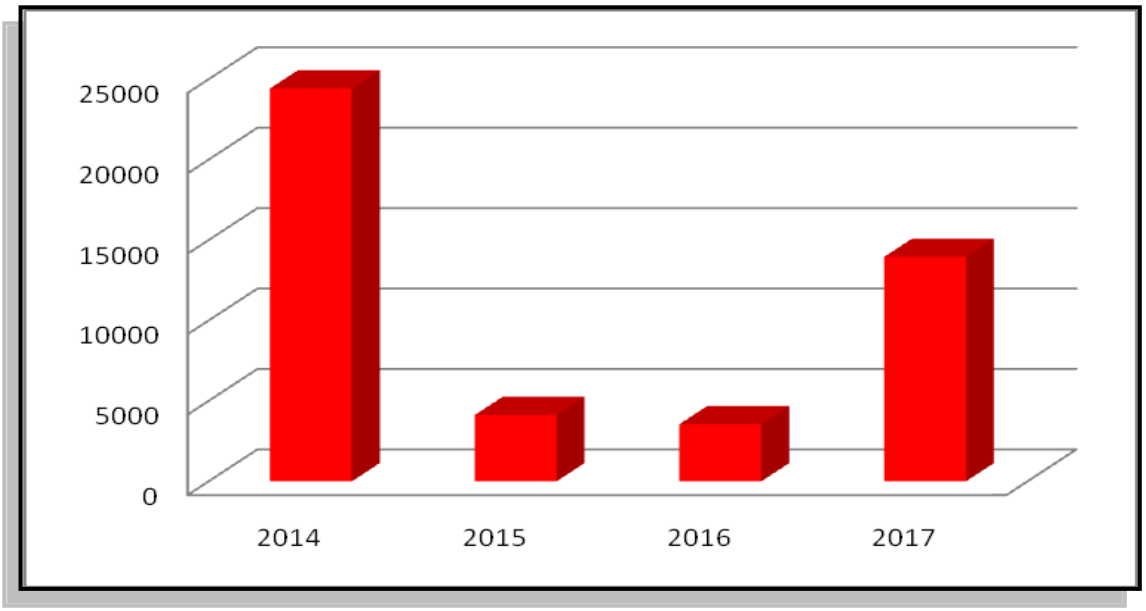

2.صافي الخدمات

يسجل فيه جميع المعاملات الخدمية مثل خدمات النقل والتأمين والسياحة والملاحة والخدمات المالية وغيرها ويسمى بميزان التجارة غير المنظورة، وتشير البيانات الخاصة بحساب الخدمات في ميزان المدفوعات العراقي إلى تسجيل عجز بقيمة (10396.4-) مليون دولار لعام 2017 بعدما كان العجز في صافي الخدمات (9507.8-) مليون دولار في عام 2016 بزيادة مقدارها (888.6) مليون دولار، وجاء هذا العجز نتيجة زيادة المدفوعات البالغة (16441.6) مليون دولار اغلبها مدفوعات تتعلق بتكاليف الشحن والتامين على الاستيرادات على أساس تحويلها من (CIF) إلى (FOB)، فضلاً عن الخدمات الطبية السياحية المقدمة للعراقيين إذ بلغ عدد

المسافرين خارج العراق (447531) مسافر، في حين بلغ جانب المقبوضات لهذا الحساب (6045.2) مليون دولار، تمثل اغلبها الإيرادات المتحققة عن نفقات الوافدين إلى العراق من العرب والأجانب لأغراض السياحة وزيارة العتبات المقدسة.

3.الدخل الأولي (حساب الدخل)

تم استحداث مصطلح الدخل الأولي استناداً إلى منهجية الطبعة السادسة الخاصة بأرقام ميزان المدفوعات الصادرة عن صندوق النقد الدولي في عام 2009 وحسب المنهجية المتبعة دولياً، إذ يشير الدخل الذي يقوم على أساس امتلاك مستثمر لأصل مالي، ويتضمن توزيعات الإرباح والإرباح المعاد استثمارها والفائدة ودخل الاستثمار.

سجل هذا الحساب عجز وبنسق متصاعد إذ بلغ (1440.7-) مليون دولار عام 2017 بعدما كان (1561.2-) مليون دولار في عام 2014 نتيجة زيادة المدفوعات البالغة (1942.9) مليون دولار منها (658.3) مليون دولار عن فوائد مديونية العراق تجاه العالم الخارجي لعام 2017، إما جانب المقبوضات لهذا الحساب فقد بلغ (467.2) مليون دولار، في حين سجل صافي تعويضات العاملين فائضاً بلغ (35) مليون دولار.

4.حساب الدخل الثانوي (التحويلات الجارية بدون مقابل)

هو أيضاً مصطلح مستحدث استناداً إلى منهجية الطبعة السادسة الخاصة بأرقام ميزان المدفوعات الصادرة عن صندوق النقد الدولي في عام 2009 وحسب المنهجية المتبعة دولياً، ويدرج فيه تصنيف أكثر تفصيل لأنواع التحويلات الجارية على أساس تكميلي، ويبين حساب الدخل الثانوي التحويلات الجارية بين المقيمين وغير المقيمين وقد تتخذ التحويلات شكلاً نقدياً أو عينياً.

وسجلت نتائج هذه التحويلات فائضا مقداره (1183.3) مليون دولار لعام 2017 مقارنة بعام 2016 والذي سجل فائضاً بمقدار(1005.5) مليون دولار، وقد تحقق ذلك الفائض نتيجة لارتفاع صافي التحويلات الخاصة والبالغة (652) مليون دولار عام 2017 مقابل (598.1) مليون دولار عام 2016 والتي تضم تحويلات العاملين خارج موطنهم الأصلي لأكثر من سنة، فضلاً عن المساعدات العائلية المحولة من قبل غير المقيمين إلى ذويهم، كما حقق صافي التحويلات الرسمية فائضا بلغ (531.3) مليون دولار عام 2017 بعد إن سجل فائضاً بلغ (407.4) مليون دولار عام 2016، وجاء ذلك نتيجة موافقة الأمم المتحدة على طلب العراق بتأجيل استقطاع نسبة

(5%) من الإيرادات المتحققة عن صادرات العراق من النفط الخام كتعويضات عن حرب الخليج خلال عام 2015، والشكل أدناه يوضح مكونات الحساب الجاري خلال المدة (2014-2017).

شكل (46)

مكونات الحساب الجاري للمدة (2014-2017)

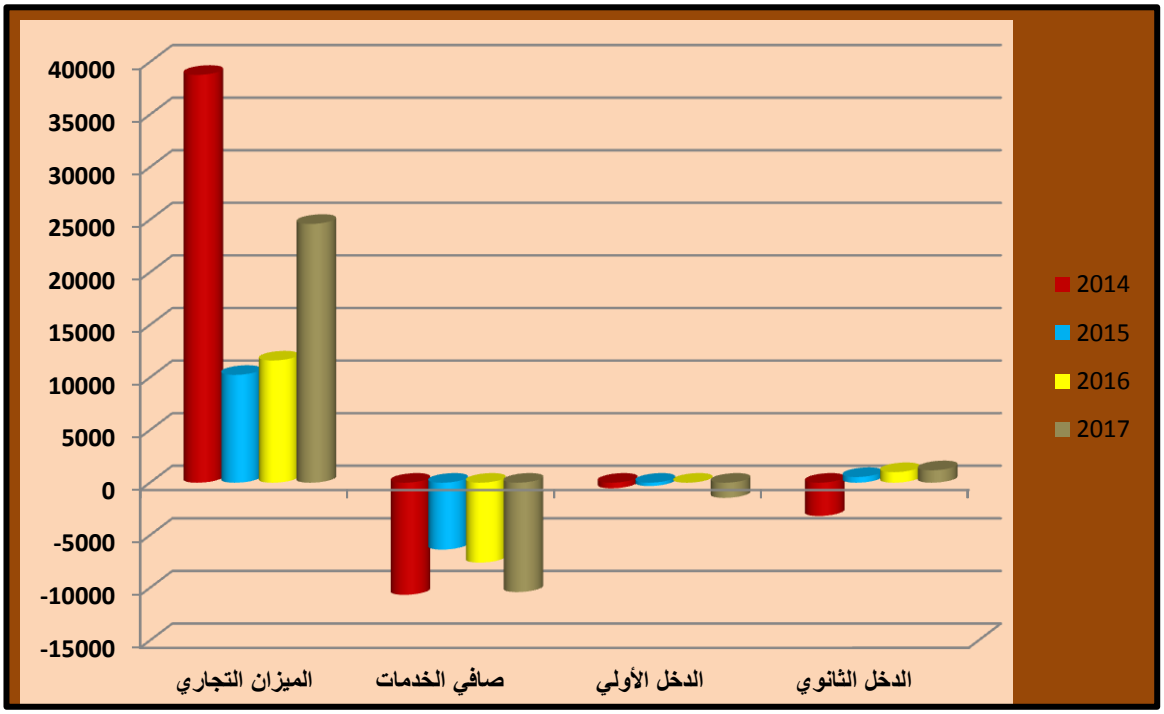

ثانياً: الحساب الرأسمالي

أشارت الطبعة السادسة حسب منهجية صندوق النقد الدولي إلى ضرورة تسجيل القيود المدينة والدائنة لحيازة الأصول غير المنتجة غير المالية والتصرف فيها بصورة منفصلة بدلاً من ترصيدها، والتحويلات الرأسمالية بين المقيمين وغير المقيمين.

أظهرت نتائج هذا الحساب عجزاً مزمن بقيمة (0.9-) مليون دولار لعام 2017 مقابل (0.5-) مليون دولار عام 2016، بسبب عدم ملائمة البيئة الاستثمارية لجذب رؤوس الأموال إلى داخل البلد، إذ يمثل الجانب الدائن من هذا الحساب المساعدات والتحويلات الرأسمالية المقدمة إلى العراق من الخارج والذي سجل مبلغ مقداره (1.9) مليون دولار لعام 2017 ، أما الجانب المدين من هذا الحساب فقد سجل (2.8) مليون دولار والذي يمثل التحويلات الرأسمالية إلى الخارج نتيجة هروب رؤوس الأموال الوطنية إلى الخارج ولاسيما البلدان المجاورة، إذ تقدر حجم الاستثمارات العراقية في الأردن أكثر من (70) مليار دولار، وكما موضح في الشكل أدناه.

شكل (47)

تطور الحساب الرأسمالي للمدة (2014-2017)

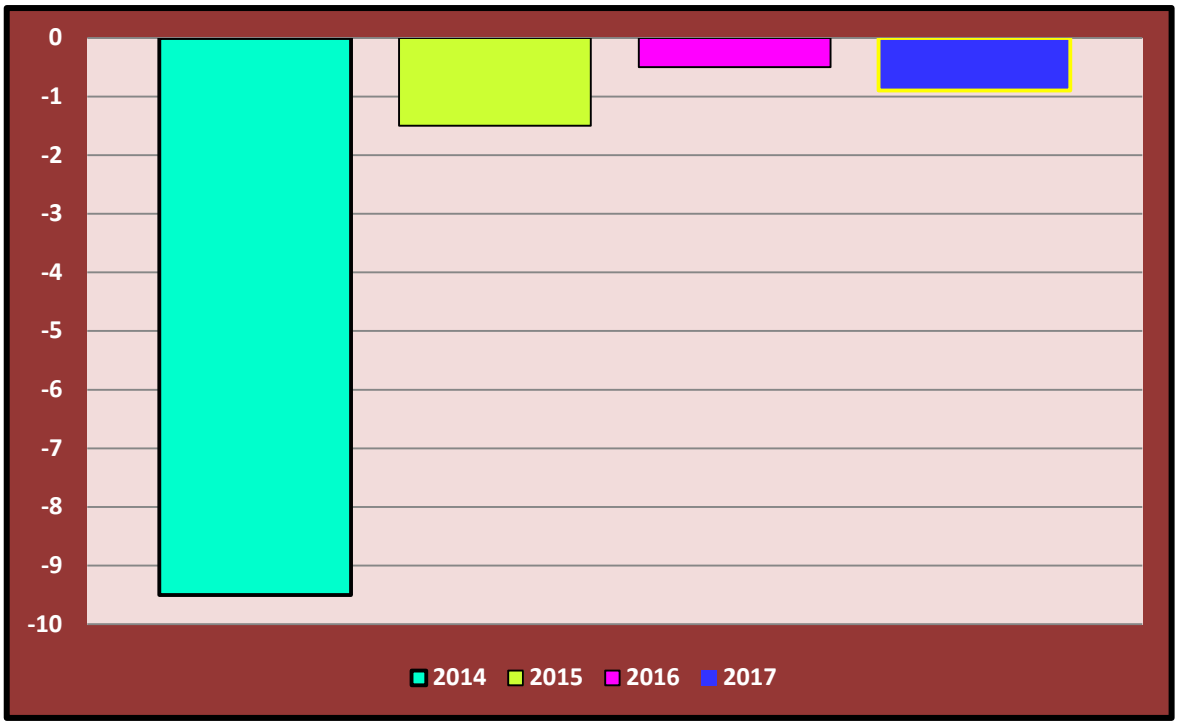

ثالثاً : الحساب المالي

يضم هذا الحساب صافي قيمة عمليات اقتناء الأصول والخصوم المالية والتصرف فيها، وسجل هذا الحساب فائضاً بلغ (5837.8) مليون دولار لعام 2017 بعدما كان هناك عجزاً بلغ (-2834.5) مليون دولار لعام 2016، إذ إن فائض الحساب المالي جاء نتيجة فائض في صافي الاستثمار المباشر إذ بلغ (5110.2) مليون دولار بسبب زيادة استثمارات الشركات العاملة في مجال النفط، ويمكن توضيح تطور هذا الحساب بالشكل الأتي :-

شكل (48)

تطور الحساب المالي للمدة (2014-2017)

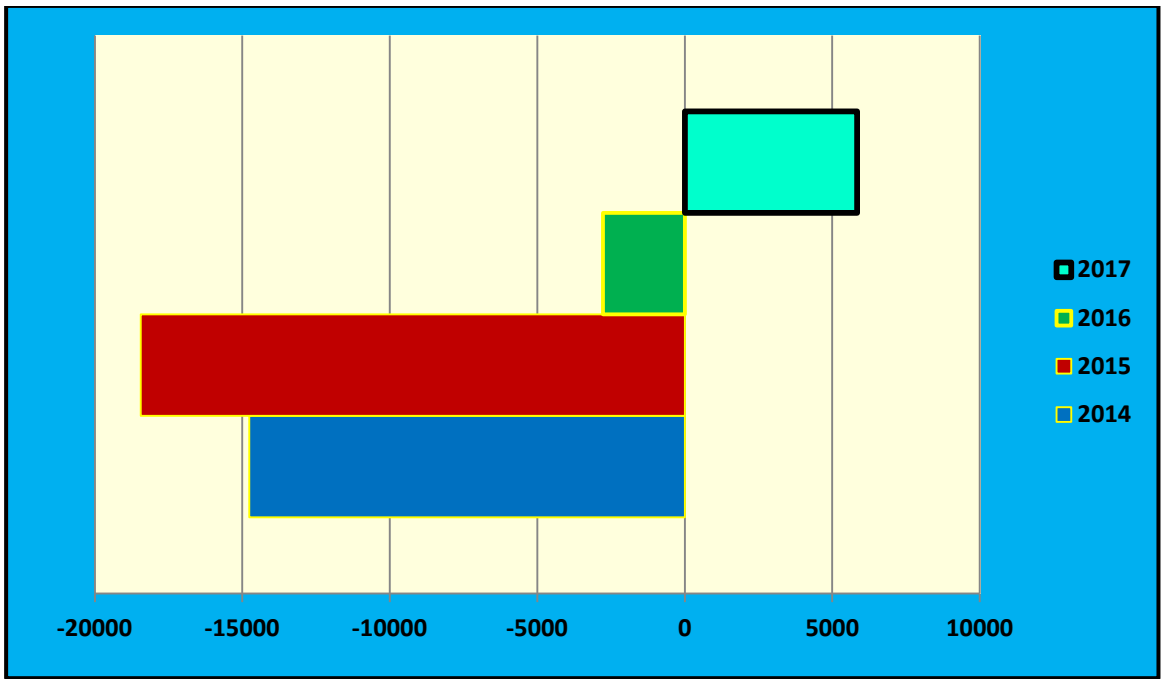

رابعاً : صافي السهو والخطأ

بعد تسجيل قيود الميزان التجاري بطريقة القيد المزدوج ينبغي إن يتساوى إجمالي الجانب المدين مع إجمالي الجانب الدائن حكماً، فإذا لم تتحقق هذه التسوية لسبب ما تضاف فقرة أخيرة على الميزان لمعادلة الجانبين تسمى فقرة صافي السهو والخطأ، ويشتق صافي السهو والخطأ كقيمة باقية من صافي الحساب المالي مطروحاً من الحساب الجاري والحساب الرأسمالي.

ومن بيانات الجدول(40) فقد سجل صافي السهو والخطأ انخفاضاً بلغ (8115.8-) مليون دولار لعام 2017 بعدما كان (4991.8-) مليون دولار في عام 2016، إن سبب هذا الانخفاض يعني إن هناك معاملات مدينة لم تسجل في ميزان المدفوعات، أو إن هناك معاملات تخص الاستيرادات الحكومية أو القطاع الخاص لم تغطى بالكامل، وربما إن هناك قيود دائنة قدرت أكثر من قيمتها، والشكل أدناه يوضح تطور هذه الفقرة خلال المدة (2014 – 2017).

شكل (49)

صافي السهو والخطأ للمدة (2014–2017)

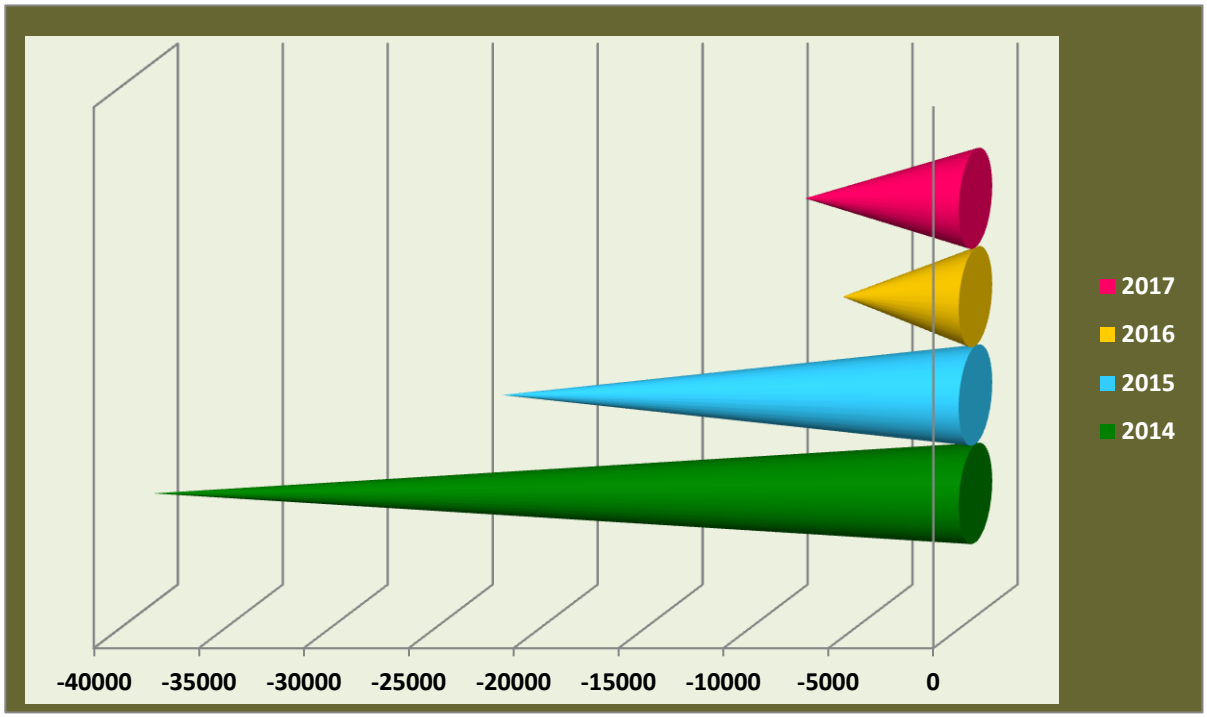

الفصل السادس

التجارة الخارجية

تعد التجارة الخارجية مؤشراً جوهريا للقدرة الإنتاجية التنافسية و معياراً لتطور البلدان وتوازنها، والتي من خلالها تطل على العالم الخارجي فيتم التفاعل بين محيطين أو أكثر سواء كان إقليمي أم دولي، ويرتبط هذا المؤشر بالإمكانات الإنتاجية المتاحة وقدرة البلد على التصدير والاستيراد وانعكاس ذلك على رصيده من العملات وما لذلك من اثأر على الميزان التجاري.

ومن ثم فان غالبية البلدان تركز على دراسة تحليل التجارة الخارجية من اجل معرفة مدى مساهمتها في النشاط الدولي والوقوف على حجم الثقل الذي تسهم فيه صادراتها وارداتها مع البلدان الأخرى.

لاسيما الدور الذي تضطلع فيه التجارة الخارجية في تحقيق التوازن بين العرض والطلب عن طريق تصريف فوائض السلع القابلة للتصدير واستيراد مجموعة من السلع لسد حاجة السوق المحلي بسبب النقص في الإنتاج أو لان تكلفة إنتاجها عالية. الأمر الذي انعكس في حجم وتركيب اتجاهات التجارة الخارجية والتطورات التي شهدتها خلال سنوات الماضية وذلك تماشياً مع تطور الدخل القومي ومتوسط دخل الفرد والانفتاح على البلدان المجاورة.

يتميز الاقتصاد العراقي بمحدودية التنوع النسبي في نمط إنتاجه من المعروض السلعي في حين يتصف طلبه بالتنوع , مما استلزم تحليل مكونات التجارة الخارجية ودورها المنشود في استحثاث النمو الاقتصادي لتكون القاطرة التي تقود المتغيرات الاقتصادية الأخرى وذلك من خلال الأتي: –

أولاً : إجمالي الاستيرادات للمدة (2014–2017)

تعد الاستيرادات المكون الأول من مكونات التجارة الخارجية بوصفها تعكس مدى اعتماد هذا الاقتصاد على الأسواق العالمية، ومن ثم قدرته على مواجهة التحديات الخارجية إذ من خلالها يمكن الحصول على مختلف السلع الإنتاجية غير المتوفرة محلياً، إما لأنها تنتج بكميات غير كافية محلياً، أو تنتج بتكلفة اقتصادية عالية ومن ثم فالحل الأفضل يكمن في استيرادها.

فمن خلال الجدول (41) يتضح بان إجمالي استيرادات العراق لعام 2014 بلغ (43261.7) مليار دينار واخذ بالارتفاع المستمر خلال العامين 2015 و2016 ليصل إلى (48578.2) (57353.3) مليار دينار على التوالي. وفي عام 2017 انخفض إجمالي الاستيرادات إلى (37361.2) مليار دينار ويعزى ذلك إلى الإجراءات الإصلاحية التي قامت بها هيئة الكمارك بالسيطرة

على المنافذ الحدودية، فضلاُ عن إجراءات البنك المركزي بمساءلة المستوردين ومطالبتهم بصحة صدور الاقيام الاستيرادية التي يقدمونها والتي على ضوءها يتم السماح لهم بالمشاركة في مزاد العملة من اجل منع تهريب العملة إلى الخارج ومكافحة غسيل الأموال.

وبغية تتبع هيكل الاستيرادات وتحليلها حسب مكوناتها للوقوف على مدى عجز الجهاز الإنتاجي عن تلبية متطلبات حاجة الاقتصاد العراقي، فهي تقسم إلى:-

1.الاستيرادات السلعية غير النفطية

تشمل جميع السلع التي يقوم العراق باستيرادها لسد حاجة السوق المحلي، فمن بيانات الجدول (41) يتضح بان الاستيرادات السلعية غير النفطية تساهم بالنسبة الأكبر من إجمالي الاستيرادات خلال المدة (2014 -2016) وبنسبة تتراوح بين (87.7%) و (95.7%). إذ بلغ إجمالي الاستيراداتها في عام 2014 (37930.2) مليار دينار وبنسبة مساهمة بلغت (87.7%) من إجمالي الاستيرادات، لتستمر بالارتفاع خلال العامين 2015 و2016 لتصل إلى (45905.01) و(55001.7) مليار دينار وبنسبة مساهمة بلغت (94.5%) و(95.9%) على التوالي. تعود هذه الارتفاعات إلى عجز الجهاز الإنتاجي وقصوره في تلبية الطلب المحلي المتنامي بشقيه الحكومي والخاص، والناجم عن عدم الاستقرار الأمني والذي اثر بدرجة كبيرة على الوضع الاقتصادي مما أدى إلى عزوف المستثمرين عن إقامة المشاريع الإنتاجية من جهة وغياب الدعم الحكومي للمشاريع الإنتاجية من جهة أخرى. فضلاً عن عدم تفعيل القوانين المتعلقة بالاستثمار مما أدى إلى ضعف الاستثمار المحلي لاسيما إن زيادة الطلب المحلي لم يشكل حافز للولوج في مثل هذه المجالات الأمر الذي انعكس في بقاء الطاقات الإنتاجية ثابتة ومن ثم الاعتماد على السوق الخارجية لتغطية العجز في المعروض السلعي. إما في عام 2017 انخفضت الاستيرادات السلعية غير النفطية إلى (34482.4) مليار دينار وبنسبة مساهمة بلغت (92.3%) من إجمالي الاستيرادات. وكما موضح في الشكل (50) .

شكل (50)

الاستيرادات السلعية (غير النفطية) للمدة (2014-2017)

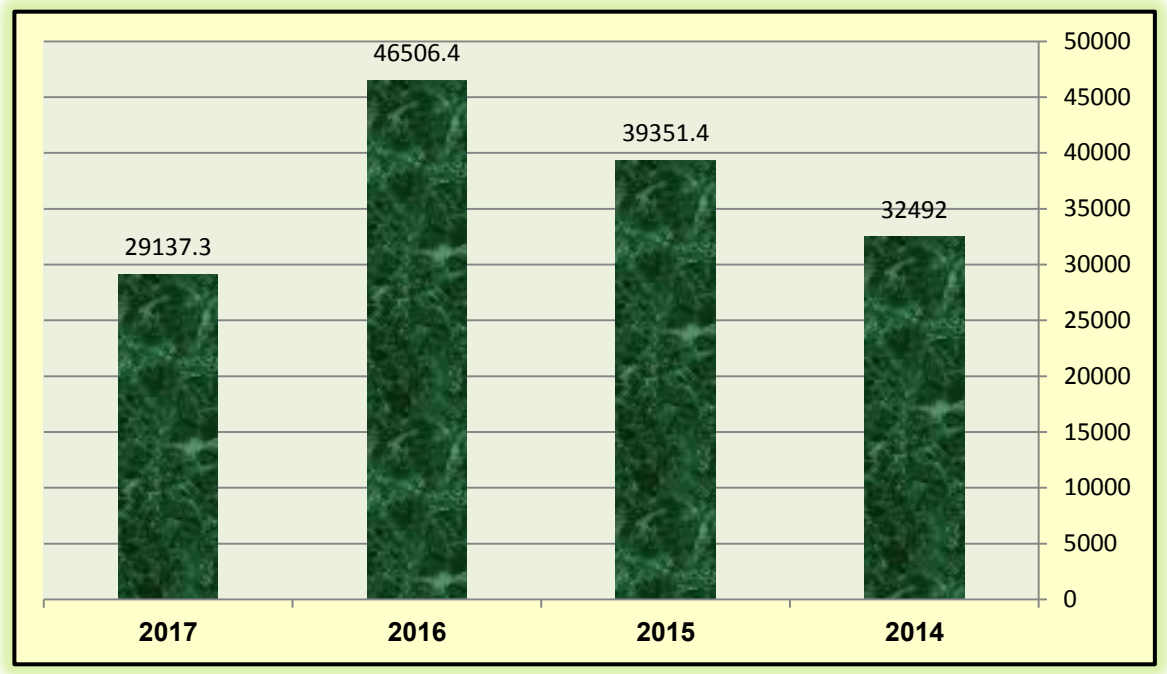

2.الاستيرادات النفطية

شكلت الاستيرادات السلعية من المنتجات النفطية والتي يوضحها الجدول (41) ما قيمته (5331.5) مليار دينار عام 2014 وبنسبة إسهام (12.3%) من إجمالي الاستيرادات وهي موزعة على استيراد الغاز السائل (319.9) مليار دينار وبنسبة (0.7%) والبنزين (2151.5) مليار دينار وبنسبة (5.0%) والنفط الأبيض (125.1) مليار دينار وبنسبة (0.3%) وزيت الغاز (2734.9) مليار دينار وبنسبة (6.3%) ثم انخفضت في عام 2015 إلى (2673.2) مليار دينار لتساهم بنسبة (5.5%) من إجمالي الاستيرادات. واستمر الانخفاض لتصل إلى (2351.6) مليار دينار في عام 2016 وبنسبة إسهام (4.1%). إما في عام 2017 ارتفعت الاستيرادات النفطية إلى (2878.8) مليار دينار وبنسبة مساهمة بلغت (7.7%) .

شكل (51)

استيرادات المنتجات النفطية للمدة (2014-2017)

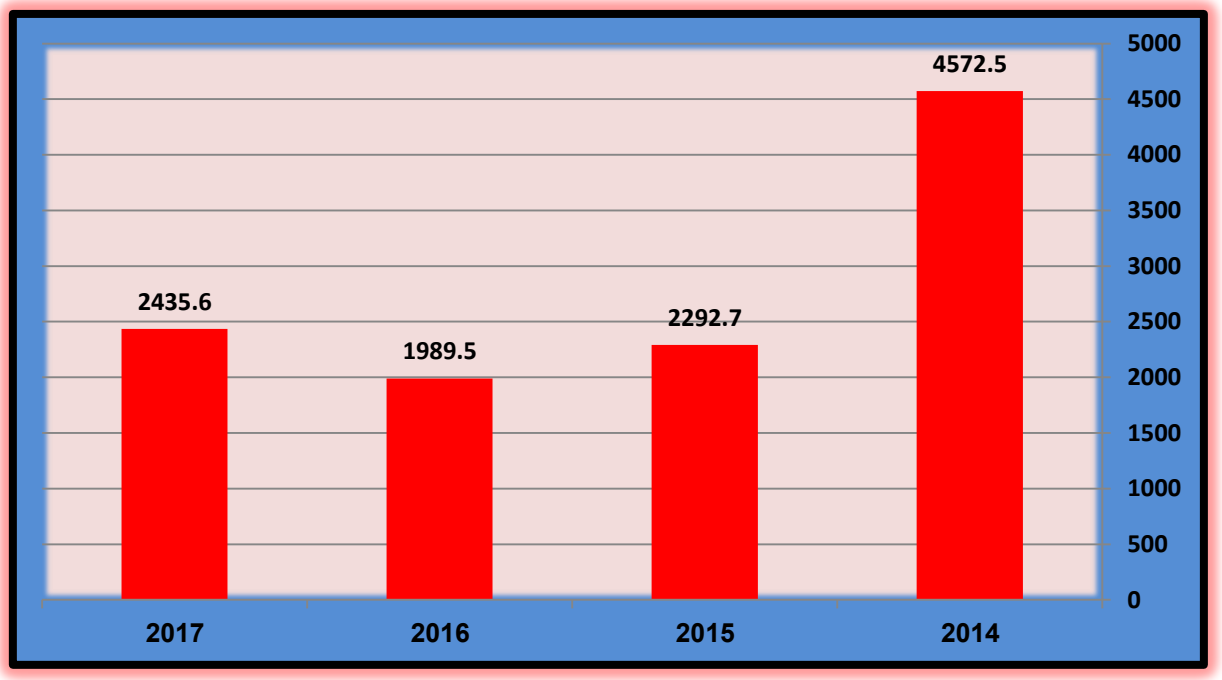

جدول (41)

الاستيرادات السلعية والمنتجات النفطية للمدة (2014-2017)

اسم السلعة		2014			2015			2016			2017			معدل التغير
		مليون دولار	مليار دينار	نسبة مساهمة	مليون دولار	مليار دينار	نسبة مساهمة	مليون دولار	مليار دينار	نسبة مساهمة	مليون دولار	مليار دينار	نسبة مساهمة	
الاستيرادات السلعية غير النفطية		32492.0	37930.2	87.7	39351.4	45905.01	94.5	46506.4	55001.7	95.9	29137.3	34482.4	92.3	(34.3)
استيرادات المنتجات النفطية	الغاز السائل	274.4	319.9	0.7	141.0	164.5	0.3	4.2	5010.2	0.0	0.0	0.0	0.0	(100.0)
	البنزين	1854.2	2151.5	5.0	1246.1	1452.9	3.0	1106.2	1307.5	2.3	1444.4	1707.3	4.6	30.6
	النفط الأبيض	107.3	125.1	0.3	63.0	73425.2	0.2	103.6	122.5	0.2	122.5	144.8	0.4	18.2
	زيت الغاز	2345.6	2734.9	6.3	842.6	982.4	2.0	775.5	916.6	1.6	868.7	1026.7	2.7	12.0
مجموع استيرادات المنتجات النفطية		4572.5	5331.5	12.3	2292.7	2673.2	5.5	1989.5	2351.6	4.1	2435.6	2878.8	7.7	22.4
إجمالي الاستيرادات		**37064.5**	**43261.7**	**100.0**	**41644.1**	**48578.2**	**100.0**	**48594.9**	**57353.3**	**100.0**	**31572.9**	**37361.2**	**100.0**	**(34.9)**

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية إحصاءات التجارة.

شكل (52)

إجمالي قيمة الاستيرادات للمدة (2014-2017)

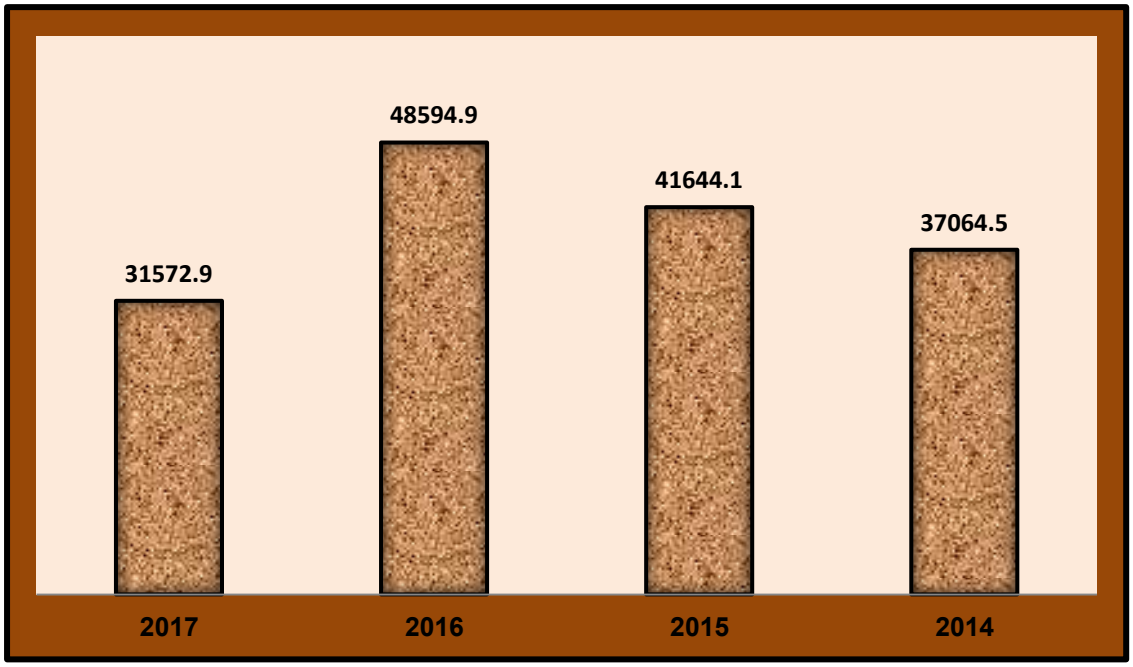

3.الاستيرادات حسب الأشهر لعام 2017

فمن بيانات الجدول (42) يتضح بان شهر أيلول من عام 2017 شكل أعلى نسبة من إجمالي الاستيرادات وبنسبة إسهام (19%) إذ بلغت (6005.2) مليون دولار بما يعادل (7109.5) مليار دينار، بينما سجل شهر كانون الأول أعلى نسبة من استيراد المنتجات النفطية بلغت قيمته (257.8) مليون دولار وبما يعادل (304.7) مليار دينار وبنسبة (10.6%)، إما بالنسبة للسلع الاستيرادية غير النفطية فقد احتل شهر أيلول أعلى نسبة إذ سجل (19.9%) وبقيمة (5787.5) مليون دولار وبما يعادل (6852.1) مليار دينار .

جدول (42)

اجمالي الاستيرادات حسب الاشهر لعام 2017

الشهر			السلعية		الأهمية النسبية	المنتجات النفطية		الأهمية النسبية	إجمالي الاستيرادات		الأهمية النسبية
			مليون دولار	مليار دينار		مليون دولار	مليار دينار		مليون دولار	مليار دينار	
النصف الأول	الربع الأول	كانون الثاني	1,314.1	1,553,253.8	4.5	189.9	224,492.3	7.8	1,504.0	1,777,746.1	4.8
		شباط	1,296.3	1,532,282.7	4.4	209.4	247,438.0	8.6	1,505.7	1,779,720.7	4.8
		آذار	1,914.5	2,263,214.5	6.6	193.0	228,085.9	7.9	2,107.5	2,491,300.4	6.7
	مجموع الفصل الأول			**4,524.9**	**5,348,751.0**	**15.5**	**592.3**	**700,016.2**	**24.3**	**5,117.2**	**6,048,767.2**
	الربع الثاني	نيسان	2,263.2	2,675,982.1	7.8	201.2	237,703.4	8.3	2,464.4	2,913,685.5	7.8
		أيار	2,513.1	2,974,021.9	8.6	124.4	147,044.2	5.1	2,637.5	3,121,066.1	8.3
		حزيران	4,394.9	5,202,836.8	15.1	125.8	148,708.1	5.2	4,520.7	5,351,544.9	14.3
	مجموع الفصل الثاني			**9,171.2**	**10,852,840.8**	**31.5**	**451.4**	**533,455.7**	**18.6**	**9,622.6**	**11,386,296.5**
النصف الأول					**13,696.1**	**16,201,591.8**	**47.0**	**1,043.7**	**1,233,471.9**	**42.9**	**14,739.8**
النصف الثاني	الربع الثالث	تموز	2,886.2	3,417,273.5	9.9	232.5	274,911.9	9.5	3,118.7	3,692,185.4	9.9
		أب	1,320.3	1,563,201.5	4.5	234.8	277,471.5	9.6	1,555.1	1,840,673.0	4.9
		أيلول	5,787.5	6,852,145.2	19.9	217.7	257,329.0	8.9	6,005.2	7,109,474.2	19.0
	مجموع الفصل الثالث			**9,994.0**	**11,832,620.2**	**34.3**	**685.0**	**809,712.4**	**28.0**	**10,679.0**	**12,642,332.6**
	الربع الرابع	**تشرين أول**	2,145.6	2,540,179.9	7.4	220.5	260,675.6	9.1	2,366.1	2,800,855.5	7.5
		تشرين ثاني	2,018.6	2,389,175.9	6.9	228.6	270,254.2	9.4	2,247.2	2,659,430.1	7.1
		كانون أول	1,283.0	1,518,807.8	4.4	257.8	304,729.0	10.6	1,540.8	1,823,536.8	4.9
	مجموع الفصل الرابع			**5,447.2**	**6,448,163.6**	**18.7**	**706.9**	**835,658.8**	**29.1**	**6,154.1**	**7,283,822.4**
النصف الثاني					**15,441.2**	**18,280,783.8**	**53.0**	**1,391.9**	**1,645,371.2**	**57.1**	**16,833.1**
المجموع العام					**29,137.3**	**34,482,375.6**	**100**	**2,435.6**	**2,878,843.1**	**100**	**31,572.9**

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية إحصاءات التجارة.

4.الاستيرادات غير النفطية لأهم الشركاء التجاريين للعراق للعام 2017

يضطلع العراق إلى تطوير وتعزيز علاقاته مع جميع بلدان العالم، من خلال توسيع أفاق التبادل التجاري وحسب المزايا النسبية التي تمتلكها البلدان، إذ إن هناك مجموعة من الشركاء التجاريين يرتبطون بعلاقات تجارية واسعة مع العراق ويحظون بالأولوية في التعامل وهو ما يتجلى بشكل واضح من خلال بيانات الجدول (43) إذ تبوئت إيران المرتبة الأولى عام 2017 لتشكل قيمة مأتم الاستيراد منها (8757.6) مليون دولار بما يعادل (10368.47) مليار دينار وبنسبة (30.1%) من إجمالي الاستيرادات السلعية بعد إن كانت تحتل المرتبة الرابعة عام 2016 وبنسبة إسهام بلغت (4.1%) تلتها ايطاليا بالمرتبة الثانية و بقيمة (3312.6) مليون دولار أي ما يعادل (3921.80) مليار دينار لتشكل نسبة إسهام (11.4%) من إجمالي الاستيرادات السلعية غير النفطية بعد إن سجلت نسبة إسهام (2.2) وذلك في عام 2016 ومن ثم تلاها الصين فبعد إن كانت في المرتبة الأولى عام 2016 وبنسبة إسهام (36.3%) تراجعت إلى المرتبة الثالثة لتسجل ما قيمه (3227.6) مليون دولار أي ما يعادل (3817.86) مليار دينار وبنسبة (11.1%) من إجمالي الاستيرادات السلعية (غير النفطية) وهكذا بالنسبة الى بقية البلدان وكما موضح في الجدول (43) والشكل (53) .

جدول (43)

الاستيرادات (غير النفطية) لاهم الشركاء التجاريين للعراق لعامي 2016 و2017

البلد	2016		2017			
	قيمة الاستيرادات		النسبة %	البلد	قيمة الاستيرادات		الأهمية النسبية%
	مليون دولار	مليار دينار			مليون دولار	مليار دينار	
الصين	16946.5	19944.8	36.3	إيران	8757.6	10368.47	30.1
المملكة الأردنية	6475.6	7654.1	13.9	ايطاليا	3312.6	3921.80	11.4
الاتحاد الأوربي	6087.3	7195.2	13.1	الصين	3227.6	3817.86	11.1
كوريا الجنوبية	4417.9	5221.9	9.5	كوريا الجنوبية	2795.6	3307.92	9.6
إيران	1885.0	2228.03	4.1	تركيا	1646.4	1947.60	5.6
ألمانيا	1459.6	1725.2	3.2	الولايات المتحدة	1443.4	1707.91	5.4
اليابان	1219.3	1441.2	2.6	الاتحاد الأوربي	1268.9	1501.22	4.4
ايطاليا	1038.6	1227.6	2.2	الهند	757.0	895.29	2.6
المكسيك	904.9	1069.5	1.9	البرازيل	615.9	728.81	2.1
أمريكيا	857.3	1013.3	1.8	الإمارات	586.3	643,82	2.0
دول أخرى	5313.4	6280.8	11.4	دول أخرى	4726.0	5591.62	16.1
المجموع العام	46605.4	55001.7	100	المجموع	29137.3	34482.37	100

المصدر / الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية إحصاءات التجارة.

شكل (53)

نسبة الاستيرادات (غير النفطية) لاهم الشركاء التجاريين للعراق لعام 2017 (%)

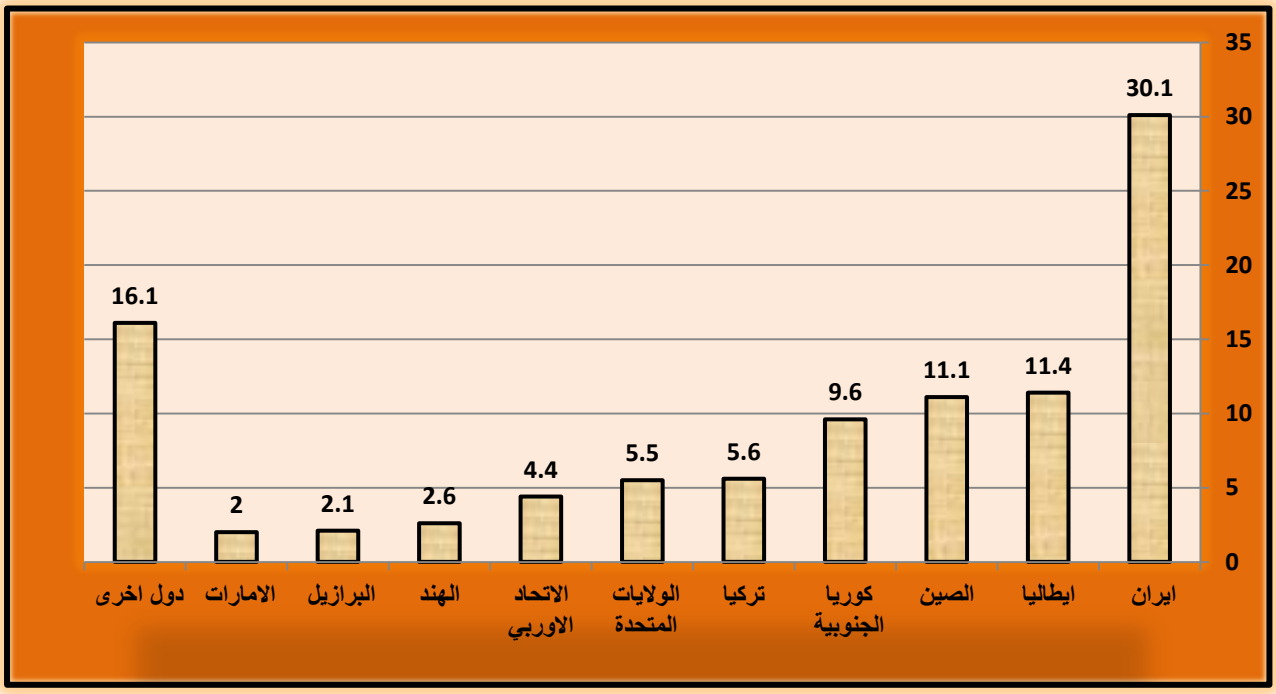

ثانياً : إجمالي الصادرات للمدة (2014-2017)

تعد الصادرات المنظورة المحور الأساسي لرسم السياسة الاقتصادية، ومن أهم مصادر الحصول على النقد الأجنبي التي تخفف من قيود الضغط على ميزان المدفوعات ، إذ تهدف إستراتيجية تطوير الصادرات لأي بلد ومن خلال السياسة الاقتصادية المرسومة إلى إمكانية زيادة إنتاج السلع والخدمات التي لها القدرة على المنافسة في الاسوق العالمية. ومن ثم فان دراسة تطور الصادرات الوطنية له أهمية خاصة في متابعة وتقييم قطاع التجارة الخارجية لاسيما إن تحليل البيانات الخاصة بها يمكن من خلالها الوقوف على درجة النمو الاقتصادي، الأمر الذي حدا بالعديد من البلدان على تشجيع الصادرات وتوظيف سياسات النمو المقاد بالصادرات كونها ستسهم في تحفيز الاقتصاد عن طريق زيادة معدل تكوين رأس المال وتعزيز قدراته الإنتاجية. فمن خلال بيانات الجدول (44) يتضح بان السمة الغالبة لطبيعة الصادرات العراقية هي صادرات من منتجات النفط خام إذ تشكل ما نسبته (99%) من إجمالي الصادرات والجزء المتبقي لا يتعدى (1%) هي صادرات سلعية غير نفطية، إذ بلغ إجمالي الصادرات بشقيها النفطية والسلعية لعام 2014 (98539.3) مليار دينار، لتنخفض في عام 2015 إلى (57611.0) مليار دينار نتيجة سيطرة الجماعات الإرهابية (داعش) على ثلاث محافظات وتوقف تصدير النفط في الحقول الشمالية فضلا عن انخفاض أسعار النفط الخام في السوق الدولية.

استمر الانخفاض لتصل قيمة إجمالي الصادرات (51742.5) مليار دينار في عام 2016، إما في عام 2017 ارتفعت قيمة إجمالي الصادرات من النفط الخام والمنتجات النفطية والمواد السلعية الأخرى إلى (70950.1) مليار دينار نتيجة تحسن أسعار النفط الخام في السوق الدولية وكما موضح في الجدول (44) والشكل (54)، لاسيما إن هيكل الصادرات العراقية يتكون من :-

أ. صادرات النفط الخام.

ب. صادرات المنتجات النفطية.

ج. صادرات سلعية.

والتي يمكن توضيحها من خلال الأتي :-

جدول (44)

إجمالي قيمة الصادرات للمدة (2014-2017)

اسم السلعة	2014			2015			2016			2017			نسبة التغيير السنوي %
	مليون دولار	مليار دينار	نسبة المساهمة	مليون دولار	مليار دينار	نسبة المساهمة	مليون دولار	مليار دينار	نسبة المساهمة	مليون دولار	مليار دينار	نسبة المساهمة	
النفط الخام	84129.8	98095.4	99.5	49058.2	57201.8	99.2	43622.9	51562.3	99.6	59560.3	70400.3	99.2	36.5
زيت الوقود الاعتيادي	28.4	33.1	0.0	71.1	82.9	**0.1**	0.0	0.0		0.0	0.0		
زيوت أساسية	2.0	2.2	0.00	0.9	1.1	0.0	0.0	0.0		0.0	0.0		
مخلفات التقطير	143.2	167.0	0.1	0.0	0.0		0.0	0.0		0.0	0.0		
نفثا	0.0	0.0		81.1	94.6	0.1	60.8	71.9	0.1	170.2	201.1	0.2	179.7
مجموع المنتجات النفطية	**173.6**	**202.3**	**0.2**	**153.1**	**178.6**	**0.3**	**60.8**	**71.9**	**0.1**	**170.2**	**201.1**	**0.2**	**179.7**
صادرات سلعية	202.7	241.5	0.2	191.2	230.5	0.4	90.3	108.3	0.2	291.9	348.7	0.4	222.0
المجموع	84506.1	98539.3	%100	49402.5	57611.0	%100	43774.0	51742.5	%100	60022.4	70950.1	%100	37.1

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية إحصاءات التجارة.

شكل (54)

إجمالي قيمة الصادرات للمدة (2014-2017)

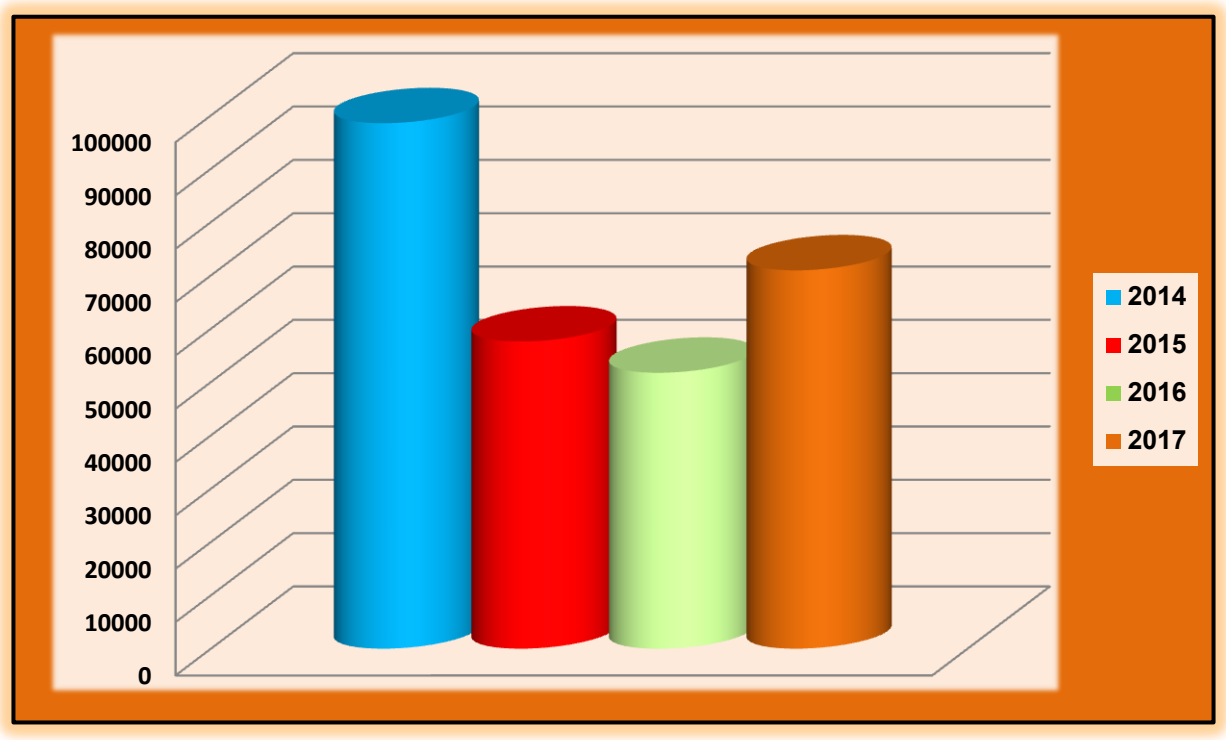

1. صادرات النفط الخام

بلغت قيمة صادرات النفط الخام لعام 2014 (98095.4) مليار دينار وبنسبة إسهام (99.5%) ثم انخفضت لتصل إلى (57201.8) مليار دينار وبنسبة إسهام (99.2%) وذلك في عام 2015 و(51562.3) مليار دينار عام 2016 وهذا ناجم عن توقف تصدير النفط في المحافظات الشمالية وانخفاض أسعاره في السوق الدولية. ثم اخذ بالارتفاع التدريجي خلال عام 2017 ليصل إلى (70400.3) مليار دينار وبنسبة إسهام (99.2%) نتيجة تحسن أسعار النفط الخام في السوق الدولية. لتسجل الصادرات من النفط الخام معدل نمو سنوي بلغ (36.5%) خلال المدة المدروسة وكما موضح في الشكل الأتي :-

شكل (55)

إجمالي قيمة صادرات النفط الخام للمدة (2014-2017)

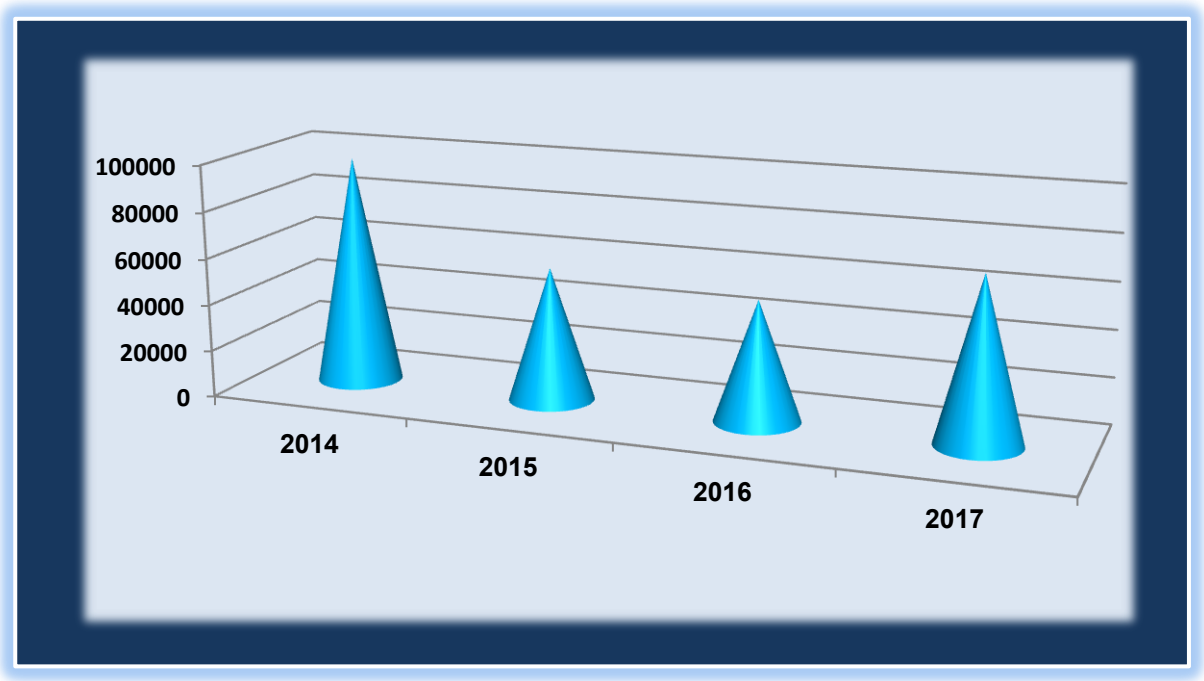

2.إجمالي قيمة صادرات النفط الخام وحسب الأشهر لعام 2017

وعند تتبع إجمالي قيمة صادرات من النفط الخام وحسب الأشهر لعام 2017 يتضح بان أعلى نسبة للصادرات قد بلغت (7687.4) مليار دينار وبما يعادل (6503.7) مليون دولار.

- احتل شهر كانون الأول أعلى نسبة صادرات للنفط الخام مقدارها (10.9%) لعام 2017 إذ بلغت ، بينما سجل شهر حزيران اقل نسبة (7%) إذ بلغت قيمته (4898.7) مليار دينار بما يعادل (4144.4) مليون دولار .
- احتل النصف الثاني من عام 2017 على أعلى نسبة صادرات للنفط الخام مقدارها (53.5%) إذ بلغت (37726.5) مليار دينار وبما يعادل (31917.5) مليون دولار، وكما هو موضح في الجدول (45).

جدول (45)

قيمة صادرات النفط الخام حسب الأشهر لعام 2017

الشهر	2017		الأهمية النسبية
	مليون دولار	مليون دينار	
كانون الثاني	5002.3	5912718.6	8.4
شباط	4499.8	5318763.6	7.5
آذار	4766.1	5633530.2	8.0
مجموع الربع الأول	14268.2	16865012.4	23.9
نيسان	4607.0	5445474.0	7.7
أيار	4623.2	5464622.4	7.8
حزيران	4144.4	4898680.8	7.0
مجموع الربع الثاني	13374.6	15808777.2	22.5
مجموع النصف الأول	27642.8	32673789.6	46.5
تموز	4400.1	5200918.2	7.4
أب	4637.6	5481643.2	7.8
أيلول	4866.2	5751848.4	8.1
مجموع الربع الثالث	13903.9	16343409.8	23.3
تشرين أول	5488.8	6487761.6	9.2
تشرين ثاني	6021.1	7116940.2	10.1
كانون أول	6503.7	7687373.4	10.9
مجموع الربع الرابع	18013.6	21292075.2	30.2
مجموع النصف الثاني	31917.5	37726485.0	53.5
المجموع	59560.3	70400274.6	100

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية إحصاءات التجارة.

3.صادرات المنتجات النفطية

تتكون المنتجات النفطية من (زيت الوقود الاعتيادي، زيوت أساسية، مخلفات تقطير، نفثاً، إذ بلغت قيمتها (202.3) مليار دينار عام 2014، إذ سجلت مخلفات التقطير أعلى قيمة من مجموع المنتجات النفطية بلغت (167.0) مليار دينار. لتنخفض خلال العامين (2015) و(2016) من (178.6) لتصل إلى (71.9) مليار دينار على التوالي، لتسجل المنتجات النافثة أعلى قيمة من مجموع المنتجات النفطية لتبلغ (94.6) و (71.9) مليار دينار على التوالي. إما في عام 2017 ارتفعت قيمة المنتجات النفطية إلى (201.1) مليار دينار وبمعدل نمو سنوي يبلغ (179.7%). وكما موضح في جدول (46) .

أ. **قيمة صادرات المنتجات النفطية حسب الأشهر لعام 2017**

- احتل شهر تشرين الأول على أعلى نسبة صادرات للمنتجات النفطية مقدارها (14.3%) لعام 2017 إذ بلغت (28.7) مليار دينار وبما يعادل (24.3) مليون دولار. بينما سجل شهر آذار اقل نسبة (2.4%) إذ بلغت قيمته (4.7) مليار دينار وبما يعادل (4.0) مليون دولار.
- احتل النصف الثاني من عام 2017 على أعلى نسبة صادرات للمنتجات النفطية مقدراها (61.8%) إذ بلغت (124.2) مليار دينار وبما يعادل (105.1) مليون دولار وكما موضح في جدول (46).

جدول (46)

قيمة صادرات المنتجات النفطية حسب الأشهر لعام 2017

الشهر	2017		الأهمية النسبية
	مليون دولار	مليون دينار	
كانون الثاني	13.4	15838.8	4.8
شباط	14.2	16784.4	4.4
آذار	4.0	4728.0	9.9
مجموع الربع الأول	**31.6**	**37351.2**	**19.1**
نيسان	13.7	16193.4	11
أيار	10.2	12056.4	12.8
حزيران	9.6	11347.2	3.5
مجموع الربع الثاني	**33.5**	**39597.0**	**27.3**
مجموع النصف الأول	**65.1**	**76948.2**	**46.4**
تموز	10.5	12411.0	12.2
أب	9.2	10874.4	12.6
أيلول	18.7	22103.4	11.1
مجموع الربع الثالث	**38.4**	**45388.8**	**35.9**
تشرين الأول	24.3	28722.6	4.8
تشرين الثاني	13.6	27895.2	4.2
كانون الأول	18.8	22221.6	8.7
مجموع الربع الرابع	66.7	**78839.4**	**17.7**
مجموع النصف الثاني	**105.1**	**124228.2**	**53.6**
المجموع	**170.2**	**201176.4**	**100**

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية إحصاءات التجارة.

ب. الصادرات السلعية الأخرى

بلغت قيمة الصادرات السلعية الأخرى (98539.3) مليار دينار لعام 2014 وبما يعادل (84506.1) مليون دولار، ثم بدأت بالانخفاض خلال عامين 2015 و2016 لتصل إلى (57611.0) و (51742.5) مليار دينار على التوالي. إما في عام 2017 ارتفعت قيمة الصادرات السلعية إلى (70950.1) مليار دينار وبما يعادل (60022.4) مليون دولار وكما موضح في جدول (47).

ج. أهم البضائع للصادرات السلعية الأخرى

شكلت صادرات زيوت ومحضرات كاملة نفثا من زيوت نفط أو المواد المعدنية القار أعلى نسبة إذ بلغت (66.4%) من إجمالي الصادرات السلعية لعام 2017، تليها وقود أرواح النفط (بنزين) للمحركات (عدا محركات الطائرات) بنسبة (19.2%) تليها مثاقب ومخارط وملولبات بنسبة (6.2%) وكما في الجدول الآتي :-

جدول (47)

أهم البضائع للصادرات السلعية الأخرى لعام 2017

وصف السلعة	القيمة بالدولار	القيمة بالدينار	الأهمية النسبية
زيوت ومحضرات كاملة نفثا زيوت نفط أو المواد المعدنية القار	193527590	231369983055	66.4
وقود_أرواح النفط (بنزين) للمحركات (عدا محركات الطائرات)	56226581	67004127048	19.2
مثاقب ومخارط وملولبات	18100000	21711000000	6.2
أو على تيرفنيل بولي (PCB) فضلات زيوت – محتوية على دي فنيل بولي كلورية (PCB) أو دي فنيل بروميه (PBB) أو دي فنيل بولي بروميه (PCT) كلورية	18316554	9900516546	2.9
سلع أخرى	15704001	18711649712	5.4
المجموع	291874726	348697276361	100

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية إحصاءات التجارة.

د. قيمة الصادرات السلعية الأخرى لأهم الشركاء التجاريين للعراق لعام 2017

احتلت الإمارات العربية المتحدة المرتبة الأولى وبنسبة (96.22%) من إجمالي قيمة الصادرات فقد بلغت (288.8) مليون دولار بما يعادل (337797.5) مليار دينار عراقي . تلتها لبنان وبنسبة تصدير (0.95%) من إجمالي قيمة الصادرات وبقيمة (2.8) مليون دولار وبما يعادل (331.5) مليار دينار عراقي، ثم تلتها ايطاليا بنسبة مساهمة (0,84%) والمملكة الأردنية الهاشمية بنسبة مساهمة (0.48%)، ومن بعدها الهند بنسبة (0.42%) ثم احتلت إيران المرتبة الأخيرة وبنسبة (0.24%) من إجمالي قيمة الصادرات وكما هو موضح في الجدول الأتي :-

جدول (48)

قيمة الصادرات السلعية الأخرى لأهم الشركاء التجاريين للعراق لعام 2017

البلد	2017		الأهمية النسبية
	مليون دولار	مليار دينار	
الإمارات العربية المتحدة	282.8	337797.5	96.82
لبنان	2.8	3331.5	0.95
ايطاليا	2.4	2935.2	0.84
المملكة الأردنية الهاشمية	1.4	1668.7	0.48
الهند	1.2	1448.3	0.42
إيران	0.7	848.3	0.24
دول أخرى	0.7	870.9	0.25
المجموع العام	**292.0**	**348906**	**100**

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية إحصاءات التجارة.

شكل (56)

الأهمية النسبية للصادرات السلعية الأخرى لأهم الشركاء التجاريين للعراق لعام 2016

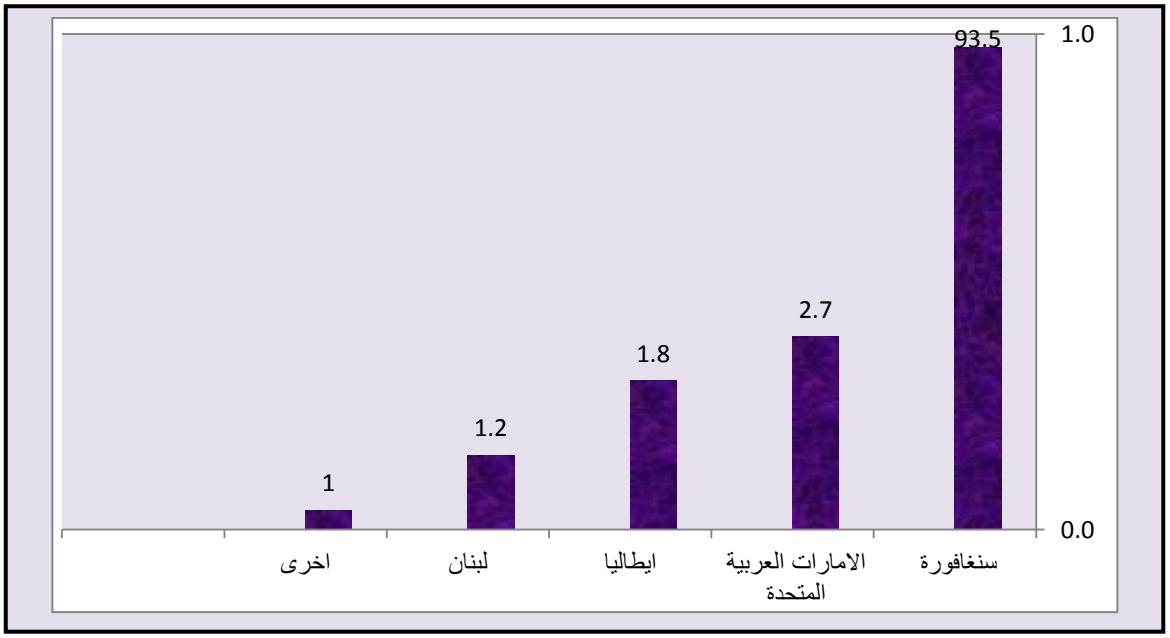

ثالثاً : مؤشرات القطاع الخارجي للربعين الثاني والثالث لعام 2018

يبين الجدول (49) مؤشرات الصادرات والواردات السلعية وصافي الميزان التجاري وصافي الاستثمار الأجنبي المباشر للربع الثالث لعام 2017 والربعين الثاني والثالث لعام 2018 وكما يلي :

- بلغت قيمة الصادرات السلعية (22524) مليون دولار في الربع الثالث لعام 2018، إذ ارتفعت بنسبة (70.5%) مقارنة مع الربع الثالث لعام 2017، وبنسبة (2.6%) عن الربع الثاني لعام 2018، ويعزى ذلك إلى زيادة الصادرات السلعية والتي يشكل النفط معظمها.
- بلغت قيمة الواردات السلعية (10283) مليون دولار في الربع الثالث لعام 2018، إذ ارتفعت بنسبة (27.9%) مقارنة مع الربع الثالث لعام 2017، وبنسبة (16.7%) عن الربع الثاني لعام 2018، ويعزى ذلك إلى ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي المحلي وهذا مؤشر على زيادة الانكشاف الاقتصادي للعراق اتجاه العالم الخارجي.
- بلغ صافي الاستثمار الأجنبي المباشر (1136) مليون دولار في الربع الثالث لعام 2018، إذ انخفض بنسبة (17.3-%) مقارنة مع الربع الثالث لعام 2017، فيما ارتفع بنسبة (61.4%) عن الربع الثاني لعام 2018.
- حقق صافي الميزان التجاري فائضاً بلغ (12241) مليون دولار في الربع الثالث لعام 2018، وبنسبة زيادة قدرها (136.9%) مقارنة مع الربع الثالث لعام 2017، بينما انخفض بنسبة (6.9-%) عن الربع الثاني لعام 2018.

جدول (49)

مؤشرات الصادرات والواردات السلعية وصافي الميزان التجاري وصافي الاستثمار الأجنبي المباشر للربع الثالث لعام 2017 والربعين الثاني والثالث لعام 2018

المؤشرات	الدورية	وحدة القياس	الربع الثالث لعام 2017	الربع الثاني لعام 2018	الربع الثالث لعام 2018	نسبة التغير % 3/1	نسبة التغير % 3/2
الصادرات السلعية	ربعي	مليون دولار	13208	21960	22524	70.5	2.6
الواردات السلعية	ربعي	مليون دولار	8040	8812	10283	27.9	16.7
صافي الاستثمار الأجنبي المباشر	ربعي	مليون دولار	1373	704	1136	-17.3	61.4
صافي الميزان التجاري	ربعي	مليون دولار	5168	13148	12241	136.9	-6.9

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية.

شكل (57)

مؤشرات الصادرات والواردات السلعية وصافي الميزان التجاري للربع الثالث لعام 2017 والربعين الثاني والثالث لعام 2018

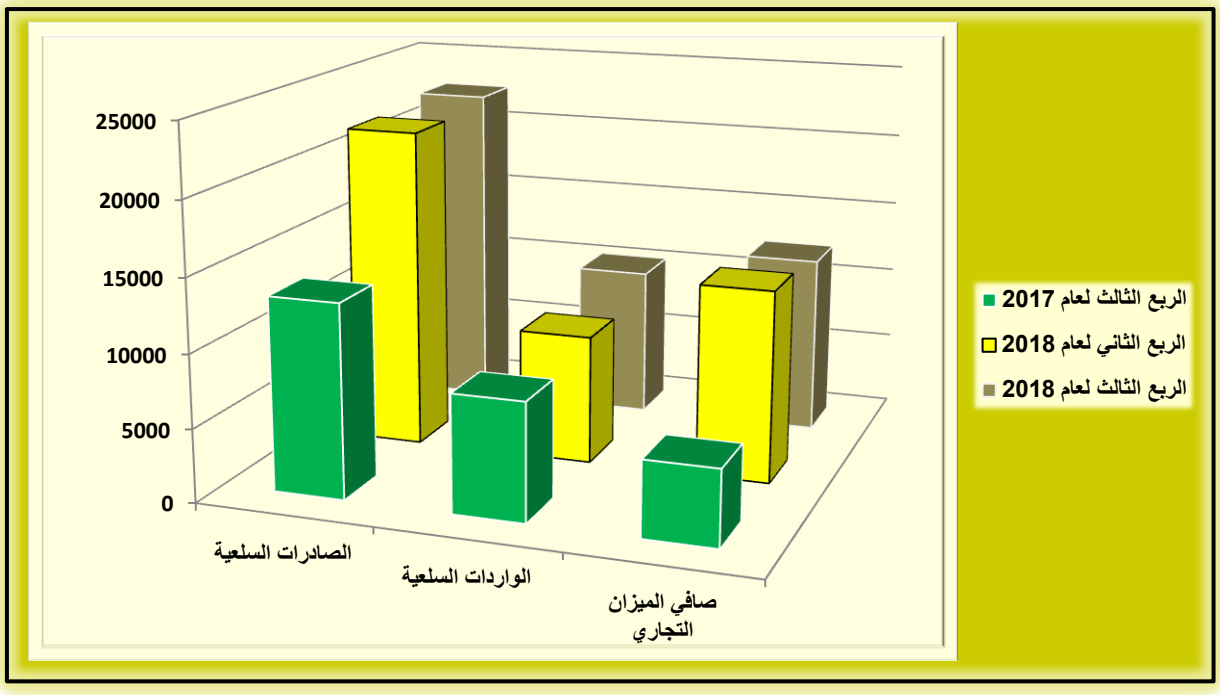

الفصل السابع

تنمية البنى التحتية

تعد كفاءة البنى التحتية احد الأدلة المهمة على مستوى تقدم إي مجتمع إذ تعكس تلك الكفاءة المواصفات الفنية والهندسية المتطورة إلى جانب الإمكانات المتاحة للتمويل والتجديد ، فضلا عن الاتجاهات الاجتماعية والممارسات السلوكية ذات الصلة بوظائف تلك البنى، والممارسات التي تشكل ضغطاً على كفاءة الخدمة من حيث الاستمرار والوفرة.

وقد تعرضت اغلب البنى التحتية في العراق إلى دمار هائل، إلى جانب انحسار شديد في القدرة التمويلية للدولة، وهكذا تواصل الخلل والدمار على نحو تراكمي يدفع المواطن العراقي ثمنه اليوم معاناة وحرماناً.

وقد رافق هذا التراجع في كفاءة البنى التحتية زيادة في حجم السكان، وإعادة توزيع ديموغرافي بسبب الظروف الأمنية التي أدت إلى الهجرة والنزوح، مما انعكس أثره سلباً على أداء الوظائف الاقتصادية بسبب الشحة أو الانقطاع التام للطاقة الكهربائية والمياه وانحسار فاعلية قطاع النقل و لهذا سيتناول هذا الفصل أهم أنشطة البنى التحتية والمتمثلة بنشاط الكهرباء ونشاط الماء والصرف الصحي ونشاط قطاع النقل.

أولا : نشاط الكهرباء

يرتبط الاقتصاد العراقي ارتباطا وثيقا بأداء قطاع الطاقة، وقد أدت الحروب المستمرة والعقوبات الاقتصادية التي شهدها العراق منذ التسعينات إلى تدهور كل منها بصورة بالغة، لاسيما وان العراق يمتلك اليوم احتياطات كبيرة من النفط والغاز تؤهله إلى بلوغ مراكز تنافس مرموقة، إلا انه يعاني من تدهور البنية التحتية اللازمة للاستفادة من مصادره، كما إن الصناعات القائمة على تلك المصادر تكاد تكون معدومة ومن ثم العجز المزمن في نظم القوى الكهربائية المحلية لتلبية الطلب الكلي، وبحكم كون الطاقة هي المحرك الأساسي للاقتصاد ولأنشطته المختلفة ومؤشراً من مؤشرات الرفاه الاجتماعي فقد أولت الحكومة اهتماما بتأهيل هذه البنية الارتكازية الأساسية من خلال رصد المبالغ الاستثمارية اللازمة له ، إذ بلغت نسبة التخصيصات الاستثمارية الفعلية لنشاط الكهرباء من إجمالي التخصيصات الاستثمارية في عام 2014 حوالي (7.28%)، وارتفعت في عام 2015 إذ بلغت (8.96%)، وانخفضت في عام 2016 إذ بلغت (4.8%) إما في عام 2017 فقد بلغت (11962) من إجمالي التخصيصات الاستثمارية.

والطاقة الكهربائية بأنشطتها الثلاثة (الإنتاج، النقل، التوزيع) تعد من العوامل المساعدة لمعظم الأنشطة والفعاليات الاقتصادية وتعكس مدى التشابك فيما بينها وعند ملاحظة بيانات الجدول (50) الذي يوضح كمية الإنتاج حسب نوع المحطات حيث نجد أن كمية إنتاج الطاقة الكهربائية كانت في عام 2014 (9134) ميكا واط منها (7736) ميكا واط إنتاج المحطات و(1398) ميكا واط إنتاج الطاقة المستوردة والبارجات وفي عام 2015 تزايد الإنتاج إذ بلغ حجم الإنتاج حوالي (9356) ميكا واط منها (7861) إنتاج المحطات و(1495) إنتاج الطاقة المستوردة مع البارجات وفي عام 2016 شهدت معدلات إنتاج الطاقة الكهربائية تحسنا ملحوظا إذ وصل إنتاج الطاقة الكهربائية إلى حوالي (10502) ميكا واط منها (9136) إنتاج المحطات و(1366) إنتاج الطاقة المستوردة مع البارجات، إما في عام 2017 بلغ إنتاج الطاقة الكهربائية (11962) إذ وصل إنتاج المحطات إلى حوالي (9761) ميكا واط منها (3518) ميكا واط محطات بخارية و(5810) ميكا واط محطات غازية ومحطات الديزل بلغ إنتاجها (182) ميكا واط في حين بلغ إنتاج المحطات الكهرومائية (248) ميكا واط إما الطاقة المستوردة مع البارجات فقد بلغت (2201) ميكا واط، ويعزى سبب زيادة الطاقة المستوردة مع البارجات إلى كون إن اغلب المحطات التي تعمل بالطاقة الحرارية والمائية والغازية تقع ضمن المحافظات الساخنة مثل صلاح الدين ونينوى والانبار وكركوك وقد اضطرت للإغلاق بسبب الظروف الراهنة.

جدول (50)

كمية إنتاج الطاقة الكهربائية حسب نوع المحطات للمدة (2014-2017) (ميكا واط)

محطات الإنتاج	2014	2015	2016	2017
محطات بخارية	2379	3002	3227	3518
محطات غازية	4229	3981	5293	5810
محطات ديزل	756	567	226	182
محطات كهرومائية	335	291	385	248
ديزلات	37	20	5	3
الطاقة المستوردة + البارجات	1398	1495	1366	2201
الإجمالي	**9134**	**9356**	**10502**	**11962**

المصدر : وزارة الكهرباء، قسم الإحصاء، تقرير الإحصاءات البيئية، ملوثات الهواء وقطاع الصناعة والطاقة الكهربائية.

والملاحظ إن تطور إنتاج الطاقة الكهربائية لم يتناسب مع الدعم والأولوية الذي أعطته الحكومة وبرامجها الاستثمارية السنوية إذ لم تؤشر كميات إنتاج الطاقة إي تحسن بل يلاحظ التذبذب والاعتماد على الطاقة المستوردة بسبب عدم تنفيذ عقود التجهيز والتلكؤ في تنفيذ معظم المشاريع لأسباب فنية أو تعاقدية، فضلا عن شحه وتدني نوعية الوقود الواصل إلى المحطات الكهربائية الأمر الذي انعكس على قصور إمدادات واستدامة الطاقة الكهربائية للقطاعات والأنشطة الاقتصادية والتي يمكن لكل من هذه القطاعات الكثيفة الاستخدام للطاقة إن تشكل أساسا لتطوير العديد من الصناعات الثانوية وشركات الخدمات المرتبطة بها، فهي توفر حلقة وصل حيوية في تحويل مصادر الطاقة في العراق إلى قوة اقتصادية وطنية تصبح مصدر إنتاج ضخم ومربح للعراق وتلبي جميع احتياجاته بدلا من الاستيراد لتلبية معظم الطلب المحلي.

وفيما يخص شبكات نقل الطاقة الكهربائية ومن خلال بيانات الجدول (51) الذي يوضح إعداد الخطوط لنقل الطاقة والجدول (52) الذي يوضح عدد محطات التحويل العاملة في شبكات نقل الطاقة الكهربائية.

نلاحظ انخفاض إعداد أطوال خطوط نقل الطاقة الكهربائية في عام 2017 فالمحطات ذات الجهد (400 ك.ف) قد بلغ عددها حوالي (61) والطول حوالي (5505) كم والمحطات ذات الجهد (132 ك.ف) فقد بلغ العدد حوالي (495) والطول حوالي (11882) كم، إما بالنسبة إلى عدد محطات التحويل العاملة في شبكات النقل للطاقة الكهربائية فالمحطات ذات الجهد (الـ400 ك.ف) بلغ عددها (18) محطة والسعة التصميمية (17500) وهي تختلف عن العام السابقة إذ كانت (16250)، إما المحطات ذات الجهد (132 ك.ف) فقد انخفضت بصورة ملحوظة على الرغم من زيادة عدد المحطات إذ بلغت (234) محطة وبسعة تصميمية تقدر بحوالي (32717) في عام 2017 بعد إن كان عددها حوالي (216) محطة وبسعة تصميمية تقدر بحوالي (33355) في عام 2016.

جدول (51)

إعداد وأطوال خطوط نقل الطاقة الكهربائية للمدة (2014-2017)

العام	الجهد	العدد	الطول (كم)	الجهد	العدد	الطول(كم)
2014	400 ك.ف	51	5119	132ك.ف	436	13186
2015	400ك.ف	63	4945	132 ك.ف	461	13187
2016	400ك.ف	70	6271	132 ك.ف	923	23088
2017	400ك.ف	61	5505	132 ك.ف	495	11882

المصدر : وزارة الكهرباء، مركز المعلوماتية، قسم الإحصاء، التقرير الإحصائي السنوي.

جدول (52)

عدد محطات التحويل العاملة في شبكات النقل للطاقة الكهربائية للمدة (2014-2017)

العام	400 ك.ف		132 ك.ف	
	العدد	السعة التصميمية	العدد	السعة التصميمية
2014	30	20250	226	33047
2015	18	16250	214	32739
2016	18	16250	216	33355
2017	18	17500	234	32717

المصدر : وزارة الكهرباء، مركز المعلوماتية، قسم الإحصاء، التقرير الإحصائي السنوي.

إما فيما يخص شبكات التوزيع وإعدادها وأطوالها، فمن بيانات الجدول (53) يلاحظ إن إعداد وأطوال شبكات التوزيع متباينة وليست على نسق واحد، فيما يخص خطوط (33 ك.ف) نلاحظ انه هناك تزايد ملحوظ في عدد الخطوط وخاصة (القابلو) فبعد إن كان عدد الخطوط في عام 2014 لا يزيد عن (698) وبطول (2913.37) كم وقد صل عام 2017 عددها إلى حوالي (772) وبطول (3370) كم، وهو ما يلاحظ في الخطوط الهوائية ذات الـ (33ك.ف) فعلى الرغم من عدم التزايد الملحوظ في عددها لكن هناك زيادة في أطوالها، فقد وصل طول الخطوط الأخيرة إلى حوالي (9016) كم في عام 2017 بعد إن كانت لا تزيد عن (8670.9) كم عام 2014.

إما في عام 2016 فقد بلغت إعداد شبكات توزيع الطاقة الكهربائية من ذات الـ (33 ك.ف) الهوائية حوالي (321) عدا مناطق الجنوب إما القابلو فقد بلغ عددها (521) وحدة عدا مناطق الجنوب أيضا، في حين إن إعداد شبكات التوزيع من ذات (33 ك.ف) الهوائية والقابلو معا في مناطق الجنوب

بلغت حوالي (370) وحدة، إما أطوال الخطوط فقد تراجعت إلى حوالي (9662) كم للخطوط الهوائية وتزايدت إلى حوالي (2960) كم للقابلو بعد إن كانت (2888) كم وهو الأمر الذي لم يختلف عن خطوط (11ك.ف) فقد تراجعت أطوال الخطوط الهوائية إلى (44739) كم بعد إن كانت (48745) كم في عام 2015 وتزايدت الأطوال إلى حوالي (4274) كم بالنسبة إلى خطوط القابلو بعد إن كانت (3996) كم في عام 2015.

إما في عام 2017 فقد بلغت إعداد شبكات توزيع الطاقة الكهربائية من ذات ال (33 ك.ف) الهوائية حوالي (679) وحدة إما أطوال الخطوط فقد تراجعت إلى حوالي (9016) كم للخطوط الهوائية بعد إن كانت (9662) كم في عام 2016 وتزايدت إلى حوالي (3370) كم للقابلو بعد إن كانت (2960) كم أيضا، إما عن خطوط 11 ك.ف فقد تزايدت أطوال الخطوط الهوائية إلى (59766) كم بعد إن كانت (44739) كم في عام 2016 وتراجعت الأطوال إلى حوالي (3745) كم بالنسبة إلى خطوط القابلو بعد إن كانت (4274) كم في عام 2016 .

وكذلك الحال بالنسبة للخطوط ذات (11 ك.ف) نوع (الهوائية والقابلو)، إذ نرى تزايد ملحوظ في عدد وأطوال الخطوط ذات النوع الهوائية والقابلو منذ عام 2014 مع تراجع بسيط في عام 2017 وهو ما يعود بصورة أساسية إلى الأوضاع الأمنية وعمليات التخريب المتواصلة التي أدت إلى قصور في نمو إعداد الخطوط وأطوالها بعد عام 2014 ناهيك عن الأزمة وضعف التمويل لحل المشاكل الكهربائية في اغلب مناطق العراق نتيجة سياسة التقشف التي لجأت إليها الحكومة بعد عام 2014 لتفادي تفاقم الخلل الاقتصادي والمالي.

إذ نلاحظ إن عدد الخطوط ذات (11ك.ق) الهوائية قد كانت في عام 2014 (5442) خط بطول(61286.5) كم، ثم تلاها تراجع في عدد الخطوط وأطوالها عام 2015 ليصل عددها حوالي (4518) وبطول لا يتجاوز (48745) كم، وهو ما يمكن ملاحظته في الخطوط القابلو ذات (11ك.ق) وعدد وحجم سعة المحولات ذات (11/4 ك.ق) أيضا.

إما محولات الـ (0.4/11 ك.ف) فقد تزايدت إعداد المحولات إلى حوالي (137161) وحدة وبسعة متزايدة عن العام السابقة والتي تقدر بحوالي (779751) في عام 2016، إما في عام 2017 فقد تزايدت إعداد المحولات إلى حوالي (137161) وحدة وبسعة منخفضة عن العام السابقة والتي تقدر بحوالي (51116) بعد إن كانت حوالي (6779751) في عام 2016.

جدول (53)

إعداد وأطوال شبكات توزيع الطاقة الكهربائية للمدة (2014-2017)

ت	العام	خطوط 33ك .ف				خطوط 11ك .ف				محولات 0.4/11 ك.ف	
		هوائية		قابلو		هوائية		قابلو		العدد	السعة
		العدد	الطول (كم)	العدد	الطول (كم)	العدد	الطول (كم)	العدد	الطول (كم)		
1	2014	581	8670.9	698	2913.37	5442	61286.5	1599	6424.4	127833	41906
2	2015	508	12126	634	2888	4518	48745	1544	3996	121142	40525
3	2016	(*)321	9662	(*) 521	2960	(**) 3231	44739	(**) 1210	4274	137161	779751
4	2017	679	9016	772	3370	6280	59766	1349	3745	150489	51116

المصدر : وزارة الكهرباء، مركز المعلوماتية، قسم الإحصاء، التقرير الإحصائي السنوي.

(*) عدا مناطق الجنوب370 مناطق الجنوب هوائية + قابلو.

(**)عدا مناطق الجنوب و 1895 مناطق الجنوب هوائية + قابلو.

إما بالنسبة إلى توزيع الطاقة الكهربائية والمجهزة حسب أصناف المستهلكين للمدة (2014-2017) نلاحظ من بيانات الجدول إن هناك تزايد نسبي في حجم الحصص الموزعة من الطاقة الكهربائية عن الأعوام السابقة، إذ قد تزايدت حصة القطاع المنزلي لتصل إلى حوالي (61%) في العام 2017 بعد إن كانت عام 2016 (46%)، وكذلك الحال بالنسبة إلى أصناف المستهلكين الآخرين التجاري والزراعي والصناعي لتصل إلى (6%،2%،12%) على التوالي في عام 2017 بعد إن كان في عام 2016 (5%،2%،11%)، مع تراجع ملحوظ في حصة القطاع الحكومي إذ بلغت نسبة التجهيز (19%) في عام 2017 بعد إن كانت في عام 2016 (31%).

جدول (54)

توزيع الطاقة الكهربائية المجهزة حسب أصناف المستهلكين للمدة (2014-2017) (م .و .س)

العام	إجمالي الطاقة المباعة	منزلي	%	تجاري	%	حكومي	%	زراعي	%	صناعي	%
2014	42431132	17070854	40	2791115	7	12915706	30	929274	2	8724183	21
2015	42034740	20276941	48	3087472	7	6449184	15	11549188	27	671955	2
2016	38635804	17952433	46	1936788	5	12093705	31	645284	2	4123331	11
2017	40770622	24993174	61	2483965	6	7553790	19	709790	2	5029902	12

المصدر : وزارة الكهرباء، مركز المعلوماتية، قسم الإحصاء، التقرير الإحصائي السنوي.

يتضح مما تقدم إن منظومة الكهرباء في العراق تدور في حلقة مفرغة بين ضعف قدرتها على التوصيل وعدم إمكانية الاعتماد عليها على النحو المطلوب على الرغم من التحسن الطفيف في الآونة الأخيرة، الأمر الذي يدعو إلى ضرورة القيام بإصلاحات من شأنها ضمان سلامة المنظومة على المدى الطويل، وتعد ابرز مشاكل القطاع الكهربائي هي التدابير اليائسة التي تدفع المستخدمين لاتخاذها والتي تزيد من تدهورها، وعدم القدرة على تنفيذ الإعمال التجارية العادية وفقا لجدول زمني يمكن الاعتماد عليه، وفي بلد يعاني من برودة الطقس في فصل الشتاء وقسوة حرارته في فصل الصيف، فأن نقص الطاقة الكهربائية يشكل صعوبات جمة للإفراد، وقد أدى غياب إمدادات الطاقة الكهربائية من الشبكة الوطنية إلى انتشار تركيب المولدات الديزل الخاصة (المولدات الأهلية)، والتي يمثل استمرار تشغيلها تكاليف كبيرة تقع على كاهل المواطن، وتلوث للهواء وانبعاث الغازات في الغلاف الجوي، وتشير التقديرات إلى إن التكلفة الإجمالية التي يتكبدها الاقتصاد العراقي بسبب نقص الطاقة الكهربائية تتجاوز (40) مليار دولار سنويا، ويعزى هذا النقص إلى مجموعة متنوعة من أوجه القصور في منظومة الطاقة

الكهربائية التي لا تعمل بكامل سعتها، نظرا لظروف التشغيل غير القياسية وعمر محطات توليد الكهرباء، ونقص الوقود، وتعطل معدات التوليد مما اثر على القدرة الفعلية لتوليد الكهرباء إذ بلغ معدل الإنتاج الفعلي (9314) ميكا واط عام 2014 وهو دون مستوى الحاجة والتي تقدر بحوالي (15220) ميكا واط، إي إن العراق يعاني من عجز بحدود (6000) ميكا واط، فضلا عن كلفة الفرصة البديلة المتمثلة بشل الأنشطة الاقتصادية المولدة لفرص العمل وتسد حاجة الطلب المحلي المتنامي، ومن جهة أخرى فأن المحطات الكهربائية الموجودة تعاني من اختناقات تيار الضغط العالي حيث تفوق الأحمال الكهربائية لمنطقة الوسط وخصوصا في بغداد قدرة شبكة نقل الكهرباء الموفرة لخدمة هذه المنطقة كما إن خطوط الكهرباء الحالية بحاجة إلى تعزيز من خلال مد خطوط إضافية لتخفيف الاختناقات وتحسين مستوى مرونة منظومة الكهرباء وزيادة قدرتها على توصيل التيار على النحو المطلوب.

إما شبكات توزيع الكهرباء فهي تعاني من مشاكل مماثلة كالأحمال الزائدة وعدم الاعتماد عليها نتيجة للنمو العشوائي للسكن والافتقار إلى ممارسات صيانة قياسية ومنهجية التي تنعكس بشكل تحديات عديدة تواجه قطاع الطاقة الكهربائية مما يتطلب تحديد مزيج تقنيات توليد الكهرباء وتحديد أكثر أساليب التوليد كفاءة والتي من شأنها تزويد العراق بالكهرباء وعلى نحو مستدام بيئيا، ولاسيما الإمكانيات الطبيعية التي يملكها العراق ما تمكنه من توليد طاقة كهربائية وفيرة بفضل ما ينعم به من مصادر الطاقة المتجددة (كالطاقة الشمسية).

ثانياً : مؤشرات نشاط الكهرباء للربعين الثاني والثالث لعام 2018

يبين الجدول (55) مؤشرات الطاقة الكهربائية المنتجة والمستهلكة للربع الثالث لعام 2017 والربعين الثاني والثالث لعام 2018 وكما يلي :-

- بلغت كمية الطاقة المنتجة (13734518) م.و.س في الربع الثالث لعام 2018 مسجلاً ارتفاعاً ما نسبته (10.8%) مقارنة مع الربع الثالث لعام 2017 وبنسبة (30.0%) عن الربع الثاني لعام 2018 .
- بلغت كمية الطاقة الكهربائية المستوردة (755353) م.و.س في الربع الثالث لعام 2018 لتنخفض بنسبة (68.2-%) مقارنة بالربع الثالث لعام 2017 وبنسبة منخفضة بلغت (57.1-%) عن الربع الثاني لعام 2018 ، ويعزى سبب ذلك الى توقف اغلب الخطوط والبارجات المستوردة عن العمل ، فضلاً عن ارتفاع كمية الطاقة الكهربائية المنتجة محلياً .

جدول (55)

مؤشرات كمية الطاقة الكهربائية المنتجة والمستهلكة للربع الثالث لعام 2017 والربعين الثاني والثالث لعام 2018

المؤشرات	الدورية	وحدة القياس	الربع الثالث 2017	الربع الثاني 2018	الربع الثالث 2018	نسبة التغير %	نسبة التغير %
			1	2	3	3/1	3/2
كمية الطاقة الكهربائية المنتجة	ربعي	م.و.س	28646954	24407208	31734518	10.8	30.0
كمية الطاقة الكهربائية المستوردة(*)	ربعي	م.و.س	2377788	1758778	755353	(68.2)	(57.1)

المصدر : الجهاز المركزي للاحصاء ، مديرية الحسابات القومية .

(م.و.س) مقدار القدرة المولدة لمجموع ساعات التشغيل الفعلي في الربع الثاني .

(*) عدا اقليم كردستان .

شكل (58)

كمية الطاقة الكهربائية المنتجة والمستهلكة للربع الثالث لعام 2017 والربعين الثاني والثالث لعام 2018

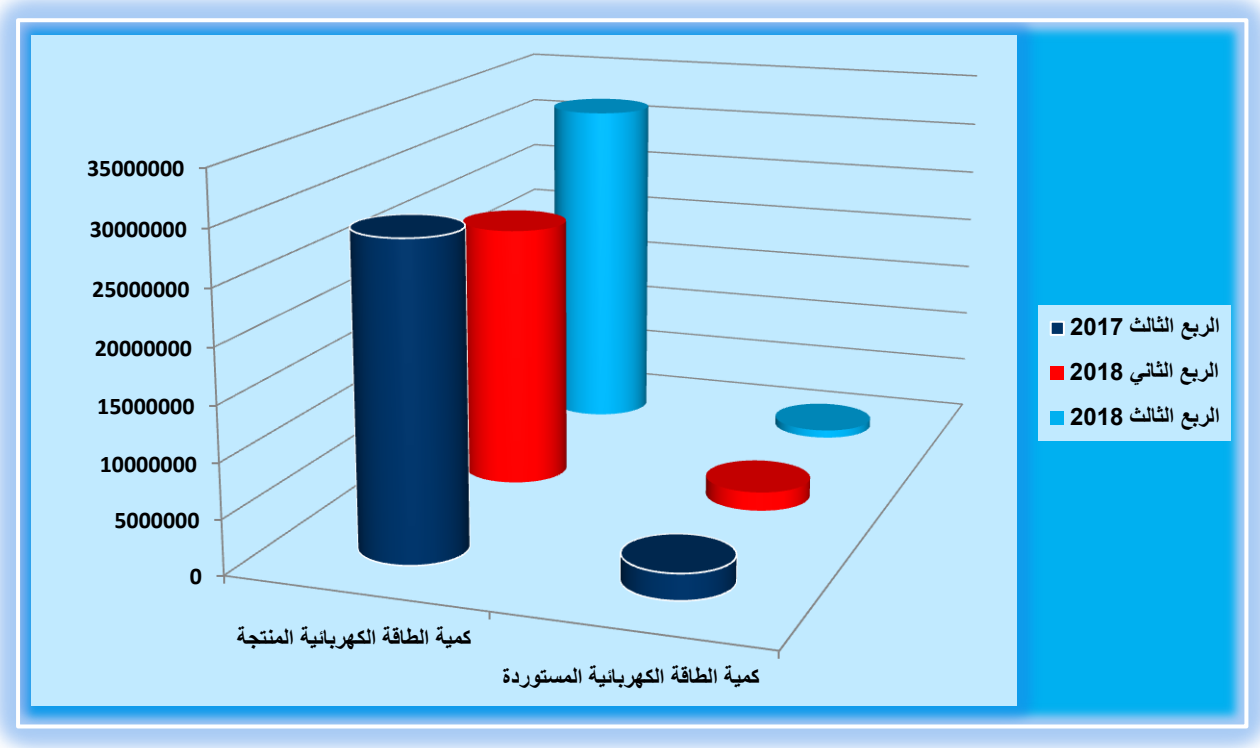

ثالثاً : قطاع الماء والصرف الصحي

1.خدمات الماء الصافي

الماء شريان الحياة وهو مورد ضروري من خلاله تستطيع البيوت والشركات من القيام بأعمالها الاعتيادية وان إي مشاكل في تجهيز المياه تؤثر سلبا على الإنتاجية الاقتصادية وتشكل خطراً على صحة الشعب، وفي العراق أولت سياسة الحكومة التنموية أهمية خاصة للنهوض بقطاع الماء الصافي في السنوات الأخيرة والتأكيد على شمول كافة المناطق الحضرية والريفية على حد سواء بهذه الخدمة الأساسية وتأمين المياه الصالحة للشرب وتقديمها بكميات كبيرة ونوعيات جيدة إلى كافة فئات الشعب، لاسيما أنها شهدت في عقدي السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي تطوراً ملموساً في تقديم هذه الخدمة وقد بلغت نسبة تغطيتها إلى حوالي (95%) من سكان المناطق الحضرية و(75%) من المناطق الريفية.

ومن بيانات الجدول (56) الذي يوضح نشاط الماء نلاحظ ان كمية الماء الصافي المنتج في عام 2014 بلغت (13.9) مليون م3/ يوم موزعة بواقع (3.0) مليون م3/يوم منتجة في أمانة بغداد و(10.9) مليون م3/ يوم منتجة في أطراف بغداد وباقي المحافظات وهذه الكميات منتجة في المشاريع والمجمعات المائية قد بلغ عددها (283) مشروع وبلغ عدد المجمعات المائية (3242) مجمعاً للماء تنتج الماء الصالح للشرب، و بلغ نصيب الفرد اليومي بحدود (451) لتر/ يوم.

وفي حين بلغت كمية الماء الصافي المنتجة عام 2015 (14.3) مليون م3/ يوم وهي موزعة على (264) مشروع و(4361) مجمعاً للماء تنتج الماء الصالح للشرب، وهو ما انعكس في تحديد نصيب الفرد اليومي الذي بلغ بحدود (320) لتر/ يوم.

وفي عام 2016 انخفضت كمية المياه الصافي المنتجة إلى (11.9) مليون م3/ يوم وهي موزعة على (177) مشروع و(3132) مجمعاً للماء ينتج الماء الصالح للشرب، وهو ما انعكس في تحديد نصيب الفرد اليومي حوالي (332) لتر/ يوم، في حين بلغ عدد المشاريع المتوقفة (16) مشروع بسبب عدم تحديث وصيانة الوحدات الكهرومائية والافتقار إلى قطع الغيار الضرورية وقلة التخصيص المالي بسبب الظروف الراهنة وعمليات الإرهاب التي تواجه البلاد، فضلا عن التلكؤ والتأخير في مشاريع التأهيل وعدم صيانة السدود القائمة والتقادم في الوحدات الكهرومائية، علماً إن هذه النسب تشمل محافظات العراق عدا محافظتي الانبار ونينوى وإقليم كردستان.

في حين ارتفعت كمية الماء الصافي المنتجة في عام 2017 لتصل (13.8) مليون م3/ يوم وهي موزعة على (239) مشروع و(3385) مجمعاً للماء تنتج الماء الصالح للشرب, وهو ما انعكس

في تحديد نصيب الفرد اليومي الذي بلغ بحدود (327) لتر/ يوم, جاءت الزيادة نتيجة الإسراع في انجاز المشاريع قيد التنفيذ, فضلا عن إنشاء مشاريع جديدة وتوسيع طاقات المشاريع القائمة والعمل على تخفيض نسبة الهدر من الماء المنتجة والجدول (56) يوضح هذه المؤشرات.

جدول (56)

المؤشرات الرئيسية لنشاط الماء الصافي للمدة (2014-2017)

التفاصيل	2014	2015	2016	2017
كمية الماء الصافي المنتج مليون م^3 / يوم	13.9	14.3	11.9	13.8
عدد المشاريع (العاملة,العاملة جزئيا,متوقفة)	283	264	177	239
عدد المجمعات	3242	4361	3132	3385
نصيب الفرد اليومي لتر / يوم	451	320	332	327

المصدر : وزارة البلديات والإشغال العامة، المديرية العامة للماء، قسم التخطيط والمتابعة.

أمانة بغداد دائرة ماء بغداد، قسم السيطرة النوعية.

الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية إحصاء البيئة.

مما تقدم يتضح بان قطاع الماء يعاني من ضغوط متزايدة تعيق إمدادات المياه بشكل سلس ويرجع إلى جملة أسباب منها قدم محطات مياه الشرب والشبكات الناقلة ومشاكل التيار الكهربائي وشحه الوقود والهدر والاستخدام المفرط للمياه فضلا عن النمو السكاني والتطور الحضري والذي انعكس بارتفاع متوسط استهلاك الفرد للمياه، ومن جانب أخر فان أسعار وحدات الماء (الجباية) لازالت منخفضة في الوقت الذي تزداد فيه الكلف التشغيلية بشكل سريع إذ لا تغطي هذه الإيرادات أكثر من(5%) من كلف التشغيل والصيانة وهذه الأسعار المنخفضة لا تقدم حافزا لترشيد الاستهلاك وتجرد قطاع تجهيز الماء من الأموال الضرورية لتحديث وتحسين أداء الشبكات، لذا يواجه العراق صعوبات في تحقيق هدف الوصول إلى تأمين ماء صالح للشرب بنوعية عالية وزيادة نسبة المخدومين في المحافظات.

2.خدمات الصرف الصحي

من اجل الحفاظ على بيئة صحية سليمة للأسر لابد إن يكون هناك عمل يأخذ بنظر الاعتبار توفر البنى التحتية الجيدة والتي من أهم شروطها هو توفر الصرف الصحي، ولإعطاء صورة عن خدمات الصرف الصحي ومن خلال تحليل بيانات الجدول (57) يتضح الأتي :-

جدول(57)

المؤشرات الرئيسية لنشاط الصرف الصحي للمدة (2014–2017)

التفاصيل	2014	2015	2016	2017
عدد محطات المعالجة المركزية والوحدات	43	43	47	54
نسبة السكان المخدومين بشبكات المجاري (العادمة والمشتركة) (%)	31.8	39.9	42.5	34.6
كمية المياه العادمة المتولدة في المحطات ووحدات المعالجة (مليون م^3/ يوم)	1.7	1.9	2.3	3.3
محطات الضخ	1066	1085	1178	1282

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية إحصاء البيئة.

بلغ عدد محطات المعالجة المركزية والوحدات في عام 2014 حوالي (43) محطة وبلغت نسبة السكان المخدومين بشبكات المجاري (العادمة والمشتركة) حوالي (31.8%) وكما بلغت كمية المياه العادمة المتولدة في المحطات ووحدات المعالجة (1.7) مليون م3/ يوم، وبلغ مجموع محطات الضخ الكلية (1066) محطة، إما في عام 2015 بلغت عدد محطات المعالجة المركزية والوحدات (43) محطة ونسبة السكان المخدومين بشبكات المجاري (العادمة والمشتركة) فقد ارتفعت إلى حوالي (39.9%) وهذه النسبة عدا إقليم كردستان ومحافظتي نينوى والانبار بسبب الظروف التي مرت بها وكمية المياه العادمة المتولدة في المحطات (1.9) مليون م3/ يوم وعدد محطات الضخ (1085) محطة، أيضا عدا إقليم كردستان وهذا ما يعكس حجم الضغط على محطات المعالجة لاسيما في محافظة بغداد المركز بسبب كمية المياه الداخلة إلى المحطة اكبر من الطاقة التصميمية، مما يؤدي إلى تصريف مخلفات سائلة غير معالجة إلى النهر مباشرة دون معالجة وإذ يتم معالجة المياه المتوقفة إلى المحطة معالجة فيزياوية وبيولوجية فقط ولا توجد أي معالجة أخرى مما يؤدي إلى ارتفاع تراكيز العناصر الكيميائية المؤثرة على المصدر المائي، والكثافة السكانية والتوسع الكبير فيها مما يعظم من كلفة تقديم هذه الخدمة من جهة ويعيق زيادة نسبة التغطية من جهة أخرى.

إما في عام 2016 فقد ارتفعت عدد محطات المعالجة المركزية والوحدات لتصل إلى (47) محطة فضلا عن إلى (6) محطات متوقفة بسبب الظروف المالية التي يمر بها البلد وقلة التخصيص المالي، ونسبة السكان المخدومين بشبكات المجاري (العادمة والمشتركة) إلى حوالي (42.5%) وهذه النسبة عدا إقليم كردستان ومحافظتي نينوى والانبار بسبب الظروف التي مرت بها وكمية المياه العادمة المتولدة في المحطات والوحدات (2.3) مليون م3/ يوم، وعدد محطات الضخ (1178) محطة فضلا عن إلى (16) محطة ضخ متوقفة بسبب الظروف المالية التي يمر بها البلد، أيضا عدا إقليم كردستان،

وهذا ما يعكس حجم الضغط على محطات المعالجة لاسيما في محافظة بغداد المركز بسبب كمية المياه الداخلة إلى المحطة اكبر من الطاقة التصميمية، مما يؤدي إلى تصريف مخلفات سائلة غير معالجة إلى النهر مباشرة دون معالجة وتعالج المياه المصرفة إلى المحطة معالجة فيزياوية وبيولوجية فقط ولا توجد أي معالجة أخرى مما يؤدي إلى ارتفاع تراكيز العناصر الكيميائية المؤثرة على المصدر المائي، والكثافة السكانية والتوسع الكبير فيها, مما يعظم من كلفة تقديم هذه الخدمة من جهة ويعيق زيادة نسبة التغطية من جهة أخرى.

إما في عام 2017 فقد ارتفعت عدد محطات المعالجة المركزية والوحدات لتصل إلى (54) محطة، ونسبة السكان المخدومين بشبكات المجاري (العادمة والمشتركة) إلى حوالي (34.6%) وهذه النسبة عدا إقليم كردستان ومحافظتي نينوى والانبار بسبب الظروف التي مرت بها وكمية المياه العادمة المتولدة في المحطات والوحدات (3.3) مليون م3/ يوم، وعدد محطات الضخ (1282) محطة أيضا عدا إقليم كردستان، وذلك من خلال إكمال تنفيذ المشاريع قيد التنفيذ والجديدة منها إن مشاريع الصرف الصحي كانت ولم تزل دون المستوى المطلوب، وقد أسهم عدم الاهتمام بهذا القطاع في تلوث البيئة وأصبح يشكل خطورة حقيقية على صحة المواطنين، إذ إن اغلب مياه الصرف الصحي يلقى في الأنهار والجداول التي تستخدم مياهها للشرب من قبل العديد من سكان القرى والأرياف التي لا تكون مخدومة بشبكات المياه الصالحة للشرب، بل صارت تلقى بمخلفاتها في مياه الأنهار وهذا يشكل تحديا وخطورة على حياة المواطنين وصحتهم.

وبالرغم من ضخامة المبالغ الاستثمارية التي خصصت للصرف الصحي في المحافظات عدا بغداد إلا إن تدني مستوى خدمات الصرف الصحي والتدهور الذي أصاب البنى التحتية لها مما يعيق تحقيق الرؤية الهادفة إلى تأمين الصرف الصحي مستجيب لغايات الأهداف الإنمائية للألفية، وإذا لم يتم التصدي لتلك المسائل سيستمر الصرف الصحي السيئ في إلحاق الضرر بصحة المواطنين وإعاقة تحقيق التنمية الشاملة في البلاد.

إن ابرز مشكلات هذا القطاع هو وجود عجز كبير في نسبة تغطية سكان الحضر وانعدام التغطية بشكل كامل في المناطق الريفية مما يؤشر إلى حجم المعاناة وضعف الإمكانات المتاحة لسكان الريف مقارنة بسكان الحضر وهذا ينسجم مع ارتفاع نسبة الفقر في الريف، والحاجة إلى موارد ضخمة جدا لزيادة نسبة التغطية وتحسين نوعية الخدمات, ناهيك عن تقادم أعمار شبكات الصرف الصحي القائمة حاليا وعدم استيعابها لجميع كميات المياه العادمة المتولدة وحاجتها إلى الإدامة والتطوير، فضلا

عن التلوث البيئي الخطير الناجم عن تصريف مياه غير معالجة إلى مصادر الموارد المائية وخاصة اختلاط مياه الصرف الصحي بشبكات مياه الشرب القريبة من مأخذ مشاريع مياه الشرب.

رابعاً : قطاع النقل

يتصف هذا القطاع بوجود شركات مملوكة للحكومة ومرتبطة بها حسب البند المعمول به لحد ألان في قانون النقل رقم (80) لعام 1983 الذي ينص على إن (يقوم القطاع الاشتراكي بقيادة وتوجيه نشاط النقل) والتعليمات والأنظمة الفرعية ذات الصلة الصادرة بموجبها تمنح وزارة النقل وتشكيلاتها السيطرة والتوجيه في مجال الاستيراد والتصدير والخزن، ويتكون هذا القطاع من التشكيلات الآتية:-

1.سكك الحديد

يمثل النقل بسكك الحديد احد الجوانب الأساسية في مجال النقل البري التي تحقق شروط النقل بأمان وبأقل تكلفة للمسافرين والبضائع ولمسافات طويلة، ويعد العراق من الدول الرائدة في مجال استخدام السكك إذ تم تسيير أول قطار في حزيران عام 1914، ويمتلك شبكة سكك حديدية تغطي أجزاء واسعة منه وكما موضحة في الجدول (58).

جدول (58)

المؤشرات الرئيسة لنشاط السكك الحديدية للمدة (2014 – 2017)

التفاصيل	الوحدة القياسية	2014	2015	2016	2017
أطوال محاور سكك الحديد	كم	2370	2890	2893	2893
عدد القاطرات	قاطرة	375	375	375	375
عدد المسافرين بأجر	إلف مسافر	146	393	417	435
عدد الكيلومترات السفرية	مليون مسافر/ كم	74	139	146	169
متوسط أجرة نقل المسافر	إلف دينار	13.5	11.8	99.3	99.2
البضائع المنقولة باجر	إلف طن	1067	318	52	104
الإيرادات المتحققة من نقل المسافرين	مليون دينار	1967	4652	4140	4313
الإيرادات المتحققة من نقل البضائع	مليون دينار	7021	3316	819.0	1560

المصدر : وزارة النقل، دائرة التخطيط والمتابعة، قسم التخطيط.

وعند الاطلاع على المؤشرات الرئيسية لنشاط السكك الحديدية في العراق بعد عام 2014 نلاحظ أن هناك تذبذب واضح في المدة الأخيرة لمؤشرات نشاط السكك الحديد ارتفاعاً وانخفاضاً، ففي عام 2015 كانت هناك ارتفاعاً ملحوظا في اغلب مؤشرات السكك الحديدية، وخاصة في أطوال محاور سكك الحديد، إذ قد وصلت عام 2015 إلى حوالي (2890) كم بعد إن كانت عام 2014 لا

تتجاوز (2370) كم، إما عام 2016 فقد شهد ارتفاعا طفيف في بعض المؤشرات، إذ بلغت (2893) كم، ويعود سبب هذا الارتفاع إلى تشغيل مشاريع مد السكك الحديد الجديدة وتحسن الأوضاع الأمنية في بعض محافظات البلد، وكذلك الحال بالنسبة لجانب الإيرادات من نقل المسافرين فقد وصل حجم الإيرادات إلى حوالي (4652) مليون دينار في عام 2015، وهي زيادة ملحوظة عن العام السابق الذي لم يتجاوز إيرادات المؤشر الأخير حوالي (1967) مليون دينار عراقي، إما في عام 2016 فقد شهد حجم إيرادات لنقل المسافرين انخفاضاً ملحوظاً إذ بلغت (4140) مليون دينار مقارنة بعام 2015، إما بالنسبة لجانب الإيرادات من نقل البضائع فقد وصل حجم الإيرادات إلى حوالي (3316) مليون دينار في عام 2015، وهو انخفاضا ملحوظا عن العام السابق الذي لم يتجاوز إيرادات المؤشر الأخير حوالي (7021) مليون دينار عراقي، إما في عام 2016 فقد شهد حجم الإيرادات لنقل البضائع انخفاضاً ملحوظاً إذ بلغت (819) مليون دينار مقارنة بعام 2015، لانخفاض كمية البضائع المنقولة ومنها خامات الفوسفات، إما عام 2017 فقد شهد ارتفاعا طفيف في بعض المؤشرات، فكانت أطوال السكك الحديد باقية على حالها، إما بالنسبة لجانب الإيرادات من نقل المسافرين فقد ارتفعت لتصل إلى حوالي (4313) مليون دينار في عام 2017، وهي زيادة ملحوظة عن العام السابق فقد كانت حوالي (4140) مليون دينار عراقي، ويعود سبب الارتفاع إلى زيادة عدد المسافرين، إما بالنسبة لجانب الإيرادات من نقل البضائع فقد وصل حجم الإيرادات إلى حوالي (1560) مليون دينار في عام 2017، ارتفعت ارتفاعا ملحوظا عن العام السابق فقد كانت حوالي (819) مليون دينار عراقي ويعود سبب الارتفاع لتسير قطارات جديدة لنقل البضائع، وهذا ما يدل على زيادة حجم الإيرادات العامة للدولة ودخلها القومي والجدول السابق يوضح ذلك.

مما تقدم يتضح بان النقل بواسطة سكك الحديد في العراق غير فعال نسبيا وهذا يعود إلى جملة أسباب منها قدم الشبكة إذ إن عمر معظم هذه السكك هو مابين (60–80) سنة، فضلا عن عدم وجود صيانة دورية يعول عليها وبشكل مستمر ومن قبل شركات رصينة في هذا المجال وان كانت هناك صيانة فهي قليلة وبطيئة لا ترتقي مع حجم واحتياجات الشبكة، ناهيك عن عدم وجود خطوط مزدوجة، مما ينعكس بطول مدة الرحلة وارتفاع زمن الانتظار في المحطات، الأمر الذي انعكس سلبا على انخفاض الطاقة التشغيلية لشبكة سكك الحديد والتي لا تتجاوز (50%) بسبب قلة المعرفة بأساليب الإدارة الحديثة للنقل وعدم توفر شروط السلامة الواجبة لتلافي الحوادث ونقل الحمولات بأمان، مما يتطلب التوسع في شبكة النقل بالسكك الحديدية والذي من شأنه المساهمة في تخفيف الضغط على

الطرق السريعة والطرق الشريانية بين المدن, وما يترتب على ذلك بالحد من الإضرار التي تصيب هذه الطرق نتيجة الحمولات الكبيرة التي تمر عليها والتي تزيد عن الحمولات المحورية المقررة.

2.النقل المائي

تهتم البلدان عادة بالنقل المائي سواء كان بحريا أم نهريا وذلك لتميزه عن باقي وسائط النقل الأخرى، لاسيما نقله لكميات البضائع الضخمة، فضلا عن رخص تكاليفه قياسا بمجالات النقل الأخرى، والعراق لديه أربع موانئ رئيسة ومنصتين عائمتين لتصدير النفط تقع على امتداد الخط الساحلي القصير له والذي تحده الكويت وإيران، وكما موضح في الجدول (59) الذي تم فيه تصنيف الموانئ من حيث العمر والطاقة الإنتاجية.

جدول (59)

موانئ الحمولة والحاويات

اسم الميناء	تاريخ الانجاز	الطول	الأرصفة	الطاقة الإنتاجية
المعقل	1919	2.5 كم	6	2.5 – 3 مليون طن
أم قصر	1965	4.2 كم	22	9– 10 مليون طن
أبو فلوس	1974	0.525 كم	3	750 إلف طن
خور الزبير	1989	2.2 كم	12	7.75 مليون طن

المصدر: وزارة النقل، دائرة التخطيط والمتابعة، قسم التخطيط.

إذ إن نشاط الموانئ في العراق لم يشهد أي تغيير لا من ناحية الأطوال ولا عدد الأرصفة ولا حتى الطاقة الإنتاجية، إذ يدخل مينائي أم قصر والزبير ما يقارب (25%) من الواردات إلى العراق وذلك لامتلاكهما القدرة الاستيعابية للتعامل مع الحمولة والحاويات ولاسيما إن ميناء أم قصر الذي يتمتع بمعدل بضائع سنوي يبلغ (10) مليون طن سنويا وفيه طريق جيد متعدد الوسائط وخط سكة حديد.

جدول (60)

المؤشرات الرئيسية للنقل المائي للمدة (2014 –2017)

التفاصيل	الوحدة القياسية	2014	2015	2016	2017
عدد السفن القادمة للموانئ العراقية (لنقل البضائع)	سفينة	2442	2004	1891	2049
الحمولة الإجمالية لسفن البضائع المصدرة والمستوردة	إلف طن	259	383	370	406
عدد السفن المغادرة من الموانئ العراقية	سفينة	187	279	312	537
عدد المسافرين القادمين للموانئ العراقية	مسافر	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
عدد المسافرين المغادرين الموانئ العراقية	مسافر	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد

المصدر : وزارة النقل، دائرة التخطيط والمتابعة، قسم التخطيط.

وعند تتبع المؤشرات الرئيسية للنقل المائي والتي يشخصها الجدول (60) نلاحظ أن هناك انخفاضا ملحوظا في مؤشراته لعام 2015 عن العام السابق، إذ بلغ عدد السفن (2442) سفينة في عام 2014، وانخفض عدد السفن ليصل إلى (2004) و(1891) سفينة في عامي (2015) و (2016) على التوالي، إما في عام 2017 فقد شهد عدد السفن ارتفاعا ملحوظاً إذ بلغ عددها (2049) سفينة، إما عدد السفن المغادرة من الموانئ العراقية فقد ارتفع عددها (279) سفينة لعام (2015) بعد إن كانت (187) سفينة في عام 2014، واستمرت بالارتفاع لتصل إلى (312) و(537) سفينة لعامين (2016) و (2017) على التوالي.

إما كمية الحمولات الإجمالية لسفن البضائع المصدرة والمستوردة فقد بلغت (383) إلف طن خلال عام (2015) بعدان كانت (259) إلف طن عام (2014)، إما في عام 2016 فقد انخفضت كمية الحمولات الإجمالية لسفن البضائع المصدرة والمستوردة لتصل إلى (370) إلف طن عن العام السابق، إما في عام (2017) فقد ارتفعت كمية الحمولات الإجمالية لسفن البضائع المصدرة والمستوردة ارتفعت لتصل (406) إلف طن بعد إن كانت (370) إلف طن عام 2016، وهو انعكاس للزيادة الحاصلة في عدد السفن القادمة للموانئ العراقية للعام ذاتها.

مما تقدم يتضح بان النقل المائي لا يزال يعاني من معوقات حقيقية تحد من فاعلية نموه والمتجسده بالممرات المائية الضيقة، إذ تشكل الرواسب الطينية والسفن الغارقة في القنوات الرئيسة تحديا إضافيا لحجم حركة المرور الحالية بسبب محدودية الأعماق للممرات الملاحية وضيق واجهات الأرصفة والتي تتراوح ما بين (7.5–12) متر، مما يحد من إمكانية استقبالها للبواخر العملاقة بانسيابية، ومن جانب أخر هو شحه المعدات الاختصاصية ومعدات مناولة البضائع والخدمات السائدة،

فضلا عن مشاكل إدارية رئيسية مرتبطة بعمليات إدارة الموانئ، إذ إن إدارة الموانئ الأربعة الخاصة بالحمولات والحاويات غير فاعلة إلى حد كبير بتنسيق زمن الشحنات مما يؤدي إلى اختناقات وينجم عنها تأخيرات طويلة للتحميل والتفريغ، وفي بعض الأحيان توجد عدة سفن بانتظار التفريغ وأحيانا لا توجد بسبب العجز الكبير في الطاقات التصميمية للأرصفة الحالية والتي تقدر بحدود (15) مليون طن سنويا، كما إن سلطات الكمارك تحتاج إلى عدة أيام للانتهاء من تخليص المعاملات، فضلا عن الحاجة إلى أسطول بحري يضم بواخر لنقل الحاويات وبواخر للحمولات المتنوعة إذ لم يتجاوز إجمالي الاستثمارات الموجهة إلى هذا النشاط خلال المدة (2007–2011) عن (460) مليار دينار ولم يتجاوز حجم المصروف منها عن (40%)، كما إن عزوف القطاع الخاص للاستثمار في تنفيذ البنى التحتية لهذا النشاط ساعد على عدم تطويره، أما في مجال النقل النهري فالعمل شبه متوقف بسبب شحه المياه وقلة الغواطس في الأنهار وحاجتها إلى الكري، فضلا عن وجود عوائق في مجرى الأنهار من بقايا الجسور المتضررة بسبب الحروب السابقة وكذلك أنشاء الجسور الوقتية والعائمة وجسور الخدمة.

3.النقل الجوي

يتمتع النقل الجوي بالسرعة الفائقة التي تمكنه من الوصول إلى أبعد المسافات في زمن قصير تعجز عن تحقيقه وسائل النقل الأخرى، وتنبثق هذه الأهمية من الخدمات التي يقدمها في مجال نقل الركاب والبضائع والأمتعة والبريد من بلد إلى أخر والتي أدت إلى تسهيل عملية النقل وزيادة الروابط والعلاقات الدولية ، ويتكون نشاط النقل الجوي في العراق بنشاط كل من المنشأة العامة للطيران المدني والمسؤولة عن المطارات والشركة العامة للخطوط الجوية العراقية والمسؤولة عن النقل الجوي بواسطة الطائرات.

جدول (61)

عدد المسافرين وكمية الشحن الوارد والصادر للمدة (2014–2017)

البيان	2014	2015	2016	2017
النقل الدولي (مسافر) بالإلف	3871	4758	5007	6802
النقل الداخلي (مسافر) بالإلف	870	954	933	914
الشحن الوارد (طن)	7870	10386	19029	35335
الشحن الصادر (طن)	985	1193	1040	1090

المصدر : وزارة النقل، دائرة التخطيط والمتابعة، قسم التخطيط.

إذ يتضح من خلال بيانات الجدول (61) إن هناك ارتفاع مستمر في عدد مسافري النقل الدولي إذ سجل من (3871) إلف مسافر عام (2014) إلى (6802) إلف مسافر عام (2017)، كذلك شهد عن النقل الداخلي بين المحافظات ارتفاعاً للمدة ذاتها إذ بلغ عدد المسافرين (870) و(954) إلف مسافر على التوالي لعامي (2014) و(2015)، وهذا يعود إلى تنفيذ إعمال لإعادة تأهيل المطارات الحالية، وامتلاك الشركة لأسطول جوي متكامل، فضلا عن زيادة الرحلات وخاصة السياحية الداخلية والخارجية، فيما شهد عام (2016) انخفاضا طفيفا بلغ (933) مسافر، إما نشاط الشحن الوارد للبضائع فهناك ارتفاع ملحوظاً من (7870) طن عام (2014) إلى (35335) طن عام 2017، وكذلك الارتفاع الواضح في الشحن الصادر خلال عامي (2014) و(2015) إذ بلغ (985) و(1193) طن على التوالي، ألا انه عاد للانخفاض في عام (2016) إذ بلغ (1040) طن، إما في عام (2017) شهد الشحن الصادر ارتفاع ملحوظ إذ بلغ (1090) طن.

4.النقل البري

تحظى الشركة العامة للنقل البري بالأولوية في نقل البضائع التابعة للوزارات الأخرى سواء كان في المواني من والى السفن، إذ تقوم بنقل المواد الغذائية لصالح وزارة الزراعة ومواد البطاقة التموينية لصالح وزارة التجارة إلى جانب معدات النقل والشحنات الأخرى للوزارات كافة، وتمتلك الشركة حوالي (500) شاحنة عاملة فقط مقارنة ب (1200) شاحنة قبل عام (2003) مما تضطر الشركة إلى التعاقد مع سائقي الشاحنات من القطاع الخاص لتلبية متطلبات الشحن الخاصة بها.

جدول (62)

المؤشرات الرئيسية لنشاط النقل البري للمدة (2014 – 2017)

التفاصيل	2014	2015	2016	2017
عدد الشاحنات	**601**	**609**	**514**	**493**
كمية البضائع المنقولة (إلف طن)	**386**	**354**	**299**	**334**
الإيرادات المتحققة (مليار دينار)	**14.3**	**16.9**	**9.6**	**11.2**
عدد المشتغلين	**3586**	**3362**	**3161**	**2707**

المصدر : وزارة النقل، دائرة التخطيط والمتابعة، قسم التخطيط.

نلاحظ من خلال الجدول (62) إن هناك ارتفاع ملحوظ لعدد الشاحنات خلال (2014) و (2015) من (601) شاحنة إلى (609) شاحنة على التوالي، إلا انه انخفض في عام (2016) ليبلغ (514) شاحنة ويستمر بالانخفاض لعام (2017) ويسجل (493) شاحنة يعود وهذا الانخفاض إلى

خروج العديد من الشاحنات عن الخدمة بعد نهاية عمرها الإنتاجي وعدم تعويضها بشاحنات جديدة فضلا عن توقف بعض الخطوط لسوء الأوضاع الأمنية، فضلا عن كميات البضائع المنقولة بين المحافظات فقد انخفضت تدريجيا للعامين (2015) و (2016) لتصل إلى (354) و (299) إلف طن على التوالي بعد إن كانت (386) إلف طن عام (2014)، مما حد بالشركة إلى التعاقد مع الشركات الأهلية، إما في عام (2017) فقد ارتفعت كميات البضائع المنقولة بين المحافظات إذ بلغت (334) إلف طن، وذلك من خلال تشجيع أقامة شركات مساهمة أو خاصة لنقل البضائع لتلبية الطلب المتنامي على نقل البضائع بالشاحنات وتحقيق الشراكة بين القطاع العام والخاص في هذا النشاط، وكما ارتفعت الإيرادات المتحققة من نقل البضائع في عام (2015) لتبلغ (16.9) مليار دينار بعد أن كانت (14.3) مليار دينار عام (2014)، إما في عام (2016) فقد انخفضت الإيرادات المتحققة من نقل البضائع لتبلغ (9.6) مليار دينار، وهذا أمر طبيعي كون كمية البضائع المنقولة انخفضت، فضلاً عن تدهور الوضع الأمني في بعض محافظات العراق، كما شهدت الإيرادات المتحققة من نقل البضائع في عام (2017) (11.2) مليار دينار ارتفاعا كون كمية البضائع المنقولة ارتفعت، فضلاً عن تحسن الوضع الأمني في بعض محافظات العراق.

إما فيما يخص عدد المشتغلين في الشركة فقد في عام (2016) ليصل إلى (3161) مشتغل بعد إن كان (3362) مشتغل في عام (2015)، استمر بالانخفاض تدريجيا ليبلغ في عام (2017) (2707) مشتغل ويعود هذا الانخفاض إلى إحالة العاملين للتقاعد أو الوفاة أو النقل، فضلا عن حالات الهجرة خارج البلد لعدم استقرار الوضع الأمني.

5.النقل العام

تمتلك الشركة العامة لنقل المسافرين والوفود رصيد من الحافلات العاملة الذي اخذ بالانخفاض التدريجي خلال المدة (2014–2016) إذ سجل من (699) إلى (630) حافلة على التوالي، إما في عام (2017) فقد ارتفع عدد الحافلات ليصل (634) حافلة، في المقابل شهد عدد الركاب ارتفاع ملحوظ وصل إلى (19) مليون راكب عام (2015) بعد إن كان (12.2) مليون راكب عام (2014) وانخفض عدد ركاب بلغ (16.3) مليون راكب في عام (2016)، إما في عام (2017) فقد ارتفع عدد الركاب ليصل إلى (19.3) مليون راكب يعود ذلك إلى امتلاك الشركة لحافلات حديثة الصنع ومكيفة وآمنة، فضلا عن ذلك مازالت الشركة تعمل بأسعار اقل من أسعار القطاع الخاص لذا اخذ الموطنون بتفضيلها على حافلات القطاع الخاص، فيما شهد عدد المشتغلين في الشركة انخفاضا مستمر خلال

المدة (2014–2017) إذ بلغ من (3691) إلى (2762) مشتغل بسبب التقاعد والاستقالة وإنهاء الخدمات والوفاة ونقل العاملين، والجدول (63) يوضح هذه المؤشرات.

جدول (63)

المؤشرات الرئيسية لنشاط النقل العام للمدة (2014 – 2017)

التفاصيل	2014	2015	2016	2017
عدد الحافلات العاملة	699	667	630	634
عدد الركاب (مليون راكب)	12.2	19	16.3	19.3
عدد المشتغلين	3691	3432	3132	2762

المصدر : وزارة النقل، دائرة التخطيط والمتابعة، قسم التخطيط.

مما تقدم يتضح بان قطاع النقل في العراق يعاني من خلل كبير ضمن نشاط الشحن والدعم اللوجستي متمثلا بارتفاع تكاليف شحن البضائع ويؤثر سلبا على الصادرات والواردات وتتضمن المعوقات التي تواجه النقل الكفوء والمنظم للنشاط الاقتصادي الأساسي شبكة الطرق السيئة والسيطرة المركزية على حركات الشحن من قبل مشاريع مملوكة للدولة غير كفوءة ولا تمتلك رأس المال الكافي مما ينعكس على انخفاض الإنتاجية، فضلا عن ذلك إن قطاع النقل في العراق غير متكامل بصورة جيدة مع دول الجوار إذ لا توجد اتفاقيات للترانزيت لإعطاء حرية لنقل الشاحنات مما يعزز التجارة البينية بين بلدان المنطقة.

إن وجود قطاع نقل كفوء سيسهل الارتباط الاقتصادي داخل العراق وخارجه أيضا ويساهم في خفض تكاليف مدخلات الإنتاج الخاصة بالأنشطة الاقتصادية الأخرى مما يجعل الاقتصاد أكثر إنتاجية وتنافسية في الأسواق العالمية، وإذا ما حقق العراق النمو المتوازن في جميع القطاعات والمناطق سيصبح من الضروري للقطاع الخاص إن يوسع أسواقه ويزيد من فرص التوظيف وهذا لا يتم إلا بوجود نشاط نقل أكثر تطورا.

ملحق (1)

الناتج المحلي الإجمالي حسب الأنشطة الاقتصادية بالأسعار الجارية مع النفط وبدونه للمدة (2014-2017) (مليون دينار)

رمز التصنيف الدولي	الانشطة الاقتصادية	2014	2015	2016	2017
1	الزراعة والغابات والصيد	13128622.6	8160769.7	7832046.9	6598384.8
2	التعدين والمقالع	117357982.0	65590963.0	67796890.8	89065057.7
1-2	النفط الخام	116852335.9	65194040.7	67400216.2	88664813.0
2-2	الانواع الأخرى من التعدين	505646.1	396922.3	396674.6	400244.7
3	الصناعة التحويلية	4999233.9	4234716.9	4436442.7	5889495.1
4	الكهرباء والماء	5846956.0	5928469.7	6450645.8	6486406.1
5	البناء والتشييد	19098018.0	12514765.3	12260516.5	12980346.7
مجموع الانشطة السلعية		**160430812.5**	**96429684.60**	**98776542.70**	**121019690.4**
مجموع الانشطة السلعية عدا النفط		**43578476.6**	**31235643.9**	**31376326.5**	**32354877.4**
6	النقل والاتصالات والخزن	19452890.3	20800702.2	22618847.1	23924453.1
7	تجارة الجملة والمفرد والفنادق وما شابه	20931618.4	21326778.9	18593822.9	18397289.6
8-1	البنوك والتأمين	3116107.6	2622463.0	3420766.6	4137873.5
مجموع الانشطة التوزيعية		**43500616.3**	**44749944.10**	**44633436.62**	**46459616.2**
8-2	ملكية دور السكن	17495088.1	13793774.9	14379154.5	15052742.1
9	خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية	45836270.9	41229609.7	40985235.6	46160940.5
9-1	الحكومة العامة	39367246.5	34798833.3	34224314.6	39164533.6
9-2	الخدمات الشخصية	6469024.4	6430776.4	6760921.0	6996406.9
مجموع الأنشطة الخدمية		**63331359.0**	**55023384.60**	**55364390.10**	**61213682.6**
مجموع الأنشطة		**267262787.8**	**196203013.3**	**198774369.4**	**228692989.2**
ناقصا: رسم الخدمة المحتسب		930132.7	1522041.5	1850227.7	2970613.7
الناتج المحلي الإجمالي		**266332655.1**	**194680971.8**	**196924141.7**	**225722375.5**
الناتج المحلي الإجمالي عدا النفط		**149480319.2**	**129486931.1**	**129523925.5**	**137057562.5**

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية الحسابات القومية .

ملحق (2)

التوزيع النسبي للناتج المحلي الإجمالي حسب الأنشطة الاقتصادية بالأسعار الجارية مع النفط وبدونه للمدة (2014-2017) (%)

رمز التصنيف الدولي	الانشطة الاقتصادية	2014	2015	2016	2017
1	الزراعة والغابات والصيد	4.91	4.16	3.94	2.89
2	التعدين والمقالع	43.9	33.43	34.11	38.94
1-2	النفط الخام	43.72	33.23	33.91	38.77
2-2	الانواع الأخرى من التعدين	0.19	0.20	0.20	0.17
3	الصناعة التحويلية	1.87	2.16	2.23	2.58
4	الكهرباء والماء	2.19	3.02	3.25	2.84
5	البناء والتشييد	7.15	6.38	6.17	5.68
مجموع الانشطة السلعية		**60.03**	**49.15**	**49.70**	**52.93**
مجموع الانشطة السلعية عدا النفط		**16.12**	**15.72**	**15.59**	**13.99**
6	النقل والاتصالات والخزن	7.28	10.60	11.38	10.46
7	تجارة الجملة والمفرد والفنادق وما شابه	7.83	10.87	9.35	8.04
8-1	البنوك والتأمين	1.17	1.34	1.72	1.81
مجموع الانشطة التوزيعية		**16.28**	**22.81**	**22.45**	**20.31**
8-2	ملكية دور السكن	6.54	7.03	7.23	6.58
9	خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية	17.15	21.0	20.62	20.18
9-1	الحكومة العامة	14.73	17.73	17.22	17.12
9-2	الخدمات الشخصية	2.42	3.28	3.40	3.06
مجموع الأنشطة الخدمية		**23.69**	**28.04**	**27.85**	**26.76**
المجموع حسب الأنشطة		**100.00**	**100.00**	**100.00**	**100.00**

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية الحسابات القومية .

ملحق (3)

الناتج المحلي الإجمالي حسب الأنشطة الاقتصادية بالأسعار الثابتة (100=2007) مع النفط وبدونه للمدة (2014-2017) (مليون دينار)

رمز التصنيف الدولي	الانشطة الاقتصادية	2014	2015	2016	2017
1	الزراعة والغابات والصيد	7309016.0	4613210.7	4598970.6	3863223.0
2	التعدين والمقالع	90523552.8	108877465.2	135393334.8	129839551.3
1-2	النفط الخام	90195849.6	108624648.4	135142908.9	129589085.3
2-2	الانواع الأخرى من التعدين	327703.2	252816.8	250425.9	250466.0
3	الصناعة التحويلية	2064945.8	1723531.5	1787446.6	2353914.9
4	الكهرباء والماء	2093426.6	2152042.5	2251534.3	1938555.3
5	البناء والتشييد	14544136.7	9402528.4	8555838.5	5806514.4
مجموع الانشطة السلعية		**116535077.9**	**126768778.30**	**152587124.80**	**143801758.9**
مجموع الانشطة السلعية عدا النفط		**26339228.3**	**18144129.9**	**17444215.9**	**14212673.6**
6	النقل والاتصالات والخزن	13443600.8	14054528.5	15272685.4	16121599.1
7	تجارة الجملة والمفرد والفنادق وما شابه	14834598.4	15136109.9	13396126.0	13448311.1
8-1	البنوك والتأمين	1774842.3	1518507.8	1949154.8	2157389.7
مجموع الانشطة التوزيعية		**30053041.5**	**30709146.20**	**30617966.2**	**31727299.9**
8-2	ملكية دور السكن	9773792.2	7435997.3	7714138.7	7977075.8
9	خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية	19503264.0	19583652.1	19067140.8	19102036.5
9-1	الحكومة العامة	15440931.6	15610781.8	14986350.5	14881446.0
9-2	الخدمات الشخصية	4062332.4	3972870.3	4080790.3	4220590.5
مجموع الأنشطة الخدمية		**29277056.2**	**27019649.40**	**26781279.5**	**27079112.3**
مجموع الأنشطة		**175865175.6**	**184497573.9**	**209986370.5**	**202608171.1**
ناقصا: رسم الخدمة المحتسب		529776.0	881321.8	1054260.8	1548808.0
الناتج المحلي الإجمالي		**175335399.6**	**183616252.1**	**208932109.7**	**201059363.1**
الناتج المحلي الإجمالي عدا النفط		**85139550**	**74991603.7**	**73789200.8**	**71470277.8**

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية الحسابات القومية .

ملحق (4)

التوزيع النسبي للناتج المحلي الإجمالي حسب الأنشطة الاقتصادية بالأسعار الثابتة (100=2007) مع النفط وبدونه للمدة (2014-2017) (%)

رمز التصنيف الدولي	الانشطة الاقتصادية	2014	2015	2016	2017
1	الزراعة والغابات والصيد	4.07	2.50	2.19	1.91
2	التعدين والمقالع	52.5	59.02	64.48	64.08
1-2	النفط الخام	52.27	58.88	64.36	63.96
2-2	الانواع الأخرى من التعدين	0.18	0.14	0.12	0.12
3	الصناعة التحويلية	1.15	0.93	0.85	1.16
4	الكهرباء والماء	1.17	1.17	1.07	0.96
5	البناء والتشييد	8.10	5.10	4.08	2.87
مجموع الانشطة السلعية		**66.94**	**68.72**	**72.67**	**70.98**
مجموع الانشطة السلعية عدا النفط		**14.44**	**9.7**	**8.19**	**6.9**
6	النقل والاتصالات والخزن	7.49	7.62	7.27	7.96
7	تجارة الجملة والمفرد والفنادق وما شابه	8.27	8.20	6.38	6.64
8-1	البنوك والتأمين	0.99	0.82	0.93	1.06
مجموع الانشطة التوزيعية		**16.75**	**16.64**	**14.58**	**15.66**
8-2	ملكية دور السكن	5.45	4.03	3.67	3.94
9	خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية	10.86	10.6	9.08	9.42
9-1	الحكومة العامة	8.60	8.46	7.14	7.34
9-2	الخدمات الشخصية	2.26	2.15	1.94	2.08
مجموع الأنشطة الخدمية		**16.31**	**14.64**	**12.8**	**13.36**
المجموع حسب الأنشطة		**100.00**	**100.00**	**100.00**	**100.00**

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية الحسابات القومية .

ملحق (5)

توزيع الناتج المحلي الإجمالي حسب نوع الملكية بالأسعار الجارية مع النفط وبدونه للمدة (2014-2017) (مليون دينار)

الرمز	الانشطة الاقتصادية	2014			2015			2016			2017		
		العام	الخاص	المجموع	العام	الخاص	المجموع	العام	الخاص	المجموع	العام	الخاص	المجموع
1	الزراعة والغابات والصيد	58578.8	13070043.8	13128622.6	60725.1	8100044.6	8160769.7	66832.4	7765214.5	7832046.9	76547.4	6521837.4	6598384.8
2	التعدين والمقالع	116971375	386607	117357982	65197826.6	393136.4	65590963	67400216.2	396674.6	67796890.8	88664813.0	400244.7	89065057.7
1-2	النفط الخام	116852335.9	-	116852335.9	65194040.7	-	65194040.7	67400216.2	-	67400216.2	88664813.0	-	88664813.0
2-2	الانواع الأخرى من التعدين	119039.1	386607	505646.1	3785.9	393136.4	396922.3	0	396674.6	396674.6	0.0	400244.7	400244.7
3	الصناعة التحويلية	1695608.2	3303625.7	4999233.9	1904186.0	2330530.9	4234716.9	1633244.3	2803198.4	4436442.7	2640332.9	3249162.2	5889495.1
4	الكهرباء والماء	4997575.9	849380.1	5846956	5031185.5	897284.2	5928469.7	5372701.8	1077944.0	6450645.8	5379544.4	1106861.7	6486406.1
5	البناء والتشييد	373609.5	18724408.5	19098018	543466.3	11971299.0	12514765.3	598638.6	11661877.9	12260516.5	431879.9	12548466.8	12980346.7
الانشطة السلعية		**124096747.4**	**36334065.1**	**160430812.5**	**72737389.5**	**23692295.1**	**96429684.6**	**75071633.3**	**23704909.4**	**98776542.7**	**97193117.6**	**23826572.8**	**121019690.4**
الانشطة السلعية عدا النفط		**7244411.5**	**-**	**7244411.5**	**7543348.8**	**-**	**7543348.8**	**7671417.1**	**-**	**7671417.1**	**8528304.6**	**-**	**8528304.6**
6	النقل والاتصالات والخزن	1360402	18092488.3	19452890.3	1187905.4	19612796.8	20800702.2	1425554.7	21193292.4	22618847.1	1453557.4	22470895.7	23924453.1
7	تجارة الجملة والمفرد والفنادق وما شابه	3485512.3	17446106.1	20931618.4	3704367.6	17622411.3	21326778.9	1072135.5	17521687.4	18593822.9	1020144.0	17377145.6	18397289.6
8-1	البنوك والتأمين	2102465.1	1013642.5	3116107.6	1649292.8	973170.2	2622463	2534533.6	886233.0	3420766.6	3340235.2	797638.3	4137873.5
الانشطة التوزيعية		**6948379.4**	**36552236.9**	**43500616.3**	**6541565.8**	**38208378.3**	**44749944.1**	**5032223.8**	**39601212.8**	**44633436.6**	**5813936.6**	**40645679.6**	**46459616.2**
8-2	ملكية دور السكن	-	17495088.1	17495088.1	-	13793774.9	13793774.9	-	14379154.5	14379154.5	-	15052742.1	15052742.1
9	خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية	39367246.5	6469024.4	45836270.9	34798833.3	6430776.4	41229609.7	34224314.6	6760921.0	40985235.6	39164533.6	6996406.9	46160940.5
9-1	الحكومة العامة	39367246.5	-	39367246.5	34798833.3	-	34798833.3	34224314.6	-	34224314.6	39164533.6	-	39164533.6
9-2	الخدمات الشخصية	-	6469024.4	6469024.4	-	6430776.4	6430776.4	-	6760921.0	6760921.0	-	6996406.9	6996406.9
الانشطة الخدمية		**39367246.5**	**23964112.5**	**63331359**	**34798833.3**	**20224551.3**	**55023384.6**	**34224314.6**	**21140075.5**	**55364390.1**	**39164533.6**	**22049149**	**61213682.6**
المجموع حسب الانشطة		**170412373.3**	**96850414.5**	**267262787.8**	**114077788.6**	**82125224.7**	**196203013.3**	**114328171.7**	**84446197.7**	**198774369.4**	**142171587.8**	**86521401.4**	**228692989.2**
الناتج المحلي الإجمالي عدا النفط		**53560037.4**	**53560037.4**	-	**48883747.9**	**-**	**48883747.9**	**46927955.5**	**-**	**46927955.5**	**53506774.8**	**-**	**53506774.8**

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية الحسابات القومية .

ملحق (6)

توزيع النسبي للناتج المحلي الإجمالي حسب نوع الملكية بالأسعار الجارية للمدة (2014-2017) (%)

الرمز	الأنشطة الاقتصادية	2014			2015			2016			2017		
		العام	الخاص	المجموع	العام	الخاص	المجموع	العام	الخاص	المجموع	العام	الخاص	المجموع
1	الزراعة والغابات والصيد	0.45	99.55	100	0.74	99.26	100	0.85	99.15	100	1.16	98.84	100
2	التعدين والمقالع	99.67	0.33	100	99.4	0.6	100	99.4	0.6	100	99.55	0.45	100
1-2	النفط الخام	100	-	100	100	-	100	100	-	100	100	-	100
2-2	الانواع الأخرى من التعدين	23.54	76.46	100	1.0	99.0	100	0.0	100	100	0.00	100	100
3	الصناعة التحويلية	33.92	66.08	100	45.0	55.0	100	36.8	63.2	100	44.83	55.17	100
4	الكهرباء والماء	85.47	14.53	100	84.9	15.1	100	83.3	16.7	100	82.94	17.06	100
5	البناء والتشييد	1.96	98.04	100	4.3	95.7	100	4.9	95.1	100	3.33	96.67	100
الانشطة السلعية		**77.35**	**22.65**	**100**	**75.4**	**24.6**	**100**	**76.0**	**24.0**	**100**	**80.31**	**19.69**	**100**
الانشطة السلعية عدا النفط		**100**	**-**	**100**	**100**	**-**	**100**	**100**	**-**	**100**	**100**	**-**	**100**
6	النقل والاتصالات والخزن	6.99	93.01	100	5.7	94.3	100	6.3	93.7	100	6.08	93.92	100
7	تجارة الجملة والمفرد والفنادق وما شابه	16.65	83.35	100	17.4	82.6	100	5.8	94.2	100	5.55	94.45	100
8-1	البنوك والتأمين	67.47	32.53	100	62.9	37.1	100	74.1	25.9	100	80.72	19.28	100
الانشطة التوزيعية		**15.97**	**84.03**	**100**	**14.6**	**85.4**	**100**	**11.3**	**88.7**	**100**	**12.51**	**87.49**	**100**
8-2	ملكية دور السكن	-	100	100	-	100	100	-	100	100	-	100	100
9	خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية	85.89	14.11	100	84.4	15.6	100	83.5	16.5	100	84.84	15.16	100
9-1	الحكومة العامة	100	-	100	100	-	100	100	-	100	100	-	100
9-2	الخدمات الشخصية	-	100	100	-	100	100	-	100	100	-	100	100
الانشطة الخدمية		**62.16**	**37.8**	**100**	**63.24**	**36.76**	**100**	**61.82**	**38.18**	**100**	**63.98**	**36.02**	**100**
المجموع حسب الأنشطة		**63.76**	**36.2**	**100**	**58.1**	**41.9**	**100**	**57.5**	**42.5**	**100**	**62.17**	**37.83**	**100**

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية الحسابات القومية .